

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة آل البيت

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم

قسم التاريخ

القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول

(٦٤٨-٧٨٤ هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢ م)

AL-Qada' in the Province of Damascus
During the First Mamluk Period
(648-784 A.H/ 1250-1382 A.D)

إعداد الطالب:

عايد موسى الحلايقة

الرقم الجامعي (٩٧٢٠٣٠٣٠٠٢)

إشراف :

الدكتور محمد الحافظ النقر

العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢ م

القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول

(٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م)

AL-Qada' in the Province of Damascus During
the First Mamluk Period
(1250-1382 A.D / 648-784 A.H)

إعداد الطالب

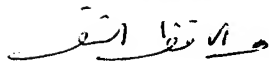
عايد موسى الحلايقة

الرقم الجامعي (٩٧٢٠٣٠٣٠٠٢)

إشراف :

الدكتور محمد الحافظ النقر

التوقيع



مشفراً ورئيساً

عضوا

عضوا

عضوا

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمد الحافظ النقر

أ. د. أبو القاسم سعد الله

د. سليمان عبد الخرابشة

د. عليان الجالودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التاريخ الإسلامي في كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ١٣/٦/٢٠٠٢م.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي إلى شمسي وقمري...

والدي ووالدتي الغالين على قلبي

الذين لم يتوانا عن توفير أسباب النجاح والوقت الكافي للدراسة..

وإلى أخواني وأخواتي وأصدقائي وأحبائي.

وإلى نزوجتي منتهى لصبرها على تعليمي...

وإلى أولادي الصغار نور أيامي... ينرن ومهند وياسمين وصفاء

وإلى كل من مد يد العون لي وساعدني على الدراسة.

عايد الحلايقة

الشكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام،

بعد إنهاء هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور محمد الحافظ النقر لسعة صدره وملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة وجهده المشكور.

وأشكر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التاريخ في جامعة آل البيت وكل من ساهم منهم برأي أو توجيه قيم خاصة د. عليان الجالودي ود. إبراهيم بحاز. والشكر موصول إلى الدكتور محمد الدروبي من قسم اللغة العربية على ملاحظاته ولمساته الأخيرة على الرسالة، كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة الرسالة وجهودهم المشكورة.

وأخيرا وليس آخرا أتوجه بالشكر لكل من ساعدني لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأشكر العاملين في مكتبة الجامعة الأردنية.

محتويات الدراسة

الصفحات	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر
د	محتويات الدراسة
و	المختصرات
ز	الملخص باللغة العربية
١١-١	المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر الرئيسية
٢٣-١٣	التمهيد: أصل الممالك واستخدامهم في المشرق الإسلامي (لمحة تاريخية)
٤٢-٢٦	الفصل الأول: القضاة الأربعة في دمشق.
٣٢-٢٧	المبحث الأول: قاضي قضاة الشافعية
٤١-٣٢	المبحث الثاني: تعيين القضاة الثلاثة (الحنفي والمالكي والحنبلي)
٩٤-٤٢	الفصل الثاني: تنظيم القضاء في دمشق خلال العصر المملوكي
	الأول
٦٦-٤٤	المبحث الأول:
٤٤	أولاً : قاضي القضاة
٤٧	ثانياً: القضاة
٤٩	ثالثاً: أعوان قاضي القضاة
٥٣	رابعاً : نواب قاضي القضاة
٥٦	خامساً: أرزاق القضاة
٥٩	سادساً: الخلع السلطانية
٦١	سابعاً: زي القضاة ومركوبهم

المبحث الثاني: أماكن جلوس قاضي القضاة (دار السعادة،

دار العدل) وأيام جلوس قاضي القضاة، مهام قاضي القضاة

(القضاء، الخطابة في المسجد الأموي، والإشراف على دار

٩٥-٦٦

الضرب ووكالة بيت المال وإمارة الحج)

١٢٨-٩٥

الفصل الثالث: علاقة قضاة دمشق بالدولة المملوكية

المبحث الأول: علاقة قاضي القضاة بالسلطان ونائبه

١١٧-٩٦

وبصاحب الشرطة والمحتسب

١٢٧-١١٨

المبحث الثاني: علاقة قاضي القضاة مع بعضهم

١٧٢-١٢٨

الفصل الرابع : دور القضاة السياسي والاجتماعي والثقافي

١٤٣-١٢٩

المبحث الأول: دور قاضي القضاة في السياسة (خاصة أثناء

الحروب ضد الفرنجة والمغول) وعلاقاتهم مع الحركات

الاجتماعية (الأحداث والحرافيش)

١٧١-١٤٤

المبحث الثاني: دور القضاة الثقافي (التدريس والتأليف)

ودورهم الاجتماعي (الإشراف على البيمارستان والأوقاف)

١٧٣-١٧٢

الخاتمة

١٨٨-١٧٤

الملاحق

٢٠٥-١٨٩

قائمة المصادر والمراجع

٢٠٧-٢٠٦

الملخص باللغة الإنجليزية

المختصرات المستخدمة

ت :	تاريخ الوفاة
ط :	الطبعة
هـ :	التاريخ الهجري
م :	التاريخ الميلادي
د.ت.	دون تاريخ نشر
د.ن.	دون دار نشر
د.ط.	دون طبعة
د.م:	دون مكان نشر

ملخص

القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول

(٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م)

إعداد: عايد موسى الحلايقة

إشراف: د. محمد الحافظ النقر

تشكل دراسة مؤسسة القضاء في نيابة دمشق خلال العصر المملوكي الأول محور هذه الدراسة وتهدف إلى توضيح أن القضاء في العصر المملوكي الأول استمر عما كان عليه زمن الأيوبيين عموماً من حيث التنظيم الإداري العام وسيادة المذهب الشافعي، ومن حيث توارث أسر معينة تولي مناصب القضاة. ولم يكن ذلك بالأمر المستغرب، لأن المقرئزي أورد: (فلما انقرضوا (أي الأيوبيين) وقامت دولة الأتراك من بعدهم أبقوا سائر شعائرهم، واقتدوا بهم في جميع أحوالهم). ولكن حدث تطور هام في عهد السلطان المملوكي الظاهر ركن الدين بيبرس الذي أمر بتعيين قضاة للمذاهب الأربعة.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول مع تمهيد ومقدمة إضافية للخاتمة. وتناولت المقدمة أهمية الموضوع والإشكالية التي يحاول الباحث الإجابة عليها. كما أوضحت المقدمة أيضاً منهجية الباحث، وتم فيها استعراض أهم المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث. أما التمهيد، فقد أوضح بإيجاز أصل الممالك واستخدامهم في المشرق الإسلامي ثم يتطرق لتعاظم دورهم السياسي والعسكري، في أواخر العهد الأيوبي، مما أدى في النهاية إلى ظهور دولتهم.

ويبحث الفصل الأول في مسألة تعدد القضاة في دمشق في الفترة موضوع الدراسة. وقد قسمته إلى مبحثين: تناول المبحث الأول تعيين قضاة الشافعية، ففي حين أن المبحث الثاني تطرق لتعيين القضاة الثلاثة، الحنفي والمالكي والحنبلي.

أما الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة التنظيم الإداري للقضاء في دمشق، وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول: قاضي القضاة والقضاة وأعوان القضاة ونوابه والأرزاك والخلع السلطانية ثم زي القضاة ومركوبهم.

ونتاول المبحث الثاني: أماكن جلوس قاضي القضاة (دار العدل)، وأيام الجلوس ومهام قاضي القضاة والإشراف على دار الضرب ووكالة بيت المال وإمارة الحج.

وعالجت في الفصل الثالث علاقة قضاة دمشق بالدولة المملوكية. وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول تناول علاقة قاضي القضاة بالسلطان، ونائبه وصاحب الشرطة . أما المبحث الثاني فينظر في علاقة القضاة مع بعضهم.

وعالج الباحث في الفصل الرابع دور القضاة السياسي والاجتماعي والثقافي. وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول يناقش دور القضاة السياسي والاجتماعي، أما المبحث الثاني فيدرس أبرز مهام قضاة دمشق الثقافية مثل: التدريس والتأليف وغيره.

ينتهي البحث بخاتمة أوضح فيها الباحث أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وبلي الخاتمة بعض الملاحق التي رأى الباحث أهمية الحاجة بالدراسة، ثم تأتي المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في الدراسة.

المقدمة :

تتناول فترة الدراسة موضوع القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، والواقع فإن القضاء ظل في مصر وبلاد الشام عموماً مؤسسة تحكمها مبادئ مذهب أهل السنة والجماعة، ويتولى الإشراف عليها موظفون سنيون، كما ظلت الدولة الإسلامية المتعاقبة تولي شؤون القضاء عناية خاصة.^١

وباستيلاء الفاطميين على مصر سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٨م وانتقال الخلافة الفاطمية إليها في سنة ٧٦٣ هـ / ٩٧٣م، تضاعف دور القضاة السنيين، إذ إن الفاطميين طبقوا مبادئ الفكر الشيعي الإسماعيلي في القضاء، وحرصوا على أن يكون القضاة من أنصار ذلك المذهب، وبلغ من درجة اهتمام الفاطميين بالقضاء أن أضافوا الإشراف عليه إلى ولاية الدعوة وأئمة مذهبهم، ووضح ذلك من تعيينهم لقاضي القضاة وداعي الدعاة الذي كان من أكبر موظفي الدولة.^٢

وعند القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بدأت محاولات إحياء مذهب أهل السنة والجماعة في المشرق الإسلامي، للوقوف في وجه التيارات الباطنية التي كانت قد ازداد انتشارها مع حكم الفاطميين (٥٠/ ١١م)، وقد برز دور الأتراك السلاجقة (٥٠/ ١١م) في دعم جهود إحياء المذهب السني، كما أن ضعف الخلافة العباسية جعلهم يظهرون بمظهر حماة مذهب أهل السنة والجماعة من ناحية، والخلافة العباسية السنية من ناحية أخرى.^٣

إلا أن دور السلاجقة تضاعف في نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، إذ انقسمت دولتهم بعد وفاة السلطان ملكشاه بين أبنائه الذين كثرت بينهم المنازعات، وكان

^١ انظر: عطية مشرفة، القضاء في الإسلام، ط٢، شركة الشرق الأوسط للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦م. انظر أيضاً: ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ج٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٧م.

^٢ محمد جمال الدين سرور، الدولة الفاطمية في مصر، ط٦، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م. أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ص ١١٦-١٢٢.

^٣ عن محاولات إحياء المذهب السني، انظر: عبد المجيد أبو الفتوح بدوي، التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، ط٢، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٨٨م. وعن علاقة الخلافة بالسلاجقة، انظر: د. عليان الجالودي، تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر السلجوقي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م.

لا اعتماد السلاجقة نظام الإقطاع العسكري أثره في ازدياد انقسام أملاكهم، مما ترتب عليه ظهور الأتابكيات والإمارات المستقلة في الجزيرة الفراتية وبلاد الشام.^١

كان الزنكيون من أبرز الكيانات السياسية التي ورثت السلاجقة في الجزيرة الفراتية وبلاد الشام، واستمر الزنكيون في دعم مذهب أهل السنة والجماعة وإحيائه كما أولوا القضاء عناية فائقة خاصة نور الدين محمود بن زنكي سنة ٥٤٩هـ / ١١٥٤م، وبلغ من درجة اهتمام نور الدين بالقضاء أن اتصلت به ألقاب لها صلة بالعدل والقضاء مثل لقب (الملك العادل).^٢

وكان أكثر قضاة نور الدين من الشافعية، ويعتبر قيام الدولة الأيوبية على أنقاض الدولة الفاطمية في مصر وبلاد الشام امتداداً لجهود نور الدين محمود بن زنكي في دعم مذهب أهل السنة والجماعة من ناحية ومجهوداته لحرب الفرنجة (الصليبيين) من ناحية أخرى، وكان صلاح الدين من أنصار المذهب الشافعي إذ سعى لنشره في مصر وبلاد الشام، وقد حرص صلاح الدين على تعيين قضاة من الشافعية، كما كان أغلب أعوانه ومساعديه من الفقهاء والعلماء المتصلين بخدمته من أتباع ذلك المذهب، ورغم أن الدولة الأيوبية لم تعد دولة موحدة.^٣ فقد انقسمت هذه الدولة بعد وفاة صلاح الدين سنة ٥٨٩هـ / ١١٩٣م بين أبنائه وأقربائه من أبناء البيت الأيوبي، إلا أن المذهب الشافعي ظلت له السيادة، واستمرت الوظائف الرئيسية في القضاء خاصة وظيفة قاضي القضاة التي كان يتولاها موظفون من الشافعية.^٤

وهنا تظهر أهمية الموضوع وإشكالية البحث، فهو يتناول موضوع القضاء في نيابة دمشق في العصر المملوكي الأول (٦٤٨-٧٨٤هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م)، والواقع فإن دولة المماليك الأولى قامت على أنقاض الإمارات الأيوبية في مصر وبلاد الشام، ويأتي اهتمام

^١ عن تاريخ الزنكيين، انظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٩م.

^٢ ابن الأثير علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، تحقيق عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٦٧، وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: ابن الأثير، الباهر.

^٣ انظر: معاذ محمد سلامة الوحيان، النظم الداخلية في مملكة نور الدين محمود بن زنكي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م، ص ص ٥٧-٦٥.

^٤ انظر: السيد الباز العريني، الشرق الأدنى في العصور الوسطى (الأيوبيون)، دار الناظر العربية، بيروت، (د.ت). وانظر أيضاً: إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام في عهد الأتابكة والأيوبيين، ٤٩٠-٦٥٠هـ، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م.

المماليك بالقضاء، لأنهم كانوا من أنصار المذهب السني من جهة، ولكونهم ممالك أرقاء كلنوا يبحثون عن شرعية دينية لحكمهم من جهة أخرى.

كانت دمشق أهم النيابات في العصر المملوكي الأول، والتاريخ للأحداث التي وقعت فيها هو في الواقع تاريخ للعصر المملوكي الأول بأكمله، ففي دمشق عاش أبرز نواب السلاطين، كما شهدت كثيراً من المحاولات الانفصالية، وأعمال العصيان ضد السلطنة، كما أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية ازدهرت فيها بشكل كبير، لكل ذلك كان طبيعياً أن يهتم سلاطين الدولة المملوكية الأولى بدمشق، ويأتي الاهتمام بالقضاء في إطار ذلك الاهتمام العام.^١

ينطلق البحث من إشكالية رئيسية هي : هل كان القضاء في دمشق خلال العصر المملوكي الأول امتداداً لجهود الزنكيين والأيوبيين في دعم المذهب الشافعي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية مثل :

- ◀ هل حدثت تغيرات أساسية في مؤسسة القضاء في دمشق خلال العصر المملوكي الأول وما طبيعة تلك التغيرات؟
- ◀ كيف كان يتم تعيين قاضي القضاة وما هي مسؤولياته؟
- ◀ ما أبرز سمات التنظيم الإداري للقضاء في دمشق من جهة تعيين القضاة وعزلهم وتعيين أعوانهم؟ ما علاقة قضاة دمشق بالسلاطين ونوابهم، وما علاقتهم ببعضهم؟ وما هي أدوار القضاة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في دمشق في الفترة موضوع البحث؟

نطاق البحث ومنهجيته :

تتكون الدراسة من أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد، ويتبعها خاتمة، وقائمة بأهم المصادر والمراجع، وتضمنت المقدمة عرضاً لأهمية الموضوع وإشكالية البحث وتحليلاً للمصادر والمراجع الرئيسية، أما التمهيد فألقى الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دمشق خلال العصر المملوكي الأول، كما تضمن الحديث عن أبرز سمات فترة حكم دولة المماليك الأولى.

^١ انظر: إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام في العصرين الأيوبي والمملوكي، مطبعة الجمهورية، دمشق، ١٩٩٣م، ص ٨٣. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: زعرور، الحياة الاجتماعية.

وتناول الفصل الأول: تعدد القضاة على المذاهب الأربعة في دمشق، وبه مبحثان: الأول؛ تعيين قاضي قضاة الشافعية. والمبحث الثاني؛ تعيين القضاة الثلاثة (الحنفي والحنبلي والمالكي) والصيغ السلطانية الصادرة بتعيينهم.

أما الفصل الثاني فقد تناول التنظيم الإداري للقضاء في دمشق وانقسم إلى مبحثين: الأول؛ قاضي القضاة والقضاة، وأعوان القاضي ونوابه والأرزاق، والخلع السلطانية ثم زي القضاة ومركوبهم. والمبحث الثاني؛ أماكن جلوس قاضي القضاة (دار العدل) وأيام الجلوس، ومهام قاضي القضاة، والإشراف على دار الضرب، ووكالة بيت المال، وإمارة الحج.

وتناول الفصل الثالث علاقة قضاة دمشق بالدولة المملوكية، وينقسم إلى مبحثين: الأول؛ علاقة قاضي القضاة بالسلطان ونائبه وعلاقته بصاحب الشرطة والمحتسب. والمبحث الثاني، علاقة القضاة مع بعضهم.

أما الفصل الرابع فاهتم بتوضيح أدوار قضاة دمشق في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وانقسم إلى مبحثين هما: الأول؛ دور القضاة وعلاقتهم بالتنظيمات الاجتماعية في دمشق. أما المبحث الثاني فتناول دور القضاة الثقافي الذي اشتمل التدريس والتأليف، ثم دور القضاة الاجتماعي، ومهامهم في الإشراف على المارستان النوري والأوقاف.

وينتهي البحث بخاتمة أوضح الباحث فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، كما ألحق الباحث عددا من الملاحق للزيادة في التوضيح، وأخيرا احتوت الدراسة قائمة بالمصادر المطبوعة والمراجع الحديثة باللغتين العربية والإنجليزية التي أسهمت في مجموعها في بناء هيكل البحث.

أما فيما يتصل بمنهجية البحث، فقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي التحليلي القائم على جمع الروايات التاريخية وتحليلها، ومقارنتها للوصول إلى استنتاجات تقارب الواقع التاريخي للفترة موضوع البحث، وقد تمت الاستفادة من بعض الدراسات الحديثة التي ساعدت على تعميق وجهات النظر في تناول بعض النقاط الرئيسية في البحث.

عرض لأهم مصادر ومراجع الدراسة:

إن دراسة تطور القضاء الإسلامي في العصر الوسيط يفرض على الباحث الرجوع إلى مصادر متنوعة لجمع المادة، وتوضيح جوانبها، وكشف ما أغضض منها، ولذلك فإن الدراسة ستكون غنية ومتنوعة المصادر والمراجع بعضها معاصر لأحداث فترة موضوع

الدراسة، واطلع مصنّفوها على الوثائق والأوراق الرسمية للدولة المملوكية من خلال عملهم في دواوين الدولة.

وبعض هذه المصادر متأخر نسبياً لكنها لا تقل في أهميتها عن المصادر المعاصرة، بفضل ما ورد فيها من نقول عن كتب لم تصل إلينا ولذلك فإن بعضها سيرقى بلا شك إلى عداد المصادر المعاصرة، هذا بالإضافة إلى المراجع الحديثة التي توضح ما أغمض مما ورد في المصادر، وسأقوم فيما يلي بتحليل أهم مصادر الدراسة مبتدئاً بذكر أهمها بالنسبة للبحث:

أولاً: المصنفات الإدارية

- ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي (ت ٩٥٣ هـ / ١٥٤٦ م)، له أكثر من مؤلف، أهمها قضاة دمشق (الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام).

وهو من المصادر المهمة للبحث، إذ يورد تراجم قضاة دمشق على اختلاف مذاهبهم من الفتح الإسلامي إلى عهود سنة وفاة المؤلف، وأهمية الكتاب أنه يمدنا بأخبار مهمة عن القضاة وبلدانهم وأحوالهم وثقافتهم، كما يبين كيف كانوا يعينون ويعزلون، ويذكر مراسم التولية والعزل، ويحدد الأماكن التي كانوا يحكمون بها من مساجد أو مدارس أو دار العدل، وقد ضم القسم الأول من الكتاب - قضاة دمشق على المذهب الشافعي الذي ألفه "النعيمي"، وأورده لنا ابن طولون، والقسم الثاني من الكتاب يضم قضاة دمشق على المذاهب الثلاثة (الحنفية والمالكية والحنابلة)، وقد أفاد منه البحث فائدة كبيرة خاصة الفصل الأول. وكتاب ابن طولون (أعلام الوري بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى) يعد أيضاً مصدراً مهماً أفاد البحث في التعرف إلى أدوار نواب السلطنة في دمشق وعلاقاتهم بالقضاة:

- ابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل (ت ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ م)، وكتابه (زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك).

أفادنا هذا الكتاب بمعلومات مهمة عن دمشق في دولة المماليك الأولى، وعن الوظائف في نيابة دمشق، وهي معلومات على درجة كبيرة من الأهمية لأنه حصل عليها بنفسه وبحكم تنقله في أرفع المناصب في مختلف أنحاء السلطنة مستفيداً من الوثائق والسجلات التي كان أمر اطلاعه عليها سهلاً وميسوراً. واستفاد البحث من الكتاب في الفصل الثاني من هذه

الدراسة عن القاضي خاصة أن المؤلف يتحدث بصورة جيدة عن جوانب العلاقة بين القاضي وأعوانه في نيابة دمشق.

- الدواداري، بيبيرس (ت ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م)، وهو من أمراء المماليك كما يتضح من اسمه، وقد شارك في الحملات العسكرية ضد الفرنجة (الصليبيين) والمغول في بلاد الشام أيام حكم السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨-٦٨٩ هـ / ١٢٧٩-١٢٩٠ م)، وتولى مراكز عليا في الدولة. ويعد كتابه (زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة) من الكتب المهمة للبحث، لأنه تاريخ عام للإسلام ينتهي بسنة (٧٢٤ هـ / ١٣٢٣ م) حيث أفاد البحث منه فائدة كبيرة، خاصة أنه يورد القرارات الإدارية التي تبين عزل القضاة وتعيينهم، كما أنه يشير إلى التغيرات الإدارية مثل عزل نواب دمشق ومدى انعكاسه على مؤسسة القضاء.

- والكتاب الثاني (التحفة المملوكية في الدولة التركية) أفادنا في ذكر أسماء سلاطين المماليك حتى سنة ٧١١ هـ / ١٣١١ م، ومدى اهتمام هؤلاء السلاطين بالنواحي الإدارية، خاصة ما يتعلق بالقضاة ومدى التغيرات التي أحدثها السلطان الظاهر بيبيرس.

- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)، ويعتبر كتابه (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء) من المصادر المهمة للبحث:

إذ أفاد البحث بشكل كبير في ذكر النواحي الإدارية والتغيرات التي كانت تحدث في دمشق، كما أفادنا في إبراز نسخ التقاليد التي كانت تبعث إلى القضاة، وبين لنا أهمية أعمال القضاة، بالإضافة إلى ذكر الفرق بين القضاء والحسبة، وأفادنا في ذكر أسماء خطباء الجمعة في المسجد الأموي، وكان يبعث لهم السلطان تقاليد بذلك وكان التركيز على قاضي القضاة الشافعي، ثم بين لنا علاقة السلاطين المباشرة مع القضاة في التعيين والعزل، ولهذا يعتبر كتابه سجلاً ضخماً للنواحي الإدارية والثقافية التي أفادت البحث بشكل مباشر، وهو من المصادر المهمة للبحث، لأنه يغطي الجزء الأكبر من هذا البحث، وهذا من خلال تولي صاحبه ديوان الإنشاء في سلطنة المماليك سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م.

- ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى الملقب (شهاب الدين أبي العباس) (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م).

وهو من أسرة تولت ديوان الإنشاء بمصر والشام على مدى قرن من الزمان، وتقلب العمري في عدة وظائف في الجهاز الإداري لدولة سلاطين المماليك الأولى، وعمل بالقضاء فترة من الزمن، ويعد كتابه (التعريف بالمصطلح الشريف) من المصادر المهمة للبحث لأن العمري ألفه في الفترة الأخيرة من حياته، ووضع فيه ثمار خبرته بوصفه واحداً من كبار المسؤولين في الجهاز الإداري للدولة المملوكية الأولى، وقد أفاد البحث في إيراد الصيغ والمراسلات والألقاب والنظم الإدارية.

ثانياً : كتب التاريخ العام

- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١م)، قضى الشطر الأكبر من حياته، بنبابة حماة واستطاع أن يلم بمجرى التيار الرئيسي للأحداث السياسية والعسكرية في عصره في بلاد الشام وغيرها المتصلة بشؤون الحكم، وقد عاصر في عدة حملات مع المماليك ضد المغول، ويعد كتابه (المختصر في أخبار البشر) من أهم مصادر التاريخ الإسلامي، ويركز على أحداث بلاد الشام، وأفاد البحث من إشاراته واهتمامه بالتغيرات الإدارية في بلاد الشام خاصة في شؤون السلطنة والسلطان، ومدى علاقتهم بالقضاة والتغيرات التي كانت تحدث لهم.

- أما كتابه (حوادث ووفيات التاريخ الإسلامي) فهو كتاب حولي يبدأ منذ الهجرة حتى سنة ٧٣١ هـ / ١٣٣٠م، وتبرز أهمية الكتاب كون المؤلف كان شاهد عيان، وشارك في وصف بعض الأحداث التي يسطرها قلمه، وأفاد البحث في استكمال بعض جوانبه.

- الذهبي، أحمد بن عثمان الملقب شمس الدين (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧م) ينحدر من أسرة تركمانية من ديار بكر، انتقل أحد أفراد هذه الأسرة إلى دمشق واستوطنها وولد في دمشق سنة ٦٧٣ هـ / ١٢٧٤م، وتولى مشيخة الظاهرية والنفيسية سنة ٧٢٩ هـ / ١٣٢٨م، ومن كتبه:

(١) تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، حيث أفاد البحث من ناحية ذكره علماء الدين والفقهاء وذكره نشاط أهل العمامة وسائر وجوه النشاط الديني.

(٢) دول الإسلام، وهو من أشهر كتبه وقد اختصره من تاريخ الإسلام، وقد أفادنا من خلال ذكر الأحداث والوفيات التي تركز على الشؤون الدينية ونشاط العلماء والفقهاء من أهل العمامة (القضاة).

- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر الحافظ (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م)، يعد كتابه (البداية والنهاية) من أشهر كتب التاريخ العام إذ يحتوي مادة تاريخية غنية وعلى تراجم للوفيات على درجة كبيرة من الأهمية، أضف إلى ذلك أن ابن كثير ممن عاش في دمشق المملوكية وشهد عدداً من الأحداث، وهو يوردها بوصفه شاهد عيان لها. وقد أفاد البحث بشكل كبير من خلال إيرادته لأخبار السلاطين وتقلاتهم المستمرة بين مصر ودمشق، كما أوضح أدوار القضاة والأعمال المنوطة بهم، كما أفادنا أيضاً في ذكر الخلافات التي كانت تحدث أحياناً بين القضاة، بالإضافة إلى ذكر سبب التعدد، ومحاسن هذا التعدد، ولهذا فهو من المصادر المهمة التي أفادت البحث لاستكمال جوانبه.

ثالثاً: كتب التراجم

- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم (شمس الدين) (ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م)، ولد في إربل وقدم إلى الشام وعمل فيها، حيث تولى القضاء في دمشق سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠ م، وكان منفرداً، ثم أضيف إليه سنة ٦٦٤ هـ / ١٢٦٤ م ثلاثة قضاة آخرين، وبهذا فهو أحد موظفي الدولة المملوكية في جهازها القضائي، ويعتبر كتابه (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) من المصادر المهمة للبحث، لأن صاحبه تولى القضاء، وكان معاصراً لبعض مشاهير القضاة ممن ترجم لهم، وقد أفاد البحث منه في ذكر أسماء القضاة، لاسيما في الفصل الأول.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (شهاب الدين) (ت ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م)، مصري المولد والنشأة والدار، عمل في التدريس كغيره من العلماء، وتولى منصب القضاء أكثر من مرة. ومن أشهر مؤلفاته (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) ويحتوي الكتاب عدداً كبيراً من التراجم خلال القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، كما يحوي معلومات قيمة تتعلق بالنواحي الإدارية، وقد اعتمد على من سبقوه مثل: الذهبي، والصفدي، ومن هنا تكتسب أهميته، ويمكن اعتماده كقرائن تاريخية تدعم بعض الجوانب من هذه الدراسة.

- ومن مؤلفاته المهمة أيضاً (رفع الإصر عن قضاة مصر) الذي يورد فيه تراجم أبرز القضاة والمناصب التي تولوها في دمشق ودورهم خلال ذلك، وقد أفاد البحث من ذلك. ومن كتبه المهمة (أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ) يركز فيه على أدوار قضاة دمشق وعلمائها مع اهتمامه بذكر سنوات وفاتهم، وهذا يعيننا على معرفة تواريخ وفاة القضاة في دمشق، ويبين أعمال القضاة في التدريس وغيرها، ويهتم بإبراز الجانب الشرعي ونشاط "أهل العمامة".

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب علي (ت ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م)، تولى القضاء في دمشق بعد أبيه وأصبح قاضي القضاة، وعمل في بعض الوظائف كالتدريس وغيرها، وهو بحكم منصبه يورد الأحداث بوصفه شاهد عيان عليها، ويعطي صورة واضحة عن القضاء، وأهم مؤلفاته (معيد النعم ومبيد النقم) حيث أفاد البحث بشكل كبير من خلال إirاده تحريم الهدايا للقضاة، ويذكر أعمال القاضي كالنظر في الأوقاف بالإضافة إلى تقديم النصح والإرشاد للقضاة. وأفاد البحث في بيان أعوان القاضي أثناء حكمه في دار العدل. ومن مؤلفاته المهمة أيضاً كتاب (طبقات الشافعية الكبرى) وهو كتاب مهم يجمع تراجم الشافعيين وتواريخ حياتهم وآثارهم، وأفاد البحث في الفصل الأول.

رابعاً : كتب الرحلات

- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللواتي (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م)، ويعد كتابه (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) المعروف بـ (رحلة ابن بطوطة) من الكتب المهمة التي أفادت هذا البحث، حيث بدأ ابن بطوطة رحلته سنة ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م وقد زار دمشق وترك وصفاً جغرافياً لها وكتب ما شاهده عن أحوالها، وأفاد البحث في ذكر الأوقاف المتعددة، كما أفادنا في ذكر تنظيمات الحرافيش، ومدى اهتمام السلاطين بنشاطاتها ومعاقبتها على أعمالها السيئة، كما أشار إلى دور القضاة في حض الأمراء والسلاطين والأغنياء على الإنفاق على المحتاجين من هؤلاء وغيرهم من عامة الشعب.

خامساً : كتب السير والحواليات

- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م)، ويعد كتابه (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) من المصادر المهمة للبحث، لأن موضوعاته متنوعة ما بين التاريخ والتراجم، وأفاد البحث في ذكر أسماء سلاطين المماليك بالإضافة إلى القضاة وتنقلاتهم بين مصر ودمشق، كما يذكر نواب دمشق. وبحكم موقعه وقربه من الطبقة الحاكمة كان قادراً على رؤية الأحداث بوصفه شاهد عيان لها، وأن يطلع على أسرار وخفايا الحكام، ولهذا فإن معلوماته عن السلاطين والقضاة مهمة أفادت البحث في الملاحق، وفي أعمال القضاة المنوطة إليهم، وسبب تنقلات القضاة من دمشق إلى مصر وبالعكس، ومدى اهتمام هؤلاء بالمؤسسة

القضائية، لا سيما أن كل سلطان جديد كان يقوم على عزل الجهاز الإداري بما في ذلك القضاة، ويعين آخرين، ويبين هذا الكتاب تاريخ وفاتهم ومكان الوفاة.

- المقريري، أحمد بن علي (تقي الدين) (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) ولد في القاهرة سنة ٧٦٦ هـ / ١٣٦٤ م، وقد ساهمت في تكوين شخصيته كمؤرخ عوامل أساسية ثلاثة - الدراسات والعلوم التي تلقاها في مطلع حياته والوظائف العامة التي تولّاها، ثم الخبرة الشخصية التي اكتسبها. وقد تتلمذ على ابن خلدون، وتولى ديوان الإنشاء والتدريس والقضاء، كما ولي وظيفة الحسبة مما يسر له التعرف إلى طبيعة الحياة وأحوال القضاء ومن كتبه المهمة: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ: (بالخطط المقريرية)، حيث أفاد البحث بشكل مباشر ولا سيما في حديثه عن القضاء والمدارس والمساجد ومدى علاقة القضاة بهما، كما أشار إلى زي القضاء والسبب في تعددهم على المذاهب الأربعة في دمشق.

- ومن مؤلفاته التي اعتمد عليها البحث كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) الذي يركز فيه على ذكر جوانب أصحاب الوظائف الكبرى، ويطول الحديث عن حياة الناصر محمد بن قلاوون الذي يعتبره من أهم فترات ذلك العصر نظرا لكثرة التغيرات التي طرأت على نظم الحكم والإدارة من جهة، والتغيرات الأخرى كما يتحدث عن أحوال عصره وفساد الجهاز الإداري والقضائي. وهو بهذا يبين نقلة نوعية في القضاء، وهذا المصدر يوفر مادة غزيرة متواصلة تغطي جوانب كبيرة من هذه الدراسة.

- ابن عبد الظاهر، محي الدين (ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٣ م)، وكتابه (الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر) من المصادر المهمة التي ترجمت لسيرة السلطان الظاهر بيبرس، وقد أفاد البحث من خلال بيان دوافع التعدد زمن الظاهر بيبرس، ولأن صاحب هذا الكتاب كان معاصرا للأحداث وشارك فيها بحكم وظيفته كرئيس لديوان الإنشاء، فهو يورد المعلومات بوصفه شاهد عيان.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (شمس الدين) (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م) من مؤلفاته (الضوء اللامع في علماء القرن التاسع) يوفر فيه مادة تاريخية تتعلق بالجوانب الإدارية والنشاط العلمي وهو يفيد البحث من خلال دور القضاة الثقافي، وبهذا تشكل تراجم السخاوي السند التاريخي لبعض جوانب هذه الدراسة لا سيما الجانب الإداري في الدولة المملوكية. ويعد كتابه الثاني (وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام) من المصادر المهمة للبحث إذ يذكر

أسماء السلاطين والنواب على الشام، وبعض ذوي المناصب العالية ولاسيما أن كل سلطان تقريباً كان يعمل على تغيير الجهاز الإداري، وهذا يشمل القضاة ونوابهم، وتساعد المعلومات الواردة في الكتاب على توضيح التغيرات التي كانت تحدث في منصب قاضي القضاة في نيابة دمشق نتيجة تغير السلاطين المماليك.

أهم المراجع :

- محمود رزق سليم : كتابه (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي) حيث أفاد هذا الكتاب البحث في استكمال بعض جوانبه، ولاسيما أنه يفرد فصلاً مطولاً عن القضاء بشكل عام، ثم يصف السلطان وجلوسه للقضاء أحياناً أو للنظر في المظالم، كما يذكر سبب تعدد القضاة، وما أدى ذلك إلى محاسن التعدد ومساوئه وشعور القضاة الشافعية نحو تعدد القضاة كما بين لنا تعيين القضاة وعزلهم، وأفاد البحث في ذكر أعوان القضاة ونوابهم وأجورهم وجلوس القضاة للقضاء.

- نقولا زيادة، كتابه (دمشق في عصر المماليك)، أفاد البحث من ذكره لدمشق ومدى فعالية القضاة في حل مشكلات السكان وإدارة المدينة، كما ساعد البحث في بيان أعمال القضاة في الحياة الفكرية (التأليف) والتدريس.

- محمد ماهر حمادة، كتابه (الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي) وهو مرجع مهم لا سيما في بيانه وثنائق السلطنة، والسلاطين ونوابهم، وذكر الوثائق التابعة للنواحي الإدارية خاصة القضائية والدينية منها والتعليمية، وبهذا فهو رديف للبحث يمثل الشواهد المختلفة له.

- عادل زيتون، كتابه (تاريخ المماليك) من المراجع المهمة التي أفادت البحث من خلال بيان أعوان قاضي القضاة، وبيان مكان انعقاد جلسة القضاء وأيام الجلوس للقضاء، كما أفادنا في إيضاح مهام قاضي القضاة والأعمال المنوطة به، فضلاً عن علاقة القضاة بالحسبة في دمشق.

- أحمد مختار العبادي، كتابه (قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام) من المراجع التي أفادت البحث في بيان تأسيس دولة المماليك والإجراءات التي قاموا بها ولاسيما التغييرات الإدارية زمن الظاهر بيبرس وإحياء الخلافة العباسية بحثاً عن الشرعية لحكمهم، ولهذا دعم البحث في استكمال بعض جوانبه.

- عبد العزيز سالم وسحر عبد العزيز سالم: والكتاب (تاريخ الأيوبيين والمماليك) وهو مرجع أفاد البحث في بيان انتقال السلطة من الأيوبيين إلى المماليك، ومدى التغيرات الإدارية التي أحدثها سلاطين المماليك عن سلفهم الأيوبيين، ولهذا ساعد هذا المرجع في حل بعض إشكاليات البحث.

كذلك استفاد الباحث من عدد كبير من المقالات باللغتين العربية والإنجليزية، ومن عدد من رسائل الماجستير غير المنشورة أوضحت في قائمة مصادر ومراجع الدراسة. وهذه المقالات والرسائل ليست ذات صلة مباشرة بموضوع البحث لكن الباحث استفاد منها في تعميق بعض وجهات النظر الخاصة بالدراسة والنتائج التي توصلت إليها.

التمهيد:

أصل المماليك واستخدامهم في المشرق الإسلامي منذ قيام دولتهم:

قبل أن ندخل في دراسة الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دمشق خلال العصر المملوكي الأول يستحسن أن نلقي نظرة سريعة على أصل المماليك ونشأة دولتهم.

المملوك والجمع ممالك - اسم مفعول مشتق من الفعل العربي ملك، واتخذ هذا اللفظ معنى اصطلاحياً خاصاً في التاريخ الإسلامي، فأصبح يعرف بالمماليك جموع الرقيق الأبيض الذين كانوا يجلبون بواسطة التجار من بلاد القبحاق شمالي البحر الأسود وبلاد القوقاز، والمماليك ينقلون من البحر الأسود عبر البسفور إلى بحر القرم، ثم عبر البحر الأبيض المتوسط إلى الإسكندرية ودمياط وبعض الموانئ الشامية.^١

كان المماليك يجلبون صغار السن، وكانت مقاييس اختيارهم تخضع لمواصفات معينة على رأسها اللياقة الجسمانية المتكاملة والذكاء وقوة النظر وحسن التصرف والعزيمة، وعندما يتم شراء المماليك كانوا يرسلون إلى أماكن خاصة تعرف بالطباق، وهي أشبه ما تكون بالمدارس العسكرية فيتلقون فيها التدريبات القتالية، كما كانت تدرس لهم اللغة العربية وعلوم الدين. وبعد أن يتم المماليك تربيتهم وتدريبهم في الطباق يعتقدهم السلطان من الرق، وينعم عليهم بالخيول والجامكية، والإقطاعات خلال ترقية في الخدمة حتى يصبح من الأمراء.^٢

^١ عبد الرحمن محمد ابن خلدون (ت ٨٠٥ هـ / ١٤٠٨ م)، تاريخ ابن خلدون المسمى بديوان العبر وديوان المبتدأ والخبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩ م، ج ٥، ق ٤، ص ٢٤٧. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: ابن خلدون، تاريخ. انظر أيضاً: عصام شبارو، السلاطين في المشرق العربي (معالم دورهم السياسي والحضاري)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤ م، ص ٢٠٧. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: عصام شبارو، السلاطين في المشرق. وانظر أيضاً دراسة:

Humphrey, S., From Saladin to the Mongols, (A History of the Ayyubids of Damascus, 1190-1260 A.D), State University Press, New-York, 1977, p.9.

^٢ تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، ج ٢، مطبعة بولاق، جمهورية مصر العربية، ١٢٧٠ هـ، ص ١٠٠. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: المقرئ، الخطط. انظر أيضاً: عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩ م، ج ١، ص ١٤.

اعتمد الأيوبيون على المماليك في دولتهم خاصة في الجيش بسبب الحروب ضد الفرنجة (الصليبيين)، وقد ذكر المقرئزي أن صلاح الدين الأيوبي (٥٦٧-٥٨٩هـ / ١١٧٢-١١٩٣م) لجأ في تقوية جيشه على الأكراد والأتراك إذ يقول: (أزال جند مصر من اليمن والسود والأمراء المصريين والغرباء والأرمن وغيرهم واستجد عسكرياً من الأكراد والأتراك خاصة، وبلغت عدة عساكره بمصر اثني عشر ألف فارس).^١

وعقب وفاة صلاح الدين انقسمت الدولة الأيوبية إلى إمارات يحكمها أفراد من أبناء البيت الأيوبي في مصر وبلاد الشام، وزادت بينهم الانقسامات مما جعلهم يستعينون بأجناد من المماليك، وقد زادت قوة هؤلاء المماليك وأصبحت لهم كلمة مسموعة في الأحداث والمنازعات بين أبناء البيت الأيوبي. وبلغ من ازدياد نفوذ المماليك السياسي أنهم دبّروا مؤامرة مكنتهم من خلع الملك العادل الثاني، وإحلال الصالح نجم الدين أيوب محله في سنة ٦٣٨ هـ / ١٢٤٠م.

وقد أحسَّ السلطان الصالح نجم الدين أيوب بفضل المماليك عليه وأهميتهم له في توطيد سلطانه والاحتفاظ بملكه، فأكثر من شرائهم وعني بهم عناية فائقة، جعلت نفوذهم يتضح بصورة كبيرة في فترة حكمه (٦٣٨-٦٤٧ هـ / ١٢٤٠-١٢٤٩م)، وتذكر المصادر أن الصالح نجم الدين بنى مساكن لهم في جزيرة الروضة وسط النيل ولذلك عرفوا بالمماليك البحرية.^٢

وقد ظهرت أهمية ممالك الصالح نجم الدين أثناء أحداث الحملة الفرنجية (الصليبية) السابعة التي قادها ملك فرنسا لويس التاسع (القديس) في سنة ٦٤٧ هـ / ١٢٤٩م، فقد استطاع لويس الاستيلاء على مدينة دمياط دون مقاومة تذكر، كما يقول المقرئزي: (فدخلوا (أي الفرنجة) المدينة بغير كلفة واستولوا على ما فيها من مؤن وآلات وأسلحة وأموال...)^٣.

وفي أثناء ذلك توفي الصالح نجم الدين وكان ابنه الوحيد تورانشاه غائباً عن مصر في حصن كيفا فقامت أرملة الصالح شجرة الدر* بإخفاء خبر موته وأرسلت تستدعي تورانشاه.

^١ المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٤.

^٢ المقرئزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٣٤٠. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: المقرئزي، السلوك.

^٣ المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٣٦.

* كانت شجرة الدر جارية تركية الجنس، وقيل أرمنية، اشتراها الملك الصالح نجم الدين وحظيت عنده، فأعتقها وتزوجها، وولدت له ابنه خليل، ولذلك كانت تعرف باسم "أم خليل".

وفي تلك الظروف الصعبة قام المماليك البحرية بإنقاذ الموقف واستطاعوا تحويل انتصار الفرنجية في دمياط إلى هزيمة نكراء في معركة فارسكور (المنصورة)، ووقع الجيش الفرنسي بأكمله تقريباً بين قتلى وأسرى، وكان ضمن الأسرى الملك لويس التاسع نفسه، وفي تلك الأثناء وصل تورانشاه، وتقلد السلطة في مصر سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م. وبدلاً من أن يكافئ المماليك على انتصاراتهم بدأ بالتضييق على أمرائهم، وكان أن استقر رأس المماليك على التخلص من تورانشاه بالقتل، واستحثتهم على ذلك شجرة الدر. وبالفعل تخلص أمراء المماليك من تورانشاه في آيار سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، وبمقتله انتهى حكم الأيوبيين في مصر.^١

وبعد مقتل تورانشاه اختار المماليك شجرة الدر لتكون سلطانه على مصر، ويعتبرها المقريري أولى سلاطين المماليك في مصر إذ يقول: (وهي أول من ملك مصر من ملوك الترك المماليك).^٢

وكانت أولى المشكلات التي واجهت شجرة الدر أنها كانت امرأة، والمسلمون لم يعتادوا في تاريخهم الطويل أن يسلموا زمام حكمهم لامرأة. والواقع فإن شجرة الدر حرصت على ألا تبرز اسمها مكشوفاً، فكانت المناشير والمراسيم تصدر وعليها علامتها "أم خليل"، كما أن اسمها على السكة كان ينقش في صيغة "المستعصمية الصالحة" كذلك كانت الخطبة ترفع لها على المنابر على النحو التالي: "اللهم أدم سلطان الستر الرفيع والحجاب المنيع ملكة المسلمين والدة الملك خليل".^٣

^١ ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٦، تقديم: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٣٧١. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة.

^٢ المقريري، السلوك، ج ١، ص ٣٦١.

^٣ النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٢م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج ٢٩، تحقيق: محمد ضياء الدين الرئيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٢٧. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: النويري، نهاية الأرب. محمد ابن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، ج ١، قسم ١، ص ٢٨٦. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: ابن إياس، بدائع الزهور.

وتذكر المصادر أن الخليفة العباسي في بغداد لم يرضَ بسلطنة شجرة الدر، فأرسل إلى أمراء المماليك في مصر يعيب عليهم قيام امرأة في حكم المسلمين، وقال لهم عبارته المشهورة: "إن كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً".^١

ومن ناحية أخرى لم يرضَ بعض أمراء المماليك، وبعض أبناء البيت الأيوبي بسلطنة شجرة الدر، فقد رفض الأمير جمال الدين بن يغمور نائب السلطنة في دمشق أن يحلف يمين الولاء لشجرة الدر، ومضى أكثر من ذلك حين شجع الأمراء القيمرية^٢ على الثورة في دمشق وسلموا المدينة إلى الملك الناصر يوسف بن عبد العزيز الأيوبي صاحب حلب.^٣

كذلك ثار الأمير بدر الدين لؤلؤ الصالحي نائب الكرك والشوبك وسلمهما للملك المغيث عمر الأيوبي، كما استولى الملك السعيد حسن الأيوبي على غزة، وبذلك خرجت بلاد الشام بأكملها من قبضة شجرة الدر، وغدت مصر في قبضة المماليك وبلاد الشام بيد الأيوبيين.

وللخروج من ذلك المأزق خلعت شجرة الدر نفسها من الحكم، ووافقت في تموز سنة ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م على الزواج من الأمير عز الدين أيبك - أتاكبك العسكر - على أن يلي السلطنة وقد دامت سلطنة المعز أيبك في الفترة من سنة (٦٤٨-٦٥٥ هـ / ١٢٥٠-١٢٥٧ م) توطدت خلالها سلطة الدولة المملوكية الأولى، وفي فترة السلطان قطز (٦٥٧ هـ / ١٢٥٧ م)، استطاع المماليك هزيمة المغول في معركة عين جالوت (٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م).^٤

وتعتبر أسرة قلاوون من أهم الأسرات التي حكمت الدولة المملوكية الأولى، واستطاعت أن تحتفظ بمنصب السلطنة في ذرية المنصور سيف الدين قلاوون لمدة زادت عن قرن من الزمان (٦٧٨-٧٨٤ هـ / ١٢٧٩-١٣٨٢ م)، وتمثل فترة حكمهم قمة عصر الازدهار، وكان لسلطتها الفضل في صد غارات المغول عن بلاد الشام وطرد بقايا الفرنجة (الصليبيين) نهائياً من آخر معاقلهم في عكا.

^١ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ص ٢٨٦.

^٢ انظر عن القيمرية الملحق رقم (٨).

^٣ النويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٣٦٧.

^٤ راجع النويري، المصدر نفسه، ج ٢٩، ص ٤٧٥. كذلك: بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥ م، ج ١، ص ٢٤٣-٢٤٦. وسيشار إليه لاحقاً: العيني، عقد الجمان. وانظر أيضاً: محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ط ٢، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩ م، ص ٧٩-٨٢. وسيشار إليه لاحقاً: طقوش، تاريخ المماليك.

وقد أصيبت الدولة بالتدهور والضعف بعض وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠م وحكم خلال الفترة بعد وفاته وحتى سقوط الدولة المملوكية الأولى سنة ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢م، اثنا عشر سلطاناً لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله بأن يمارس صلاحياته إلا بواسطة أتاكبة كانوا مثلاً للجشع والفساد. وقد لخص محمد سهيل طقوش هذه الفترة: (ويلاحظ خلال هذه الفترة عدم اهتمام السلاطين بمزاولة الحكم بفعل صغر سنهم وجهلهم بالأمور السياسية واستبداد الأمراء بهم، يولون أو يعزلون أو يقتلون وفق مشيئتهم، وكان أضعفهم إرادة أكثرهم قبولاً لدى الأمراء النافذين، فإذا بدأ يعارض رغباتهم بادروا إلى عزله وتدمير أمر قتله أحياناً، ونتيجة هذا الضعف خرج كثير من نواب السلطنة في مصر وبلاد الشام على طاعة السلاطين).^١

كانت دولة المماليك الأولى (البحرية) دولة إقطاعية حربية يقف السلطان على رأس جهازها الإداري والسياسي، وقد تميز هذا العصر بعدة أمور التي تبرز أهم سمات العصر. وأهم هذه السمات ما يلي:

أولاً: لم يكن المماليك يقيمون وزناً كبيراً لقانون الوراثة في السلطنة على الرغم من أن أبناء السلطان الظاهر بيبرس، وكذلك أبناء السلطان قلاوون، قد توارثوا السلطنة لفترة من الزمن إلا أن مبدأ وراثة العرش كان مبدأ غريباً عن المماليك، وظلت القاعدة الرئيسية التي سادت بينهم أن السلطنة كانت تؤول دائماً لأقوى الأمراء وأكثرهم ثروة ونفوذاً واتباعاً ومماليك. ويلاحظ أن عدم احترام المماليك لمبدأ وراثة العرش أدى إلى تعدد أساليب عزل السلاطين سواء باغتصاب الأتابك للسلطنة أو بالخلع أو بالقتل أو بأن يعتزل السلطان العرش أو بالسجن أو بالنفي، وكانت قلعة الكرك من أشهر الأماكن التي ينفي إليها السلطان المعزول، وكان يصحب خلع السلطان القائم واعتلاء آخر مكانه انتشار الفوضى والاضطرابات خاصة في النيابات والمدن الكبرى مما كانت له آثاره السلبية على الحياة الاقتصادية.

ثانياً: فيما يخص الناحية السياسية نلاحظ أن السلطان كان يتمتع بسلطات كبيرة وكان من حقه مكافأة الأمراء المخلصين له عن طريق منحهم الإقطاعات، كما كان له حق تعيين كبار موظفي الدولة مثل: نائب السلطان وقاضي القضاة وكاتب السر والمحتسب ونظار الدواوين وغيرهم، وكان هؤلاء الموظفون جميعاً مسؤولين أمام السلطان ومن حقه عزلهم وتأديبهم.

^١ طقوش، تاريخ المماليك، ص ٢٢٩-٢٣٢.

وكان من مهام السلطان أيضا النظر في المظالم كما كان له مطلق الحكم ويبيده إعلان الحرب وتوقيع الصلح.^١

ثالثاً: بالنسبة للنظام الإداري يلاحظ بأن المماليك قسموا دولتهم إلى عدد من النيابات على رأس كل منها نائب للسلطنة وكان النائب بمثابة الوكيل عن السلطان وساعده الأيمن في تصريف شؤون الدولة. وهو كما وصفه القلقشندي (سلطاناً مختصراً بل هو السلطان الثاني). وكان نائب السلطان يشترك مع السلطان في إصدار القرارات ومنح ألقاب الإمارة وتوزيع الإقطاعات بالإضافة لحقه في تعيين كبار الموظفين والأمراء المماليك في المناصب وتعيين الوظائف الديوانية، وكان النائب أيضا يقوم بتوقيع المراسيم والمناشير وتنفيذ القوانين في نيابته.

رابعاً : كان المجتمع في عصر المماليك مجتمعا طبقيا تألف من عدة طبقات متميزة عن بعضها، ويأتي المماليك على رأس طبقات المجتمع، واستأثروا بالحكم وشؤون الحرب وظلوا طبقة منفصلة عن سائر الناس، ونظروا للسكان المحليين على أنهم أقل منهم درجة. ويأتي في المرتبة الثانية في بناء المجتمع في العصر المملوكي الأول طبقة أرباب الوظائف الديوانية والفقهاء والعلماء والأدباء والكتاب الذين عرفوا بـ "أهل العمامة". والواقع فإن المماليك كانوا دائما يحسون بأنهم غرباء عن البلاد وأهلها وبأنهم في حاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم ويستعينون بها على ميول الرعية، فلم يجدوا أمامهم سوى فئة العلماء، ويلاحظ أيضا بأن بعض "المعممين" اعتدوا بمكانتهم في عصر الدولة المملوكية الأولى، فعمدوا إلى معارضة السلاطين أحيانا.

وتأتي طبقة التجار في المرتبة الثالثة، وتدل المصادر على أن التجار تمتعوا بثروات هائلة، لأن الدولة المملوكية كانت حلقة النشاط التجاري بين الشرق والغرب، وقد تباينت أحوال التجار، فأحيانا كانوا مقربين من السلاطين لأنهم كانوا يمدون الدولة بالمال في ساعات الحرج وأحيانا أخرى كانوا يتعرضون للمصادرات أو تنقل عليهم الضرائب. وكانت طبقة العامة (العوام) آخر طبقات السلم الاجتماعي، وضمت فئات العمال والصناع والفلاحين الذين

^١ عن سمات النظم المملوكية، انظر: عادل زيتون، تاريخ المماليك، ط٦، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٩م، ص ص ١٢٤-١٣٨. وسوف يشار إليه لاحقا هكذا: عادل زيتون، تاريخ المماليك.

كانوا السواد الأعظم من السكان، وقد عاشت طبقة العامة في ضيق وعسر ونجد في المصادر ما يشير إلى قيامهم بأعمال السلب والنهب في أوقات الفتن والاضطرابات، وظلت فئة الفلاحين أكثر الفئات ضيقاً بسبب كثرة المغارم والمظالم التي أخذت منهم بواسطة الحكام وموظفي الدولة.

خامساً: تميز العصر المملوكي الأول بفرض بعض المكوس والضرائب غير الشرعية مما كان له أثره في تدمير طبقة العامة، ولم تكن هذه المكوس ثابتة فربما يتطرق أحد السلاطين في جمعها ورفع قيمتها ثم تلغى في عهد سلطان آخر ومن أمثلة هذه المكوس:^١

- ◀ مكس ساحل الغلة، وهي الضريبة المفروضة على الغلات والاتجار فيها.
- ◀ رسوم الولاية التي يجمعها الولاة من عرفاء الأسواق.
- ◀ مقرر السجون يؤخذ على كل سجين يسجن ولو لحظة واحدة.
- ◀ مقرر الأقباص والمعاصر وهو ما يؤخذ من مزارعي قصب السكر ومن أصحاب المعاصر.
- ◀ مقرر المراكب وهو ما يؤخذ من كل مركب.
- ◀ مقرر البشارة فإذا أحضر مبشر بفتح حصن تجمع ضريبة من الناس على قدر طبقاتهم.
- ◀ زكاة الدولة وهو ما يؤخذ من الرجل عن زكاة ماله ولو مرة، وإذا مات يؤخذ من ورثته.

سادساً: ازدهر التصوف ازدهاراً كبيراً خلال العصر المملوكي الأول. وفي الواقع، فقد ظهرت حركة التصوف في دمشق قبل المماليك وهي ليست ظاهرة دينية فقط، وإنما ظاهرة اجتماعية أيضاً حيث اشتدت في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وسار المماليك على نهج الأيوبيين فاهتموا بالصوفية، وأقاموا المنشآت العديدة لهم وكان في بلاد الشام ما يزيد على سبعين طريقة للمتصوفة، وأهم الطرق الصوفية في دمشق في العصر المملوكي الأول: القادرية والرفاعية والقلندرية والوفائية والأحمدية واليونسية.^٢

^١ عادل زيتون، تاريخ المماليك، ص ١٩٩.

^٢ صالح الحجاج، التعليم في مدينة دمشق في العصر المملوكي الأول، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة مؤتة، ١٩٩٧م، ص ٤٧.

وقد احتوت دمشق على عدد كبير من المنشآت الصوفية، نتيجة انتشار ظاهرة التصوف في العصر المملوكي وهي: الخوانق والزوايا والربط والتراب، وتشابهت المنشآت الصوفية في معانيها في الفترة المملوكية حتى أن المؤرخين لم يستطيعوا التمييز بين أسمائها. وظلت هذه المنشآت تؤدي وظيفة واحدة هي خدمة الصوفية، كما اتخذت الدراسة فيها صورة منظمة ورتبت فيها قراءة القرآن ودروس في الحديث والفقهاء.^١

^١ عادل زيتون، المرجع السابق، ص ١٦٣-١٧٣.

الأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دمشق في العصر

المملوكي الأول:

قسم المماليك بلاد الشام إلى ست نيابات في العصر المملوكي الأول وهي: (١) نيابة دمشق. (٢) نيابة حلب. (٣) نيابة حماة. (٤) نيابة طرابلس. (٥) نيابة صدد. (٦) نيابة الكرك. وهذا التقسيم ظهر خلال العصر المملوكي بشكل تدريجي، ولم يتم دفعة واحدة، كما ينبغي ملاحظة أن بعض النيابات وجدت جذورها قبل قيام العصر المملوكي مثل: دمشق وحلب وحماة والكرك.^١

كانت دمشق أكبر نيابات بلاد الشام وأكثرها أهمية من جميع النواحي، ولم تضاهيها سوى حلب، وكانت حدود نيابة دمشق في بداية العصر المملوكي الأول واسعة امتدت من عريش مصر إلى سواحل بيروت وشرقاً إلى السلمية (فرجة مالك على الفرات). وتألفت نيابة دمشق في البداية من أكثر عشرين عملاً وهي: عمل غزة (قبل أن تصبح نيابة): عمل الرملة، عمل اللد، عمل قاقون، عمل القدس (قبل أن تصبح نيابة)، عمل الخليل، عمل نابلس، عمل بيسان، عمل بانياس (الجولان)، عمل الشهرة (القنيطرة)، عمل نوى (حوران)، عمل أذر علت، عمل عجلون (شرقي الأردن)، عمل البلقاء والسلط والأردن، عمل صرخد، عمل بصري، عمل ذرع (أذرع) عمل بعلبك، عمل البقاع البعلبكي، عمل البقاع العزيري، (منطقة زحلة) في لبنان، عمل بيروت، عمل صيدا، عمل تدمر، عمل الرحبة، وعمل دمشق.

وكانت نيابة السلطنة في دمشق أكبر الوظائف في السلطنة المملوكية، وشملت سلطة نائبها مناطق شاسعة من بلاد الشام، وقد خص سلاطين المماليك دمشق بعنايتهم وزارها العديد منهم.^٢

وقد وصف القلقشندي دمشق بقوله: (مدينة حسنة الترتيب... وبها الجوامع والمدارس والخوانق والربط والزوايا والأسواق المرتبة والديار الجليلة).^٣

^١ إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ٦١.

^٢ إبراهيم زعرور، المرجع نفسه، ص ص ٨٣-٨٤.

^٣ القلقشندي، أحمد بن علي بن عبد الله (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج ٤، ص ٩٢.

وقد وجدت في دمشق مختلف الوظائف التي عرفتها الإدارة في العصر المملوكي الأول من وظائف أرباب السيوف والوظائف الديوانية والوظائف الدينية، واشتملت وظائف أرباب السيوف (الوظائف العسكرية) على نيابة السلطنة ونيابة القلعة والحجوبية، وشدد المهمات ونقابة الجيش والبريد والمهندارية^١ وولاية المدينة والأوقاف والخزندارية والدواوين الموارد الحشوية.^٢

أما الوظائف الديوانية فشملت : الوزارة وكتابة السر وكتابة الدرج ونظر الجيش ونظر المهمات الشريفة ونظر الخاصة ونظر الخزانة ونظر البيمارستان النوري ونظر الجامع الأموي ونظر خزائن السلاح ونظر البيوت السلطانية ونظر ديوان الأسرى ونظر الأسواق. واشتملت الوظائف الدينية على القضاء وقضاء العسكر وإفتاء دار العدل ووكالة بيت المال ونقابة الأشراف ومشخة الشيوخ والحسبة والخطابة والتدريس.^٣

وقد تولي منصب نائب السلطنة في دمشق في العصر المملوكي الأول عدد من أبرز شخصيات العصر المملوكي، وقد حكم بعضهم فترة طويلة شهدت أحداثاً مهمة في تاريخ المدينة. (انظر ملحق رقم ٣). ومن أبرز الشخصيات التي تولت منصب النيابة (تتكز) الذي تولي نيابة دمشق سنة ٧١٢ هـ/١٣١٢ م إلى سنة ٧٤٠ هـ/١٣٣٩ م، وكان من أبرز إنجازات فترة تتكز انتشار العمران في المدينة لدرجة أن تجاوزت حدودها خارج الأسوار.

كان مجتمع دمشق في العصر المملوكي الأول خليطاً من الأجnas وظل الممالك يتمتعون كطبقة أرستقراطية استأثرت بالحكم والوظائف الرئيسية. وقد انقسم أهل بلاد الشام الأصليون إلى حضر وبدو، فالحضر هم أهل المدن والقرى الشامية وعمل غالبيتهم في التجارة والصناعة والزراعة، أما البدو فقد تألفوا من العشائر المنتشرة في بادية الشام وكان لكل عشيرة أفخاذها وبطونها ومن أهم تلك العشائر آل الفضل وآل علي في الغوطة حول دمشق وآل مرة في حوران.^٤

^١ المهندار، اسم يتركب من كلمتين فارسيتين، إحداهما: مهمن ومعناها الضيف، والثانية دار، فيكون المهندار هو ممسك الضيف، أي المكلف بخدمة الضيف، والسهر على راحته، ومن أهم مسؤولياته استقبال من يفدون على السلطان أو النائب وإنزالهم بالمكان اللائق بهم وتعيين من يقوم على خدمتهم.

^٢ إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ٨٥. انظر الملحق رقم (٨).

^٣ إبراهيم زعرور، المرجع نفسه، ص ٨٥-٨٦.

^٤ عادل زيتون، تاريخ الممالك، ص ١٤٤.

ويلاحظ أن عشائر البدو التي سكنت أطراف دولة المماليك الأولى بالشام لجأوا أحياناً إلى الخروج عن سلطان الدولة، أما العشائر التي انتشرت في داخلية بلاد الشام، فكانت أكثر ارتباطاً بشعور الولاء للدولة وخصوصاً لسلطانها، وقد كان آل مرة وآل علي في المرج والغوطة حول دمشق، أكثر انسجاماً في المجتمع الشامي، وكانت سياسة السلاطين كسب زعمائهم عن طريق منحهم ألقاب الإمارة وإقطاعهم الإقطاعات.^١

وكانت دمشق واحدة من أبرز مراكز العلم والثقافة خلال العصر المملوكي الأول، والواقع فإن دمشق وجدت عناية خاصة منذ أيام الزنكيين والأيوبيين الذين اهتموا بإنشاء المدارس ودور الحديث فيها.^٢

وقد شهدت دمشق نشاطاً علمياً كبيراً، كان متمساً بصبغة دينية، وذلك لأن المماليك لعبوا دوراً في المحافظة على المظهر الإسلامي في دولتهم، ولذلك قاموا بتشجيع العلوم الدينية ورعايتها، وكان من أبرز مظاهر النشاط العلمي - الديني في عهد المماليك الإكثار من بناء المدارس وتشديد الجوامع.

ومن أشهر مدارس دمشق التي ازدهرت في عصر المماليك:

١. مدرسة دار الحديث الظاهرية.
٢. مدرسة دار الحديث الأشرفية التي بناها الأشرف موسى بن العادل الأيوبي بجوار قلعة دمشق.
٣. المدرسة الناصرية الجوانية داخل باب الفراديس.
٤. المدرسة الناصرية البرانية على سفح جبل قاسيون.
٥. المدرسة النجيبية التي وقفها الأمير جمال الدين أوقش النجيب سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٣م وكانت للشافعية.^٣

وكان الجامع الأموي بدمشق جامعة عامرة تلقى فيه الدروس في مختلف العلوم والفنون، وإلى جانب الاهتمام بانتشار المدارس اهتم سلاطين العصر المملوكي الأول اهتماماً

^١ عادل زيتون، تاريخ المماليك، ص ١٤٥.

^٢ عن التعليم في عهد الزنكيين والأيوبيين، انظر: ناظم رشيد، التعليم في ظل الدولتين الزنكية والأيوبية في بلاد الشام، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، عدد ١٠، ١٩٧٩م، ص ص ٢٧١-٢٩٠. انظر أيضاً: حسن شمساني، مدارس دمشق في العصر الأيوبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٤٥.

^٣ وعن مدارس دمشق في العصر المملوكي انظر: صالح الحجاج، التعليم في دمشق، ص ٤٧.

كبيراً بالتأليف من ناحية، وفي جمع الكتب وانتشار المكتبات من ناحية ثانية، وقد ألحقت لكل مدرسة خزانة كتب قام بحفظها شخص يسمى خازن الكتب. ونجد في المصادر وكتب التراجم ما يشير إلى أن دمشق ظلت حافلة بدور العلماء والمكتبات عامرة بمجالس العلم والأدباء. وكان اهتمام الناس بالكتب أمراً يسترعي الانتباه ويذكر المقريري أن سوق الكتب في دمشق احترقت سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٢م، فأحرقت آلاف الكتب^١.

وكانت وظيفة التدريس في عصر المماليك جليلة القدر ويخلع السلطان على صاحبها ويكتب له توقيعاً من ديوان الإنشاء، وكان التعليم في المكاتب أول مراحل التعليم. وكان الغرض الأساسي من إنشاء المكاتب في العصر المملوكي تعليم الأيتام، وكان يقوم بتعليم الأطفال في المكتب المؤدب الذي أطلق عليه أحياناً اسم الفقيه، وكان يساعده في عمله العريف، وكانت مناهج التعليم في هذه المكاتب تدور حول القراءة والكتابة وتعليم القرآن والدين، إضافة إلى مبادئ وقواعد اللغة^٢.

أما المدارس، فقد كان يؤمها طلبة العلم دون أن يتكلفوا بشيء، ذلك أن السلاطين والحكام كانوا يقومون بتكاليف المدارس وشيوخها، ويقفون عليها الأوقاف الكثيرة، ويرتبون الرواتب الشهرية للعلماء والمدرسين، وربما أجريت الرواتب على الطلبة أيضاً. وأوقفت بعض مدارس دمشق على علوم بعينها كاللغة والحديث والتفسير، وكان لا يجوز تدريس غير هذه العلوم التي اشترطها الواقف، وكان يقوم بالتدريس الشيوخ والمدرسون والقضاة والمعيدون فالشيخ هو أستاذ المادة يساعده المدرس، ويعيد المعيد دروس الشيخ لتفهيم الطلبة. كانت دمشق خلال العصر المملوكي الأول واحدة من أنشط مراكز التجارة الشامية، والواقع فإن متاجر الشرق الأقصى تدفقت إلى المدن الشامية عن طريق الخليج العربي وآسيا الصغرى ومصر وكانت المدن الداخلية، خاصة دمشق وحلب، محطات تجارية بالغة الأهمية ما بين الشرق عامة والسواحل الشرقية للبحر المتوسط. فضلاً عن ذلك، فإن منتجات بلاد الشام كانت ضرورية للتجار الأوروبيين خاصة القطن والسكر والزجاج والمنسوجات وغيرها^٣.

^١ النويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٢٨٠. المقريري: السلوك، ج ١ قسم ٣، ص ٧٠٩.

^٢ صالح الحجاج، التعليم في دمشق، ص ٤٧.

^٣ صالح الحجاج، المصدر السابق، ص ٤٧.

وقد أشارت المصادر وكتب الرحالة إلى ازدهار تجارة دمشق خلال العصر المملوكي الأول، كما أشارت إلى جاليات التجار الفرنجة الذين كانوا يقيمون في الفنادق يسكنون في أعاليها ويعرضون بضائعهم في أسفلها^١.

وكان يشرف على هذه الجاليات التجارية الفرنجية قناصل يقومون بدور صلة الوصل بين أبناء جلدتهم والسلطات المحلية من جهة وحكوماتهم في أوروبا من جهة أخرى، أما النشاطات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، فرغم عناية المماليك بتشجيعها إلا أن اضطراب الأحوال السياسية وتكرار الغزو المغولي لبلاد الشام، كانت لها آثارها السلبية على الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى انعدام الأمن في الأرياف. وإلى هجرة كثير من الفلاحين إلى المدن. ونجد في المصادر إشارات تؤكد ازدياد المهاجرين إلى دمشق خلال العصر المملوكي الأول وكيف أن أولئك المهاجرين كانوا يعيشون أوضاعاً سيئة. مما أدى إلى ظهور بعض التنظيمات الاجتماعية مثل: الزعر والأحداث^٢، ورغم أن نشاطات هذه التنظيمات وضحت بدرجة كبيرة خلال العصر المملوكي الثاني، إلا أن جذورها وضحت خلال العصر المملوكي الأول نتيجة عدم استقرار الأوضاع عامة في دمشق. ويعتبر تنظيم الأحداث من أهم التنظيمات الاجتماعية التي ظهرت مبكراً في دمشق، ويلاحظ أن منطقة باب الصغير كانت مركز نشاطاتهم وهي منطقة كانت من أطراف المدينة.

^١ عادل زيتون، تاريخ المماليك، ص ١٩٥.

^٢ شاكر مصطفى، الحركات الشعبية وزعماؤها في دمشق، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد ١، ٣-٤/١٩٧٣م، ص ١٧٤-٢١٣. كلود كاهن، الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي في المدن الإسلامية خلال القرون الوسطى (مترجم)، مجلة الاجتهاد، العدد ٦، ١٩٩٠م، ص ص ١٠٥-٢٠٦.

الفصل الأول

قضاة المذاهب الأربعة في دمشق

(الشافعي، الحنفي، المالكي، الحنبلي)

المبحث الأول: قضاة الشافعية

المبحث الثاني: القضاة الثلاثة الآخرون (الحنفي، المالكي، الحنبلي)

المبحث الأول: قضاة الشافعية

استمر القضاء في دمشق على مذهب الإمام الشافعي كما كان عليه الحال زمن الأيوبيين، وحين دخل المماليك دمشق سنة ٦٥٨هـ / ١٢٥٨م، كان قاضي الشافعية فيها صدر الدين بن سني الدولة، الشافعي الأصل^١.

وتوضح لنا كتب التراجم ما يفيدنا في فهم سيرة ابن سني الدولة، فقد تفقه على علماء عصره وقد ناب عن أبيه في القضاء قبل أن يتولى القضاء، استقلالاً في دمشق وحين تولى القضاء، ولي وكالة بيت المال أيضاً إضافة إلى التدريس بالمدرسة الإقبالية^٢. وكانت ولايته للقضاء زمن سيطرة هولاكو على دمشق، وقد توفي في بعلبك سنة ٦٥٨هـ / ١٢٥٨م^٣.

ومن خلال النظر في تراجم القضاة الشافعية الذين تولوا القضاء بعد وفاة - صدر الدين بن سني الدولة نجد أن معظمهم استنابوا في القضاء بالإضافة إلى براعتهم في الأصول والتدريس^٤. والإفتاء والإحسان إلى الناس والذب عن الشريعة وكانت كلمتهم نافذة وسيرتهم محمودة ومنزلتهم بين الناس عزيزة خاصة أثناء فترة احتلال المغول لمدينة دمشق^٥.

وهناك شخصيات تولوا القضاء أكثر من مرة في دمشق مثل: قاضي القضاة محي الدين بن الزكي، والذي استحوذ على مدارس كثيرة في دمشق إلى جانب تولية القضاء، وبعد انتصار المماليك على المغول، بذل محي الدين أموالاً كثيرة ليستمر في القضاء والمدارس التي بحوزته لما تدره عليها أو قاضها من الأموال ورغم سعيه لتمكين نفسه في القضاء

^١ صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م)، الوافي بالوفيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، ج ٨، دار النشر فرانز شتايز، ١٩٨٢م، ص ٢٥٠. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: الصفدي، الوافي بالوفيات. انظر أيضاً: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م، ج ٧، ص ٣٠. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي.

^٢ عن هذه المدرسة، انظر: الملحق رقم ٨.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٢٤.

^٤ عبد القادر النعيمي (ت ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م)، الدارس في تاريخ المدارس، (١-٢ جزء)، تحقيق: جعفر الحسني، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٤٨م، ج ١، ص ١٦٠. وسيشار إليه لاحقاً: النعيمي، الدارس.

^٥ عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٥، ص ٣٣٧. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب.

والتدريس، إلا أن ابن الزكي عزل عندما وصول السلطان الملك المظفر قطز إلى عرش السلطنة^١.

كذلك يلاحظ ظاهرة توارث أبناء القضاة على المنصب مثل: نجم الدين ابن سني الدولة، وهو قاضي القضاة المذكور سابقاً، وتنتقل في المنصب من قضاء حلب إلى قضاء دمشق، كما تولى نظراً الأوقاف والخطابة في الجامع الأموي والإشراف على المارستان النوري والتدريس في سبع مدارس^٢.

ومن القضاة الشافعية الذين برزت أدوارهم في دمشق في العصر المملوكي الأول، قاضي القضاة. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان شمس الدين أبو العباس البرمكي الإربلي الشافعي. ولد بإربل سنة ٦٨٨هـ / ١٢١١م، وسمع بها (صحيح البخاري) من علماء عصره وأجيز له، وكان فاضلاً بارعاً متقناً عارفاً بالمذهب حسن الفتاوى، جيد القريحة، بصيراً بالعربية، علامة في الأدب والشعر وأيام الناس، كثير الاطلاع، حلو المذاكرة، وافر الحرمة، فيه رياسة كبيرة ولابن خلكان مؤلفات كثيرة أهمها كتاب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزملاء)، وقد اشتهر كثيراً وله مجاميع أدبية^٣.

قدم دمشق في شبابه وقد تفقه بالموصل على علماء ذلك العصر وأخذ عن علماء حلب وغيرهما، ودخل مصر وسكنها مدة وتاهل بها وناب بها في القضاء عن قضاة المدينة^٤. ثم تولى قضاء دمشق في ذي الحجة سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م منفرداً حتى سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م حين أقيم معه ثلاثة قضاة على المذاهب السنية الأخرى (الحنفية والمالكية والحنبلية). ثم عزل ابن خلكان عن القضاء سنة ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م بالقاضي عز الدين ابن الصائغ ثم أعيد ابن خلكان مرة أخرى للقضاء بعد سبع سنين، وقدم من مصر فدخل دخولاً لم يدخل في غيره

^١ محمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣هـ / ١٥٤٦م)، قضاة دمشق (الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٦م، ص ٧. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: ابن طولون، قضاة دمشق.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٧. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٦٧.

^٣ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٧٦. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٥٣. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٧١.

^٤ أحمد بن محمد بن خلكان شمس الدين (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٥. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: ابن خلكان، وفيات الأعيان.

مثله من الاحتفال والزحمة والشهود وكان يوماً مشهوداً وجلس في دار العدل حيث مدحه أحد الشعراء بقولهم^١:

أذقت الشام سبع سنين جدباً غداة هجرته هجراً جميلاً
فلما زرته من أرض مصر مددت عليه من كفيك نيلاً

وقال ابن حجون:

لما تولى قضاء الشام حاكمه قاضي القضاة أبو العباس ذو الكرم
من بعد سبع شداد قال خادمه ذا العام فيه يغاث الناس بالنعيم

ويقال أنه عمل تاريخاً للسلطان الظاهر بيبرس ووصل نسبه بجنكزخان، فلما وقف عليه قال: (قال السلطان هذا يصلح أن يكون وزيراً، اطلبوه، فطلب وبلغ الخبر صاحب - بهاء الدين ابن حنا - فسعى في القضية إلى أن أبطل ذلك وناسى السلطان عليه)^٢.

وقد تولى التدريس حتى عزل بابن الصائغ، وقد ساءت به الأحوال وافتقر حتى لم يكن له غير البغلة لركوبه وقد أمر له - بدر الدين بيليك الخزندار تلك الأيام بألفي درهم ومائة أردب قمح فأبى من قبولها، ويقال إنه سأل بعض أصحابه عما يقوله أهل دمشق عنه؟ فقال أحدهم: (يقولون إنك تكذب في نسبك وتأكُل الحشيشة وتحب الغلمان)^٣.

فقال ابن خلكان: (أما النسب والكذب فيه إذا كان ولا بد منه فكنت أنتسب إلى العباس أو إلى علي بن أبي طالب أو إلى أحد الصحابة، وأما النسب إلى قوم لم يبق لهم بقية وأصلهم فرس مجوس فما فيه فائدة، وأما الحشيشة فالكل ارتكاب محرم وإذا كان ولا بد فكنت أشرب الخمر لأنه ألد، وأما محبة الغلمان فإلى غد أجيبك)^٤.

وكان لابن خلكان أدواره في الأمور السياسية إذ تذكر المصادر بأنه أبدى تعاطفاً واضحاً مع الأمير سنقر الأشقر - النائب على دمشق حين خرج ثائراً على السلطان المنصور قلاوون ومحاولاً الاستقلال بدمشق سنة ٦٧٧هـ / ١٢٧٨م. فكان من جراء ذلك أن عزله السلطان المنصور قلاوون عن قضاء دمشق حتى وصلت رسالة السلطان بالعفو عن كل من

^١ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٦. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٧، ص ٢٠٢.

^٢ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، كتاب دول الإسلام، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ج ٢،

١٩٨٨م، ص ١٨٤. وسيفشار إليه لاحقاً هكذا: الذهبي، دول الإسلام.

^٣ ابن خلكان، المصدر السابق، ج ١، ص ٨، ٩.

^٤ ابن خلكان، المصدر نفسه، ج ١، ص ٩.

اشترك في فنتة سنقر الأشقر، وأعيد ابن خلكان إلى منصبه للمرة الثالثة حتى جاءه العزل وانقطع للتدريس حتى سنة وفاته سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٢م.^١

ومن قضاة الشافعية البارزين أيضاً، - بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني - الذي تولى تدريس المدرسة القيمرية^٢ بتكليف من السلطان الملك المنصور لاجين، وقد اجتمعت له عدة مهام وهي : القضاء والخطابة في المسجد الأموي ومشیخة الشيوخ^٣، ولم تجتمع هذه المناصب من قبل لغيره من القضاة، وتذكر المصادر بأن الكناني كان محبوباً عند الصوفية وسعوا لديه لتوليته مشیخة الشيوخ، وفرحوا به وجلسوا حوله.^٤

كذلك تولى بعض القضاة الشافعية قضاء العسكر مثل: قاضي القضاة نجم بن صصري، الذي تولى المنصب زمن السلطان - العادل زين الدين كتبغا، وكان نائب دمشق حينذاك - جمال الدين أقوش الأفرم سنة ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م، الذي ضم إليه مشیخة الشيوخ بسؤال من الصوفية^٥. وكان ماضي الأحكام، توفي سنة ٧٢٣هـ / ١٣٢٣م، وحضر جنازته النائب والقضاة.

بالإضافة إلى أن بعض القضاة حج مع السلطان وإذا جلس في دار العدل كان حازماً في أحكامه وتخرج القصص الكثيرة من يده، كذلك يلاحظ انتقال قضاة الشافعية من القاهرة إلى دمشق وبالعكس، وخير مثال على ذلك قاضي القضاة جلال الدين القزويني - الذي عزل عن قضاء مصر ثم ولاء السلطان قضاء دمشق سنة ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م.^٦

وتدل تراجع بعض قضاة الشافعية على براعتهم في التأليف والتصنيف في مختلف العلوم الدينية والتاريخ وغيرها مثل: قاضي القضاة ابن خلكان، وقاضي القضاة علاء الدين القونوي وغيرهما.^٧

^١ عبد السلام محمد هارون، معجم مقيدات ابن خلكان، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٧م، ص ٩.

^٢ عن هذه المدرسة انظر: الملحق رقم ٨.

^٣ أضيف المجلس إلى الشيخ وهو لقب يختص به الصوفية وأهل الصلاح، انظر: البقلي، التعريف، ص ٣٠١.

^٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص ١٧. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٨٠.

^٥ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص ٥٩.

^٦ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص ١٨٠. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٨٨-٩٠. الذهبي، دول

الإسلام، ج٢، ص ٢٤٥.

^٧ ابن كثير، المصدر السابق، ج١٤، ص ١٤٧. المقرئ، الخطط المقرئية، ج٢، ص ٢٦٥، ٣٧٣.

كذلك يلاحظ طول فترة بقاء بعض القضاة الشافعية في القضاء بدمشق مثل: قاضي
القضاة - تقي الدين السبكي، الذي استمر في القضاء ستة عشر سنة / من سنة ٧٣٩هـ /
١٣٣٨م، إلى سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م.^١ ويلاحظ أيضا بأن بعض القضاة تولوا الإفتاء بدار العدل
قبل أن يصبح الواحد فيهم قاضي القضاة في دمشق مثل: القاضي سراج الدين البلقيني.^٢

ومما ذكرناه عن القضاة الشافعية، يمكن استخلاص بعض النتائج الهامة وهي:

١- استمرار توارث منصب قاضي القضاة في بعض الأسر التي اشتهرت منذ أيام الأيوبيين
مثل أسرة : صصري.

٢- لم يكن تولي منصب قاضي القضاة في دمشق على المذهب الشافعي محصوراً على أهل
دمشق، بل تولاه بعض الشخصيات من ذوي الأصول المصرية مثل آل السبكي الذين
توارثوا المنصب فترة طويلة من الزمن.

٣- كان لبعض القضاة مهام إضافية إلى جانب القضاء مثل الإشراف على وكالة بيت المال
ولم يتولى جميع القضاة وكالة بيت المال في دمشق لكن أبرز من تولاه منهم صدر الدين
بن سني الدولة الدمشقي.^٣

٤- كذلك ولي بعض القضاة الإشراف على الأوقاف وحفظ أموال اليتامى وقد تولاهما القاضي
عز الدين أبو المفاخر.^٤

٥- وكانت الخطابة في المسجد الأموي يوم الجمعة والأعياد من المهام التي تولاهها بعض
قضاة الشافعية مثل قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني الحموي^٥، وكذلك
قاضي القضاة نجم الدين بن سني الدولة.^٦

٦- الإشراف على المارستان النوري والتدريس في المدارس مثل قاضي القضاة نجم الدين بن
سني الدولة^٧، وقاضي القضاة ابن خلكان.^٨

^١ النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ١٣٤.

^٢ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١١٠. المقرئ، الخطط المقرئية، ج ٢، ص ٣٨٢-٣٩١.

^٣ النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ١٥٨.

^٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٠٤. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٧٧.

^٥ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٨٠.

^٦ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٦٧.

^٧ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ١٩٧.

^٨ الذهبي، دول الإسلام، ج ٢، ص ١٨٤.

- ٧-تولى بعضهم مشيخة الشيوخ وهي أعلى المراتب حينذاك، مثل: قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني^١، والقاضي نجم بن صصري سنة ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م.^٢
- ٨-تولى بعضهم قضاء العسكر، مثل : قاضي القضاة - نجم بن صصري^٣
- ٩-يلاحظ ظاهرة تبادل القضاة وانتقالهم بين مصر ودمشق.
- ١٠- فرض لبعض القضاة في الشهر ألف درهم وعشرة أرادب قمح مع ما يحصل له من التدريس^٤. وكان بعض قضاة الشافعية يتقاضون رواتب عالية بالمقارنة مع غيرهم من كبار موظفي الدولة المملوكية.

المبحث الثاني: تعيين القضاة الثلاثة

مدخل:

بعد استقرار الأمور للسلطان الظاهر بيبرس، أجرى تغييرا على القضاء ، وما زال يتعهد النظام القضائي بالإصلاح والتعديل وكأنه رأى في تقسيم مناصب القضاة بين قضاة من المذاهب الأربعة، ما يحقق ضمان العدل بين الناس، والتسهيل عليهم فجعل هذا المبدأ رسميا في دمشق سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م. حين أمر بتعيين ثلاثة قضاة للمذاهب الحنفية والمالكية والحنابلة إضافة لقاضي الشافعية ابن خلكان^٥.

أما السبب المباشر الذي حدا بالسلطان بيبرس إلى تعيين قضاة يمثلون المذاهب الأربعة فيرجع إلى أن الأمير جمال الدين ايدغري كان بينه وبين قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز قاضي مصر عدا، حيث أخذ يحط من قدره عند السلطان ويرمي به بالتشدد في أحكامه والتوقف في القضايا التي لا تتفق مع مذهبه (المذهب الشافعي). فلما جلس السلطان بيبرس بدار العدل في مصر سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م شكت إليه بنات أحد أبناء البيت الأيوبي أنهم

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص ١٧. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٨٠.

^٢ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص ٥٩.

^٣ ابن العماد الحنبلي، المصدر نفسه، ج٦، ص ٥٩.

^٤ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٨١.

^٥ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ٣٦. المقرئ، الخطط، ج٢، ص ٣٤٤.

اشترى دار قاضي القضاة بدر الدين السنجاري في حياته^١. فلما مات هذا القاضي ذكر ورثته أنها موقوفة وعند ذلك أخذ الأمير ايدغري ينتقص قدر الفقهاء، فقال السلطان للقاضي تاج الدين: (يا قاضي هكذا تكون القضاة، قال تاج الدين: يا مولانا إذا ثبت الوقف يعاد الثمن من الورثة، فقال السلطان: فإذا لم يكن مع الورثة شيء؟ قال القاضي: يرجع الوقف إلى أصله ولا يستعاد ثمنه، فغضب السلطان من هذا الجواب ولم تتم المناقشة)^٢.

وفي هذه الأثناء قدم أحد أشراف المدينة المنورة وقال: (يا مولانا السلطان، سألت هذا القاضي أن يسلم إلي المال الذي تحت يده من الوقف لأنفقته في فقراء المدينة فلم يفعل، فسأل السلطان القاضي عن ذلك، فقال القاضي: "صدق هذا الرجل - فأنا لا أعرفه - ولا أسلم المال إلا لمن أعرفه - فإن سلمه السلطان أحضرته بين يديه، فقال السلطان: تخرجه من عنقك وتجعله في عنقي ألا تسلم المال إلا لمن نختاره ونرضاه)^٣.

ثم تقدم أحد الأمراء وقال: (شهدت عند القاضي فلم تسمع شهادتي في ثبوت الملك وصحته، فسأل السلطان القاضي عن ذلك؟ فقال القاضي: ما شهد أحد عندي حتى أثبته، فقال الأمير: إذا لم تسمع قلبي فمن تريد؟ قال السلطان: لم لا تسمع قوله؟ فقال: لا حاجة في ذكر ذلك، فقال الأمير جمال الدين ايدغري: نحن نترك مذهب الشافعي لك، ويولي السلطان من كل مذهب قاضيا، فوافق السلطان ببيرس على ذلك)^٤.

هذه الشكاوي التي وردت ضد هذا القاضي تاج الدين بن بنت الأعز في مصر هي التي جعلت السلطان ببيرس يعدد القضاة على المذاهب الأربعة. وفي رأينا أنه كانت هناك أسباب أخرى مثل: محاولة إضفاء الصبغة الشرعية على حكم المماليك، وأنهم هم حماة المشرق الإسلامي ولا سيما بعد انتصارهم على المغول في معركة عين جالوت، ويمكن إضافة عامل آخر هو إحياء الخلافة العباسية في مصر وما ترتب عليها من ازدياد قدر مصر سياسيا ودينيا لأنها أصبحت مقر الخلافة العباسية السنية. كل ما سبق يجعلنا نصل إلى أن

^١ ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ١٨١. مديحة محمد الشرقاوي، نزهة النظر في قضاة الأمصار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٥. محمد جمال الدين السرور، دولة الظاهر ببيرس في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ص ١٢٢ - ١٢٤

^٢ المقرئزي، السلوك، ج ١، القسم الثاني، ص ٥٣٨. مديحة الشرقاوي، نزهة النظر في قضاة الأمصار، ص ص ١٤ - ١٥.

^٣ محمد جمال سرور، دولة الظاهر ببيرس، ص ١٢٢.

^٤ ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص ١٨١.

الهدف من وراء ذلك هو الوصول إلى الصبغة الشرعية على حكمهم وبخاصة أنهم كانوا يشعرون أنهم أرقاء.

أولاً: قضاة الحنفية

شمس الدين ابن عطاء الأزرعي الحنفي، أول من ولي قضاء الحنفية بدمشق مستقلاً سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م. وكان قد ناب في القضاء عن أحمد بن سني الدولة الشافعي ومن بعده من القضاة الشافعية، واستمر في القضاء حتى سنة وفاته سنة ٦٧٣هـ / ١٢٧٤م.^١ ومن خلال تراجم القضاة الحنفية نجد أن القضاة الأحناف تولوا التدريس إلى جانب القضاء مثل: قاضي القضاة - مجد الدين بن العديم، حيث كان أول من درس بالمدرسة الظاهرية بالقاهرة^٢، وحضر اسلطان درسه وسمع بحثه ومناظرته، وتأخر القاضي عن الناس حتى تكاملوا، فلما حضر قام له السلطان وتلقاه. وقد ولي القضاء والخطابة بعد قدومه إلى دمشق سنة ٦٧٣هـ / ١٢٧٤م، ومما أنشد لنفسه رحمه الله :

شهود ودي تؤدي وهي صادقة وحاكم الشوق بالأسجال قد حكما
هب أنني مدع قد غاب شاهده أليس قلبك يقضي بالذي علما

كذلك قاضي القضاة - صدر الدين سليمان الحنفي وهو أول من درس بالمدرسة الظاهرية بدمشق.^٣

كذلك شارك بعض القضاة الأحناف في القتال ضد المغول، ففي سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م جرى قتال مع المغول (عرفت بواقعة غازان)، خرج قاضي القضاة - حسام الدين الرازي - للقاء العدو وقد فقد في الواقعة ولم يعرف خبره.^٤

^١ عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مكتبة ندوة المعارف، الهند، ١٩٤٧، ص ١٠٦. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: اللكنوي، الفوائد البهية. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٦٨. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٨٨.

^٢ عن المدرسة الظاهرية بالقاهرة انظر ملحق رقم (٨).

^٣ عن المدرسة الظاهرية انظر الملحق رقم (٨). ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٥٧.

^٤ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٩١ - ١٩٢.

بالإضافة إلى القضاء والتدريس والاستتابة في القضاء، فقد تولى بعض قضاة الأحناف قيادة ركب الحج الشامي، مثل: قاضي القضاة جلال الدين الرازي، الذي حج ثلاث مرات، كان في المرة الأولى قاضي ركب الحج الشامي، وكانت سنة وفاته ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م.^١

كذلك تولى بعض قضاة الأحناف قضاء العسكر، مثل: قاضي القضاة صدر الدين البصري سنة ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م^٢، وهو من القضاء الذين كانوا يحفظون القرآن العظيم حفظاً كاملاً، ويصلي به بكماله في سنة ٧٣٢هـ / ١٣٣١م، وفي صلاة التراويح سنة ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م، مثل: قاضي القضاة عماد الدين الطرسوسي، الذي تزهد في الدنيا.^٣

ومن مهام قضاة الأحناف أيضاً أن بعضهم كان بارعاً ومشاركاً في المناظرات ولهم مصنفات وعدة مجلدات ومذكرات مفيدة ونظم حسنة وفهم وسياسة وتودد وملتقى جسناً، مثل: قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي المتوفي سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٦م.^٤ وقاضي القضاة - شرف الدين الكفري - الذي استمر في القضاء أكثر من سبعة عشر سنة، من سنة ٧٥٩هـ / ١٣٥٧م إلى سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م.^٥

كذلك برع القضاة الأحناف في التأليف مثل: قاضي القضاة جمال الدين السراج - حيث كانت له العديد من المؤلفات منها: المنتهى في شرح المغنى، والقلائد شرح العقائد، والتغريد مختصر تجريد القدوري، والزبدة شرح العمدة، وتهذيب أحكام القرآن، ومختصر مسند أبي حنيفة وغيرهما.^٦

ومن خلال التقاليد السلطانية الصادرة من السلاطين المماليك إلى قضاة الأحناف، تبين لنا ما هي الأمور التي تطلب من القاضي الحنفي والتي نجم لها في النقاط التالية:

١- وجوب أن يتحلى القاضي بالشرع الشريف في القضاء على مذهب الإمام أبو حنيفة النعمان.

٢- إن تقلد هذا المنصب يسهل على أتباع المذهب الحنفي التقاضي إلى القضاة الحنفية.

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٩٣.

^٢ ابن طولون، المصدر السابق، ص ١٩٦. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٧٨.

^٣ ابن طولون، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

^٤ النعمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ٥٣٤.

^٥ ابن طولون، المصدر نفسه، ص ٢٠٠. ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٣٩.

^٦ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٣٢٢.

- ٣- إن أتباع هذا المذهب كثر في دمشق خاصة وبلاد الشام عامة، وهذا يسهل لطالب العلم الاستفادة من هذا المذهب، وعلى القاضي أن يقوم بالتدريس على هذا المذهب.
- ٤- على القاضي أن يستتيب عنه من علا في العلم نسبه ومقامه، وتأكد في الدين سببه من ذوي الأصول العربية من أتباع هذا المذهب.
- ٥- على القاضي الاعتماد على الأصول والفروع في أحكامه.
- ٦- الانتقاء من ذوي العفافة والإنصاف ممن ترشد في انتخابه.
- ٧- إرشاد الطالبين في البداية إلى معرفة الحكم وأفاد المنتهين درجات النهاية وأفهم المستفيدين صواب الهداية.
- ٨- على القاضي العمل على تفسير الغامض من الأحكام وتولي شرحها للناس.
- ٩- أن يخلف الأئمة بعضهم بعضا وأقدارهم تدوم رفعتها.
- ١٠- على القاضي أن يباشر القضاء بعلمه المأثور وحكمه المشهور.
- ١١- على القاضي مراعاة العدل والإنصاف في الحكم والاتصاف بالحق الذي ما برح يوفيه قاضيا بين الخصوم بما أمر الله مراقبا لخشيته، مذيعا للمذهب الحنفي.
- ١٢- أن يكون جامعا في أحكامه المسددة بمقتضى مذهبه بين الكتاب والسنة والقياس.
- ١٣- الوصايا كثيرة وملاكها التقوى التي هي مادته وطريقه المستقيم، فهي عدته التي يستند عليها.^١
- هذه الوصايا التي استنبطت من خلال تقاليد الأحناف التي بعثها السلطان^٢.

ثانيا: القضاة المالكية

لم يكن منصب القضاء على المذهب المالكي قد عرف في وقت مبكر في بلاد الشام كما كان الحال بالنسبة للشافعية، ولعل مرد ذلك يعود إلى ندرة أتباع هذا المذهب في الشام.^٣

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٨٨-١٨٩.

^٢ وللمزيد عن ذلك انظر: الملحق رقم (٩).

^٣ إبراهيم زعرور، القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك، دراسات تاريخية، المجلد ١٦، العدد ٥١-٥٤، سنة ١٩٩٥م، ص ٦٢.

وقد ظهر هذا المنصب بعد أن بدأ الأندلسيون والمغاربة يفدون إلى بلاد الشام بقصد الاستقرار. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء على المذهب المالكي في الفترة الأولى من وصولهم، لكن الشيء المؤكد أن اعتماد قاضي مالكي لم يؤخذ بصورة رسمية إلا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، واعتمد هذا المنصب في دمشق سنة ١٢٦٤هـ/ ١٢٦٦م.^١

وكان أول من ولي قضاء المالكية عبد السلام الزواوي، وقد امتنع من الولاية فألزم بها حتى قبل، ثم عزل نفسه، ثم ألزم بها فقبل بشرط أن لا يباشر أوقافا ولا يأخذ جامكية على أحكامه، وقال: نحن في كفاية، فأعفي من ذلك.^٢

وقد مارس القضاة المالكية، إلى جانب القضاء، التدريس في المدارس المالكية المنتشرة في دمشق وأعمالها مثل: قاضي القضاة - زين الدين الزواوي، وقاضي القضاة - جمال الدين الزواوي الذي بقي على التدريس بعد عزله عن القضاء.^٣

كذلك كانت فترة بقاء بعض القضاة المالكية في القضاة مدة كبيرة، ومن الأمثلة على ذلك: قاضي القضاة - جمال الدين الزواوي الثاني، الذي قدم من المغرب وتسلم القضاء في دمشق سنة ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م، وبقي قاضيا ثلاثين سنة حتى أصابه مرض الذي أعجزه عن ممارسة القضاء.^٤

واستمر توليه للقضاء حتى سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٨م، وكان القضاة المالكية يتولون القضاء على الأشخاص الذين تثبت عليهم تهمة الكفر، فقد حكم - قاضي القضاة - جمال الدين الزواوي الثاني، السالف الذكر على الشمس محمد بن جمال الدين عبد الرحيم الباجري بلقنن وإراقة دمه وإن تاب وإن أسلم بعد إثبات محضر عليه يتضمن كفر الباجري، وكان ممن شهد عليه - مجد الدين التونسي النحوي الشافعي، فهرب الباجري ومكث مدة سنين، ثم رجع إلى دمشق بعد موت القاضي المذكور سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٨م، وقد كانت جنازة القاضي حافلة

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ٢٤٦. فضل الله الصقاعي، تالي كتاب وفيات الأعيان، تحقيق: جاكولين سوبلة، طبعة دمشق، ١٩٧٩م، ص ١٠٦. وسيشار إليه لاحقا هكذا: الصقاعي، تالي كتاب وفيات الأعيان.

^٢ ابن كثير، المصدر السابق، ج١٣، ص ٢٤٦. وانظر: ملحق رقم (٨)، عن الجامكية.

^٣ ابن كثير، المصدر نفسه، ج١٣، ص ٣٠٥. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٢٣٩.

^٤ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص ٤٥. إبراهيم زعرور، القضاة الأندلسيون والمغاربة، مرجع سابق، ص ٦٤.

شارك فيها العامة والخاصة.^١ ولا أدل على مكانته المرموقة من أن غالبية الذين ترجموا له وصفوه بالاستقامة والعدل، وانفرد عن كل أفراد هذه الفئة بأن أقدم على تجديد عمارة مدرستين في مدينة دمشق، هما المدرسة الصمصامية والمدرسة النورية.^٢

ومن القضاة الذين استمروا في القضاة مدة كبيرة - قاضي القضاة - شرف الدين المالكي - حيث ولي القضاء سنة ٥٧١٩هـ / ١٣١٩م، وبقي على قضاء المالكية في دمشق حتى سنة ٥٧٤٨هـ / ١٣٤٧م، وهي السنة التي توفي فيها.^٣

كذلك شارك بعض القضاة المالكية في قتال المغول، ومن الأمثلة على ذلك قاضي القضاة - علم الدين المالكي الذي شهد وقعة للمغول وأصيب بألة وأسرت ابنته، وبعد خروج المغول من البلاد توجه إلى دمشق فولي قضاءها، وقد ولي القضاء في دمشق أحد عشر مرة في مدة خمس وعشرين سنة أولها سنة ٥٧٢٩هـ / ١٣٧٧م، وياشر فيها ثمان سنين وعشرة أشهر، وظل قاضياً حتى وفاته سنة ٥٨٠٥هـ / ١٤٠٢م.^٤

ومن خلال كتب التقاليد السلطانية التي كانت تبعث للقضاة المالكية من قبل السلاطين يمكن استنتاج النقاط التالية:

- ١- أن قضاة المالكية كانوا ينظرون في غالب الأمور.
- ٢- على القضاة الاستناد إلى مراجعة أصول أحكامهم في أكثر مصالح الجمهور.
- ٣- اتخاذ نواب من الأئمة المتقين لينوبوا عنهم في أحكامهم.
- ٤- الدعوة من قبل السلطان لإقامة هذا المذهب ويرفع شعاره ويحي مآثر إمامه وآثاره.^٥
- ٥- الدعوة إلى عدم الانقياد والانتقاء والإصابة في الاجتهاد، فيما تبرأ به الذمة مع الوقوف مع حكم الله.
- ٦- تدرجكم في درجة العلم هي التي جعلتكم تخطون بالمناصب.
- ٧- على القاضي ان يحكم بما أراه الله من مذهبه مراعيًا في مباشرتها حق الله في الحكم بين عباده وحق منصبه.
- ٨- على القاضي التحري عن النص وشروطه وقواعده وسنة رسوله.

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٨٤. النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ٢، ص ١٣.

^٢ عن هذه المدارس انظر الملحق رقم (٨)، ابراهيم زعرور، القضاة الأندلسيون والمغاربية، ص ٦٤.

^٣ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٤٨. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٨٢.

^٤ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٢٤٩. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٧، ص ٥٣.

^٥ سرار الشهر: آخر ليلة فيه. الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٣-٥٥.

٩-الأخذ بالنصوص المجمع عليها من أئمة مذهب في نقض كل أمر وإبرامه، جارياً في ذلك على قواعد أحكام هذا المذهب.^١

هذه خلاصة ما دعا إليه السلاطين في كتب التقاليد التي كانوا يبعثونها إلى قضاة المالكية في دمشق، وللنظر إلى كتب التقليد كاملاً كما ورد، انظر الملحق رقم (٢).

ثالثاً: القضاة الحنابلة:

قاضي القضاة شمس الدين بن أبي بكر محمد بن أحمد بن قدامة، أول من تقلد قضاة الحنابلة في دمشق سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م. وقد استمر في القضاء مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ولم يأخذ على أحكامه أجراً، ثم عزل نفسه. وقد توفي سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م.^٢ كذلك تولى بعض القضاة الحنابلة الخطابة في الجامع الأموي إلى جانب القضاء مثل: قاضي القضاة - نجم الدين أحمد بن شمس الدين بن قدامة، في جبل قاسيون بالإضافة إلى الإمامة بحلقة الحنابلة.^٣

وبالإضافة إلى القضاء والخطابة تولى قضاة الحنابلة التدريس في مدارس الحنابلة، حيث تولى قاضي القضاة شرف الدين المقدسي التدريس بدار الحديث الأشرفية بالجبل، وكان حسن المناظرة كثير المحفوظ عنده فقه ونحو ولغة.^٤ بالإضافة إلى قاضي القضاة - تقي الدين المقدسي الذي ولي القضاء عشرين سنة، حيث درس بعدة مدارس.^٥ كذلك تولى قضاة الحنابلة الإفتاء والنظر في الأوقاف مثل: قاضي القضاة شمس الدين بن مسلم، الذي حج ثلاث مرات وفي الرابعة مرض في الطريق حتى وصل إلى المدينة المنورة وتوفي ودفن هناك في البقيع، وكان قد قبل القضاء بشرط أن لا يلبس خلعة حريز ولا يركب في المواكب ولا يقتني مركوباً فأجيب إلى ذلك.^٦ بالإضافة إلى قاضي القضاة - جمال

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٣-٥٥.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٠٣. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٧٧.

^٣ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٧٤.

^٤ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣١٧.

^٥ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ١٤٦.

^٦ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٥٤. ابن طولون، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

الدين المرداوي الذي لم يركب إلى دار الإمارة غير الأتان.^١ ولا يحضر مع النائب إلا يوم دار العدل، وأما في العيد والمحمل فلا يركب.^٢

ومن خلال استعراض تراجم بعض قضاة الحنابلة نجد أن بعضهم كانت له مصنفات مثل: قاضي القضاة - شرف الدين ابن قاضي الجبل^٣، كذلك نجد أن بعض القضاة انحدروا من أسرة واحدة مثل: عائلة المقدسي، وعائلة قدامة، والمرداوي والنايلسي.^٤

ومن خلال استعراض التقاليد السلطانية المبعوثة إلى القضاة الحنابلة من قبل السلاطين يمكن أن نستنتج ما يلي:

١- كانت دمشق هي أهم مراكز تجمع أنصار المذهب الحنبلي مما يقتضي تعيين قاضي قضاة على هذا المذهب، وما يحتاجه أهل هذا المذهب خاصة في عقد البيع والإيجار والمزارعة في الغلال والثمار ومصالحه الجوائح وهي المصيبة التي بالرجل يفقد حاله.

٢- تزويج كل مملوك أذن له سيده بحرة كريمة واشترط في عقد بأن تكون المرأة في بلدها مقيمة، وفسخ إن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة وإلا أطلق سراحها، فهي كالمعلقة حكمها حكم المطلقة، فإن غاب مدة يسوغ في مثلها الفسخ يجب طلاقها منه، وهذا يدل على أن عقود الزواج كانت من اختصاص القضاة الحنابلة.

٣- على القاضي أن يقوم بتعيين أمر بيع الأوقاف الدائرة التي لا يجد أرباب الأوقاف نقصاً بها ولا يستطيعون إصلاحها، وأن يحترز في بيع هذه الأوقاف وصرف ثمنه في مثله والاستبدال بما فيه المصلحة لأهله، وهذه إشارة إلى أن من مهامهم كان الإشراف على الوقف.^٥

٤- يحكم القاضي بما أراه الله من علمه وأتاه من حكمه ونبيه وما ترك له من سبل الهدى وأن تكون يده لبصيرته من سنن نبيه صلى الله عليه وسلم التي من حاد عنها فقد جار واعتدى، ولينظر في أمور مذهبه ويعمل بكل ما صح نقله عن إمامه وأصحابه.

^١ الأتان: الحمار.

^٢ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤٧٠. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٨٢.

^٣ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٢١٩.

^٤ عن هؤلاء القضاة انظر ترجمتهم عند ابن طولون، المصدر نفسه، ص ٢٧٤-٢٨٥.

^٥ انظر التقليد كاملاً في الملحق رقم (١).

- ٥- وعلى القاضي الحنبلي أيضاً أن يقضي بمفردات مذهبه وما اختاره أصحابه الأخيار وليقلدهم إذا لم تختلف عليه الأخبار.^١
- ٦- منع الضرر ومضارة الجار وما تفرع عن الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "لا ضرر ولا ضرار".
- ٧- كذلك الجوائح التي يخفف بها عن الضعفاء (وهي حل مشاكل الفقراء من المصائب التي قد تصيبهم) وإن كان لا يرى بها الإلزام.^٢
- ٨- كذلك المعاملة التي لولا الرخصة عندهم فيها لما أكل أكثر الناس إلا الحرام المحض ولا أخذ قسم الغلال والمعامل هو الذي يزرع البذور ويحرث الأرض.
- ٩- إذا استقرت الأصول كانت الفروع لها تابعة.^٣

ومن خلال ما تقدم نجد دعوة السلطان صريحة في هذا التقليد التي تبين أن دمشق مسرح لأتباع هذا المذهب الحنبلي وأن مهمتهم تزويج المملوك وفسخ العقد إن ترك الزوج زوجته مدة طويلة، وبيع الأوقاف الدائرة (أي القديمة)، وأن يحكم بمذهبه ويراعي حرمة الله ورسوله في أحكامه ومنع الضرر والإضرار بالناس وأن يحاول القضاة تخفيف مصائب الناس التي قد تحل ببعضهم، وبيان أصول الحكم للناس التي تكون الفروع لها تابعة.

خلاصة :

مما تقدم نجد أن القضاة الشافعية كانت مهامهم أوسع من القضاة الثلاثة الآخرين، حيث تولى قضاة الشافعية القضاة والخطابة في المسجد الأموي ووكالة بيت المال وحفظ أموال الأوقاف والإشراف على المارستان النوري والتدريس ومشيخة الشيوخ وقضاء العسكر ولهم مفتي وبرعوا في التأليف.

في حين تولى القضاة الثلاثة الآخرين التدريس بالإضافة إلى القضاء على الأشخاص الذين ثبت عليهم الكفر، إضافة إلى مشاركتهم في القتال ضد المغول والإفتاء على الأمور العامة وتولي ركب الحج الشامي والتصنيف والتأليف.

^١ انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ص ٥٤-٥٥.

^٢ انظر التقليد كاملاً في الملاحق.

^٣ انظر: القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ص ٥٤-٥٦.

الفصل الثاني

نظام القضاء في دمشق خلال العصر المملوكي الأول

المبحث الأول: قاضي القضاة، القضاة، أعوان القاضي، نواب القاضي، الأرزاق والخلع السلطانية، زي القضاة وهر كوبهم.

المبحث الثاني: أماكن جلوس قاضي القضاة (دار السعادة، دار العدل) ، أيام جلوس قاضي القضاة، مهام قاضي القضاة (القضاء ، الخطابة في المسجد الأموي، الإشراف على دار الضرب ووكالة بيت المال، إمارة الحج).

على الرغم من أن النظام الإداري في العصر المملوكي الأول اقتضى تحويل مناصب البلاد تقريباً إلى مناصب عسكرية اختير لشغلها عدد من الأمراء أرباب السيوف من المماليك، إلا أن مناصب القضاء والكتابة وما إليها تركت ليتولاها أهل العلم ورجال الدين وذوو الخبرة باللغة العربية.^١ وكما ذكرنا سابقاً، فإن المدارس التي ازدهرت في المدن الرئيسية في بلاد الشام، وخاصة في دمشق، قد لعبت دوراً مهماً في تدريس العلوم. وكان التعليم في ذلك على نوعين:

الأول: مقصور على طائفة المماليك يساقون إليه دون استثناء ويربون على النمط (التربية العسكرية) وقوام هذا النوع يسير تعليمهم على الكتابة والقراءة وآيات من القرآن الكريم وفروض الدين وعناية كبرى بالرياضة البدنية من جري وقفز وسباحة وركوب الخيل إلى غير ذلك.^٢

الثاني: مباح لمن يشاء من أهل البلاد المحليين وسواهم من بلاد المسلمين، يأتي للتعليم برغبته، وأماكن التعليم المدارس والمساجد التي كانت في ذلك الحين كالجوامع، تدرس فيها شتى العلوم وأهم ما كان يدرس بها: علوم الدين، ومذاهبه الأربعة، وعلوم اللغة وقليل من العلوم الأخرى، وقد نبغ كثير من أبناء البلاد الذين تتقنوا بهذا النوع من التعليم^٣، خاصة الفقه، والحديث رواية وشرحاً، والتفسير، والنحو، والكتابة وما شاكل ذلك من علوم الدين وفنون اللغة العربية، فاختر سلاطين المماليك من بين هؤلاء النابغين من احتاجوا إليهم في مناصب القضاء والكتابة وما إليهما.^٤ ويحسن هنا أن نشير إلى أمرين :

الأول : أن المتعلمين من أهل الدين واللغة كانت لهم عناية بالغة بأن ينسبوا إلى المذهب الديني الذي اختاروه ونبغوا فيه وكل منهم حريص على أن يضيف إلى اسمه في النهاية كلمة: الشافعي أو الحنفي أو المالكي أو الحنبلي، حتى أصبحت نسبة كل منهم إلى مذهبه ليضيفه باسمه لا تفارقه وصارت إحدى مميزاته.^٥

^١ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، القسم الثاني، (١-٥ أجزاء)، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ج ٢، ص ٤٨. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: محمود سليم، عصر سلاطين المماليك.

^٢ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٩.

^٣ محمود سليم، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٨-٤٩.

^٤ القلقشندي، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩٩-٢٠٠.

^٥ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٩-٢٠٠.

الثاني: أن القضاء لم يكن يطلق عليه لفظ شرعي إلا نادرا، لأنه لم يكن في البلاد قضاء غير شرعي، فلم تكن هناك حاجة إلى تميزه، غير أن القضاة كان يقال لهم أحيانا قضاة الشرع لما لكلمة الشرع في بعض المواقف من تأثير ومعنى خاص. وقد كان قاضي القضاة من الموظفين المهمين في التنظيم الإداري لأنه من أهم موظفي "الدولة المملوكية" لما كان له من مكانة ومسؤوليات مهمة داخل الجهاز الإداري.^١

المبحث الأول : أولا قاضي القضاة

ذكرنا سابقا أن المذهب الشافعي كان هو المذهب المعتمد في القضاء ومع بدء دولة المماليك الأولى، استمر المذهب الشافعي مذهبا لقاضي القضاة في الفترة الزمنية الأولى من حكمهم حتى كانت سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م، حيث أصدر السلطان الظاهر بيبرس مرسوما يقضي بتعيين أربعة قضاة من المذاهب الأربعة.^٢

وقد اعتبر منصب قاضي القضاة أهم وأجل الوظائف الدينية في جهاز السلطة المملوكية وأعلىها رتبة وأول من نظم هذا الجهاز كما أسلفنا، الظاهر بيبرس للمحافظة على النزاهة في الحكم، ويعتبر هذا الإجراء أهم تطور في النظام القضائي لأنه يعني تحريم أي مذهب عدا المذاهب الأربعة عند أهل السنة (الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية).^٣

وقد سعى سلاطين المماليك للقضاء على المذاهب الأخرى خاصة رواسب المذهب الإسماعيلي الشيعي، وأصبحت لا تقبل شهادة أحد ولا يرشح لوظائف القضاء أو الخطابة أو الإمارة أو التدريس إلا إذا كان من أتباع أحد المذاهب الأربعة، فقد استخدم هذا في دمشق بعدما استخدم في مصر.^٤

لهذا كان منصب قاضي القضاة مكانة خاصة في التاريخ الإسلامي لما له من مساس مباشر بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتنفيذ هذه الأحكام بشكل يحقق العدالة التي نصت

^١ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٤٩-٥٠.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٦. المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥٤٢.

^٣ طه تلجي الطراونة، مملكة صفد في عهد المماليك، ط ١، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٥٤.

^٤ عصام شبارو، السلاطين في المشرق، ص ١٤٧-١٥٣.

عليها الأحكام الشرعية، وقد تركت إدارة القضاء في عهد المماليك لعناصر محلية يختارهم السلاطين من سكان البلاد من علماء المسلمين وفقهائهم.^١

كان السلطان هو المسؤول الأول عن تعيين قاضي القضاة في دمشق ولا علاقة لنائب السلطان في ذلك بحق التعيين خاصة فيما يتعلق بأعلى منصب قضائي، حيث يبعث مرسومًا سلطانيًا بتعيين قاضي القضاة يعرف بـ "العهد"^٢، ويتم التعيين في احتفال هو "التقليد" الذي تحدثنا عنه فيما سبق وهو الكتاب الذي يبعث مع قاضي القضاة، أو يرسل إليه إن كان موجودًا في دمشق.^٣

وكان القضاء في نيابة دمشق يمارس بواسطة ثلاث جهات متميزة هي: السلطان والنائب وقاضي القضاة ونوابه، فقد كان السلطان يعتبر نفسه بحكم الشرع الحكم النهائي في أمور القضاء وما القضاة إلا نوابه فهو الذي يعينهم ويعزلهم ويعاقبهم إن بدا له ذلك وسوف نرى أن منشأ تلك الفكرة لم تكن رغبة السلطان في فرض سيطرته على القضاء تدعيمًا لمركزه فقط وإنما كان في الغالب عدم تفهم السلطان لاختلاف الأحكام بين قاض وآخر.^٤

وفي بداية العصر المملوكي كان القضاء سلطة مستقلة قائمة بذاتها، لها حرمتها وقديستها وحصانتها الأمر الذي كان لا ينفي عن الحاكم المملوكي صفة الاستبداد المطلق.^٥ فقد كان السلطان يفكر كثيرًا قبل أن يقدم على نقض حكم شرعي أو مخالفة أصل من أصول الشريعة بسبب ورع السلاطين النسبي في تلك الفترة ونزاهة القضاة وصراحتهم في أحكامهم من الناحية الأخرى.^٦ زد على ذلك كان قاضي القضاة يباشر وظائف إدارية مهمة أخرى غير القضاء مثل: الإشراف على الأوقاف الكثيرة كأوقاف المساجد والمدارس وغيرها، بالإضافة إلى وظائف التدريس والخطابة يوم الجمعة في المسجد الأموي في دمشق وغيرها، وانطلاقًا من الأفكار السابقة فقد كان هم السلطان الأول تعيين قاضي القضاة الذي يمكن التفاهم معه

^١ طه الطراونة، مملكة صفد في عهد المماليك، ص ٢٥٤.

^٢ العهد: هو الميثاق ويأتي بمعنى الوصية والتقدم إلى المرء في الشيء والجمع عهود وهو كذلك الوفاء والأمان، وبهذا يتم معنى العهد.

^٣ عصام محمد شبارو، قاضي القضاة في الإسلام، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٥٥.

^٤ أكرم حسن العلبي، دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، ط ١، الشركة المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ١٩٨٢م، ص ٢٠٢. وسيشار إليه لاحقًا: أكرم حسن، دمشق.

^٥ أكرم حسن، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

^٦ أكرم حسن، المرجع نفسه، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

حتى لا ينعزل عن الفئة المتقفة داخل دمشق، وقد كان هذا الأمر صعباً في بداية عصر المماليك الأولى نظراً لورع القضاة ثم أصبح أقل صعوبة مع مرور الزمن.^١

وعند قيام قاضي القضاة بمهامه القضائية وغير القضائية كان يتقيد بمذهب معين في القضاء وبزي خاص به، كما كان يتقاضى أجراً على عمله، وأحياناً يرفض الأجر، بالإضافة إلى تقلد بعض أفراد العائلة الواحدة لمنصب قاضي القضاة "توارث المناصب" مثل عائلة :

١- السبكي.

٢- الصصري.

٣- الزكي.^٢

ويبدو من مراجعة الأسماء التي تقلدت منصب قاضي القضاة تعاقب الآباء والأبناء والأحفاد والأخوة على هذا المنصب في بعض العائلات، ومن الأمثلة على ذلك : شمس الدين الخورلي وابنه شهاب الدين (ت ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م).^٣

أما عزل قاضي القضاة، فقد كان كتعيينهم منوطاً بإرادة السلطان الذي عينه، وغالباً عندما يأتي سلطان جديد كان يعمد إلى عزل قاضي القضاة، ومن القضاة من كان يعزل نفسه ولا ينتظر العزل عن القضاء مثل زين الزواوي وغيره الذين عزلوا أنفسهم.^٤

ويصل الأمر أحياناً إلى محاكمة قاضي القضاة نفسه إذا ما وقف نائب السلطنة ضده وكانت المحاكمة تدور بدار السعادة بدمشق حيث يعقد نائب السلطنة مجلساً حافلاً بالقضاة وأعيان المفتين من سائر المذاهب مثل : قاضي القضاة ابن جملة الشافعي الذي حكم عليه بالعزل.^٥

على أية حال لاحظنا أن قاضي القضاة كان يعينه السلطان وهو الذي يعزله أو يعزل نفسه لأمر تخصصه، بالإضافة إلى أن صلاحيات قاضي القضاة الشافعي كانت له اليد الكبرى على غيره من القضاة على المذاهب الأخرى، حيث كان يولي النواب على الأعمال والنواحي

^١ أكرم حسن، دمشق، ص ٢٠٣.

^٢ ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٢٥٦.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٣٧.

^٤ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٢٦.

^٥ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٦٥.

وهو المتحدث على المواريث والأوقاف وأكثر الوظائف ويليهِ في الرتبة الحنفي ثم المالكي ثم الحنبلي.^١

وعند وفاة قاضي القضاة كان السلطان أحيانا ونائب السلطان والقضاة والأعيان في معظم الأحيان يصلون عليه ويسرون في جنازته. ففي سنة ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م حضر نائب السلطنة والقضاة والأعيان جنازة قاضي القضاة للحنابلة شرف الدين المقدسي وعمل عزاءه بالجامع المظفري بدمشق وفي سنة (٧٠٢هـ / ١٣٠٢م)، حضر نائب السلطنة والأمراء جنازة ابن دقيق الشافعي وصلوا عليه بسوق الخيل، وفي المكان نفسه صلى نائب دمشق يلبغا اليحياوي والقضاة والحجاب على جنازة قاضي قضاة دمشق محمد بن أبي بكر بن ظافر بن عبد الوهاب سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م.^٢

ثانيا : القضاة

في حديثنا عن قاضي القضاة ذكرنا أن السلطان هو الذي يعين قاضي القضاة على المذاهب الأربعة ويترك له تعيين القضاة على النواحي والأعمال، وكان هذا الأمر منوطا بقاضي القضاة الشافعي حيث كان يعين القضاة في الأعمال دون غيره من قاضي القضاة على المذاهب الأخرى، أي أصبح من حق قاضي قضاة الشافعية، دون سائر زملائه في تعيين القضاة وأن هذا النظام استمر معمولا به زمنا طويلا.^٣

وقد روى المقرئ في السلوك في حوادث ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م أن القضاة الأربعة الذين ولاهم السلطان الملك الظاهر كان كل منهم يستتبع قضاة عنه في النواحي ويفهم من ذلك أن تعيين القضاة الصغار كان من حق قاضي القضاة (على المذاهب الأربعة) جميعا، وإن كان قبل هذا التاريخ من حق الشافعي فقط.^٤

ويبدو لنا أنه أبيع بعد حين لكل قاضي قضاة أن يعين لنفسه قضاة من مذهبه ينوبون عنه في الأحكام، وأن قضاة القضاة اشتطوا في تعيين نوابهم حتى أربى عددهم على المائة.^٥

^١ محمود محمد عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ص ١٠٧.

^٢ الصفي، الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ٢٧٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٤٦. ج ١٤، ص ٧٩، ٢٧.

^٣ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٨٣.

^٤ المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٠.

^٥ محمود سليم، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠-٨١.

وكان تعيين نواب الحكم من اختصاص قاضي القضاة وحده دون أن يرجع إلى السلطان وظل لقاضي القضاة الحق في اختيار نوابه ولكن لا بد من استئذان السلطان في التعيين فقط، مع ملاحظة أن عزل النائب كان يتم بناء على رغبة قاضي القضاة. كما أن القاضي إذا عزل من القضاة كان ذلك أيضاً عزلاً لجميع نوابه، وإذا تعين قاض جديد من بعده اختار لنفسه نواباً جديداً لأن القاضي الصغير يستمد صفته القضائية من قاضيه فإذا عزل زالت عنه هذه الصفة.^١

كذلك كان قاضي القضاة يعين القضاة "الصغار" للقضاء بين الناس حسب الشريعة مشروطاً فيه بالإسلام والعلم بالأصول الدينية والفقه والحديث خاصة وأن الإسلام هو الدين الرسمي لدولة المماليك الأولى التي عرفت منصب القضاء بالاعتماد على الكتاب والسنة واتباع أحد المذاهب الأربعة.^٢

وكان القاضي يحكم بالشريعة، وينظر في جميع القضايا التي كان غالبها يتعلق بالأمور الشخصية، وكان المسيحيون يلجأون إلى المحاكم الكنسية في القضايا الدينية واليهود كانوا يعرضون مثل هذه القضايا على محاكمهم الدينية.^٣

ويختار القضاة عادة من فقهاء كل مذهب ومن اشتهروا فيه بالعلم والفضل ولذلك ترى تاريخ القضاة في تلك الحقبة يضم نخبة صالحة من رجال العلم والفقه ومنهم من برز في أكثر من ميدان ويندر أن يختار قاض ليس في الصف الأول من رجال مذهبه، ومنهم من ذاع صيته وتوصل إلى منصب قاضي القضاة.^٤

وكان القضاة يقومون بالإشراف على تشييد المؤسسات العامة مثل: المساجد والبيمارستانات ويجمعون إلى الأحكام أمر الشورى والإفتاء والخطبة والتدريس والأوقاف والمحافظة على هذه الأموال مع تعيين بعض المساعدين لهم للقيام بهذه الأمور.^٥

^١ محمود سليم، عصر المماليك، ج ٢، ص ٨١، ٨٢، ٨٣.

^٢ عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٣١.

^٣ سليمان الخرابشة، نيابة طرابلس في العصر المملوكي، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٨٥م، ص ١٠٤.

^٤ محمود سليم، المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٦.

^٥ حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م، ج ٢،

وبهذا نخلص إلى أن الوظائف الصغيرة كالتدريس في المدارس والخطابة بالجوامع الصغار في أعمال دمشق وأنظار المدارس والجوامع الصغار ونحو ذلك كان لقاضي القضاة حق تعيين موظفيها.^١

وكان القضاة "الصغار" يقضون إما في المدارس أو في المساجد حيث تتعقد أفضيتهم في المساجد عادة أول النهار وفي آخره وإذا أراد القاضي مشاوره أعضاء المحكمة العليا وهي دار العدل في بعض الأحكام كان يرفعها إليهم بعد انصراف الناس من المسجد، وكانت الجلسات القضائية أحياناً تتعقد في دور القضاة وكان للقضاة بعض مميزات في لباسهم عند الجلوس للنظر في القضايا.^٢

وإذا جلس القاضي للفصل في الخصومات رتب القضايا على حسب حضور الخصوم فمن حضر أولاً نظر قضيته ثم نظر قضية من يليه وهكذا، ولسنا ندري هل كان القاضي يدرس القضايا قبل النظر فيها ثم يحدد لنظرها يوماً معيناً يحضر فيه الخصوم أم كان أول عهده بكل منها حين يقف الخصوم بين يديه؟ وقد جرت العادة أن ينظر القضاة في القضايا المتعلقة بالغرباء أولاً، أما إذا كثر عددهم فقد كانت تنتظر قضاياهم بحسب ترتيب حضور أصحابها.^٣

وكان الرجال يجلسون إلى ناحية والنساء يجلسون إلى ناحية أخرى، ولم يكن هناك تمييز أو مفاضلة بين المتقاضين في المعاملة مهما علا مقامهم بل كانوا يجلسون في مجلس واحد على بعد ذراعين من القاضي الذي كان يقوم أعوانه بين يديه بتنظيم مجلس القضاء.^٤

ثالثاً: أعوان قاضي القضاة :

كان قاضي القضاة يعين مجموعة من الموظفين لمعاونته على أداء مهمته في القضاء لأنه لا يستطيع وحده ضبط الأمور وتسييرها، فلا بد له من أناس يساعدونه على ذلك ومن أعوان القاضي الذين يحضرون مجلسه:

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤-٥.

^٢ عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص ١٦٠.

^٣ عرنوس، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٣٩.

^٤ شهاب الدين أحمد بن يحيى العمري (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، التعريف بالمصطلح الشريف، ١٩٧٦م، ص ١١٦-١٢٣. وسيشار إليه لاحقاً : العمري، التعريف بالمصطلح الشريف. المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٢٢٧-٣٧٧.

١٠ الشهود: وهم الذين كانوا يعينون القاضي وكانوا أشبه ما يكونوا بكتاب العدل، وقد يحلون الخصومات الصغيرة بأنفسهم، ومن ثم كان ارتباطهم بالقاضي وثيقاً فهو الذي يعينهم وهو الذي يعزلهم. ويبدو أن هذا النظام الذي كان قد اندثر عادت إليه الحياة في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، وشاع استعماله. وقد كان الكثيرون من الشهود في دمشق من الوراقين والمجلدين الذين كانوا يذهبون إلى دار العدل بعد الفراغ من أعمالهم للقيام بواجباتهم القضائية.^١

وهؤلاء الشهود يحضرهم القاضي وجوباً ليشهدوا على الإقرارات التي تصدر من الخصوم ويحفظوها وليشهدوا على كلامهم أثناء التقاضي خوفاً من الرجوع عن أقوالهم عند الخروج من مجلس القاضي، فالشهود يثبتون ذلك بشهادتهم.^٢

كما أن سلاطين المماليك كانوا يحضون على ذلك عند بعث كتب التقاليد إلى قاضي القضاة إذ كانوا يطلبون منهم إحضار الشهود كما هو مبين في كتاب بعث إلى قاضي القضاة شهاب الدين بن المجد عبد الله على مذهب الإمام الشافعي حيث جاء في الكتاب: (... والشهود هم شهداء الحق وأمناء الخلق وعلى شهاداتهم تبنى الأحكام فإياك والبناء على غير أساس ثابت فإنه سريع الانهدام ومنهم من يشهد في قيمة المثل ويتعين أن يكون من أهل البلد الأمتل لأنه لا يعرف القيمة، إلا من هو ذو سعة حمول ومنهم من أذن له في العقود فاصنع منهم من تسهل بسبب من الأسباب...)^٣.

هذا فيما يخص الشهود الذين يحضرهم القاضي في مجلسه. أما الشهود الذين يأتون مع أحد الخصوم ليشهدوا على أمر ما، فيجب التحري عنهم وإثبات ذلك كما جاء في كتب السلاطين وهي كتب التقليد حيث جاء في أحدها: (... وليمعن النظر في أمر الشهود الذين تترتب على شهاداتهم أمور الدنيا والفروج والأموال ويتفقد أمرهم في كل وقت ولا يغفل عنهم في حال من الأحوال ويحملهم من الطرائق على أحسن وجهها وأحقهم بإمعان النظر شهود القيمة والعماير الذين يقطع بقولهم في أملاك الأيتام والأوقاف مما تنفر عنه القلوب وتنبو عنه الضمائر).^٤

^١ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٦م، ص ١٥٦-١٥٧.

^٢ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ٥٧.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤٥.

^٤ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٥٠.

٢٠ رجال العلم (العلماء) والفقهاء والمفتون:

وهؤلاء لا يكونون من رجال الدين والمتقنين في أمور الدين والمعرفة بالأحكام والمعنيين بالنظر في شؤون القضاء وعملهم مساعدة قاضي القضاة وتوضيح بعض قضايا الشرع متى أشكلت أو استعصت عليه مشكلة ما وهؤلاء يختارهم القاضي من أهل العدالة والأمانة والخبرة في الأمور التي تدخل في أعمال القضاء وتحتاج إلى خبرة معينة مثل: قسمة العقار والمنقول وتقويم الأشياء وغيرها.^١ ووجود هؤلاء كان ضرورياً في مجلس القضاء حتى لا تكون هناك أية مشكلة أو تأخير في القضايا المعروضة على مجلس القضاء.

هذا بالإضافة إلى ما ورد في كتب السلاطين الذين يدعون القضاة إلى إحضار مثل هؤلاء في مجلس القضاء مثل قولهم: (والجهات الدينية هي بضاعة حفظك ووداعة لحظك فلا تول كل جهة إلا من هو جامع لشروطها قائم بموازين قسطها).^٢ من هذه الرسالة يتبين أن السلطان يحض قاضي القضاة على ذلك بأن يراجع أهل العلم فيما وقف عليه ويشاورهم، فما ندم من استشار.

كما جاء في رسالة أخرى: (... وأهل العلم أبناء جنسه الذين فيهم نشأ ومنهم نجم - يعني أنه كان منهم قبل تولي القضاء - وجنده الذين يقصدونه بالفتاوى فيما قضى وحكم فليوفر لهم الإحسان ويصنع معهم من المعروف ما يبقى ذكره على ممر الأزمان).^٣ ونورد مثالا على دور أهل العلم ومقدرتهم على تفهم الأمور سواء داخل مجلس القضاء أو خارجه أنه لما دخل قازان دمشق سنة ٦٩٨هـ / ١٢٩٩م هرب النظار بما في ذلك الوالي، فاجتمع القاضي شيخ التداريس ونفر من العلماء وبعض شيوخ الحارات وحملوا العبء أنفسهم، ولم يكن ثمة قانون أو عرف يصح إتباعه.^٤

٣٠ الكاتب : وهو الذي يكتب في المحضر ومن واجبه أن يعرف دلالات الألفاظ العرفية واللغوية، وأن يكون حسن الفهم عن اللفظيين من عوام الناس، وأن ينبه كل لافظ على ما قد يشك في مراده أو مقصوده بالإضافة إلى كتابة ما يمليه عليه القاضي أثناء انعقاد جلسة القضاء.^٥

^١ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ٥٨-٥٩.

^٢ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤٥.

^٣ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧، ٥١.

^٤ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٥٨.

^٥ إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٤٨.

٤. **الحاجب:** وهو الذي يقدم الخصوم على القاضي ليقضي في خصوماتهم بحسب أسبقيتهم في الحضور أو على حسب ترتيب رؤية دعواهم.^١

٥. **البواب:** ومن وظيفته إعلام الناس بوقت جلوس القاضي للحكم وإعلامهم بوقت راحته وإخبار القاضي بمن يريد الدخول عليه والغرض من ذلك حتى إذا أذن له القاضي بالدخول أدخله.

وهناك وظائف أخرى مثل:

٦. **وكيل الحكم:** وهو الذي ينوب عن الغائب أو المتوفى كذلك المترجم لغير العرب بالإضافة إلى النقيب وهو بمثابة أمين سر القاضي.^٢

٧. **الرسول:** أي الرسول الذي يأتي بالخصوم إلى القاضي ويرسله القاضي في أمور الناس وأشغالهم، وكان يطلق عليهم سابقاً الأجراء أو الجلواز الذي يقيم الخصوم إذا انتهت الخصومة ليخرجوا من مجلس القضاء وفيما بعد أطلق عليهم الرسل. وكانت من دعوى السلاطين للقضاة: (...والرسل بمجلس الحكم العزيز ومن يلمزك في الصدقات وما نزل في أمور ما يريدون بها تقليد حكمك بل ما يقضون به الأوقاف فلا تدع ممن تريد منهم إلا كل مشكور الطريق مشهور القصة بين الخصوم بطلب التوفيق).^٣

٨. **الوكلاء:** وكان يطلق عليهم وكلاء القاضي (أو وكلاء دار القضاء)، وهم أناس نصبوا أنفسهم لخلاص حقوق الآخرين. وهذا التعريف قد يقرّبهم ممن يسمون "المحامين" في هذه الأيام، واستمر منصبهم إلى أن ألغاه السلطان - الكامل في شعبان سنة ٥٧٦٥هـ / ١٣٦٤م نتيجة للأضرار التي كانوا يلحقونها بالناس.^٤

^١ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ٥٧.

^٢ أكرم حسن، دمشق في عصر المماليك، ص ٢١٢.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤٦. غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣هـ / ١٤٦٨م)، كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمساكن، قدمه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٨م، ص ٩٠.

^٤ تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ / ١٣٦٩م)، معيد النعم ومبيد النقم، ط ١، تحقيق: محمد علي النجار وأبو زيد النجار ومحمد أبو العيون، مكتبة الخاتمي مصر ومكتبة المثلى، بغداد، ١٩٤٨م، ص ٦٠-٦٣. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: السبكي، معيد النعم.

وهذا يتضح من رسائل بعض السلاطين إلى القضاة حيث ورد في إحداها: (والوكلاء المتصرفون فهم قوم فضل عنهم الشر فباعوه واستحفظوا الود فلم يرعوا حقه وأضاعوه فهم آفة أبواب القضاة بلا نزاع كيف وهم الضباع الضارية والذئاب الجياع...)^١.

٩. المؤدبون أو الشرطة: وهم نفر من الرجال الأكفاء يكونون في مجلس القضاء يزجرون من ينبغي زجره من المتخاصمين أو من غيرهم إذا أساءوا الأدب في مجلس القضاء ويحفظون النظام حتى يتوافر للقاضي إجلاله ومهابته واحترامه كما ينفذون الأحكام الصادرة عن القاضي.^٢

١٠. الأمناء: وهم من أعوان القاضي ومهمتهم أن يتحفظوا على أموال الأيتام والغائبين وهم من توابع دار القضاء ويحضرون مجلس قاضي القضاة أثناء القضاء.^٣

رابعاً: نواب قاضي القضاة

كان قاضي القضاة يعين له نواب ينوبون عنه في القضاء داخل دمشق، ويتم ذلك بعد تعيينه منصب القضاء من قبل السلطان ويقرأ تقليده في الجامع الأموي بعدها يذهب إلى داره، ويبدأ بتعيين نوابه الذين كانوا يتمتعون بنفس صلاحياته، وكان قاضي القضاة يعتبر مسؤولاً عن تصرفاتهم وكان لكل قاضي ما بين سبعة إلى خمسة عشر نائباً، وعلى هذا فقد كان في دمشق وحدها حوالي أربعين قاضياً ينتشرون في شتى أنحاء المدينة، ويمارسون الحكم في بعض المساجد أو في دورهم أو في المدارس، وكان هذا إجراءً عملياً جيداً من جانب المماليك من شأنه تسهيل أمر التقاضي وسرعة البت في الدعاوى.^٤

وكثيراً ما نسمع عن قاضي القضاة أنه تولى نيابة الحكم قبل وصوله إلى منصب قاضي القضاة، وقد تحدثنا عن ذلك أثناء حديثنا عن القضاة في الفصل الأول، حيث تولى

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٠.

^٢ أكرم حسن، دمشق، ص ٢١٢. عبد الحميد ميهوب عويس، أحكام ولاية القضاء في الشريعة الغراء، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م، ص ١٨-١٩.

^٣ السبكي، معيد النعم، ص ٦٢. إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٤٨.

^٤ أكرم حسن، دمشق، ص ٢١١.

العديد منهم نيابة الحكم داخل دمشق، وتولى كذلك التدريس والخطابة بالنيابة من قبل قاضي القضاة.^١

وكان القاضي يجتمع بنوابه كلما دعت الحاجة، وحين كان القاضي يتغيب عن دمشق، لذهابه إلى القاهرة أو مرافقة موكب الحج أو لمرضه أو غير ذلك، كان النواب هم القضاة الحقيقيين. ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن هؤلاء كانوا أقل علماً ومقدرة من رئيسهم قاضي القضاة.^٢

ويذكر أن النواب وجدوا بعد عام ٦٦٠هـ / ١٢٦١م ولما تعدد القضاة ظل قاضي الشافعية ممتازاً على سائر زملائه كما بيّنا، وأوسع منهم اختصاصاً وكان في جملة ما اختص به تعيين النواب، وأما الظاهر ببيرس، فقلد الشافعي يوم ولاية السلطنة ثم لما ضم القضاة إلى الشافعية استثنى الأوقاف وبيت المال والنواب وقضاة البر والأيتام وجعلهم الأرفعين ومن اختصاص الشافعي.^٣

على أية حال كان نائب قاضي القضاة يتولى الأمور الملقاة على رئيسه قاضي القضاة سواء في القضاء أو التدريس أو الخطابة أو غيرها، ومن هؤلاء الذين نابوا في الحكم: ولي الدين السبكي، ناب في القضاء وولي وكالة بيت المال قبل أن يتولاه استقلالاً.^٤ كذلك القاضي جلال الدين القزويني ناب في القضاء وولي الخطابة قبل أن يتولى القضاء استقلالاً.^٥ كذلك شهاب الدين بن المجد درس بالإقبالية ثم بالرواحية وترتبة أم الصالح، ثم ولي وكالة بيت المال وهو نائب الحكم.^٦

ومن الذين باشروا القضاء نيابة القاضي ابن عطاء الأذرعى الذي تولى نيابة القضاء في دمشق عن قاضي القضاة أحمد بن سني الدولة الشافعي، وكان ابن عطاء حنفياً وتولى

^١ قطب الدين موسى بن محمد اليونيني (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م)، ذيل مرآة الزمان، ط١، حيدر آباد، الهند، ١٩٥٥م، ص ٣٢٤، ٣٢٥. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: اليونيني، ذيل مرآة الزمان. الجزري، حوادث الزمان، ص ٢٥٠-٢٨٨.

^٢ أكرم حسن، دمشق، ص ٢١٢-٢١٣.

^٣ محمود رزق كريم، عصر المماليك، ص ٨٠.

^٤ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١١٢.

^٥ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٨٠.

^٦ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١١٨.

للقضاة الشافعية قبل أن يتولى القضاء استقلالاً سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م.^١

أما القضاة المالكية فكان القاضي جمال الدين الزواوي، حيث ناب في الحكم عن القاضي زين الدين الزواوي وبعد أن عزل نفسه أي الثاني كان جمال الدين نائبه ثم تولى استقلالاً.^٢ كما وتذكر المصادر أن بعض القضاة قدم قاضياً إلى دمشق ومعه نائبه مثل: شرف الدين المالكي قدم على قضاء دمشق وكان نائبه شمس الدين القصبي.^٣

كذلك استتاب قضاة الحنابلة نواب عنهم مثل: شمس الدين بن مسلم الذي استتاب عنه بعد أيام من توليته القضاء الشيخ شرف الدين بن الحافظ.^٤ وكذلك عندما حج قاضي قضاة دمشق الشافعي شهاب الدين ابن الخورلي سنة ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م أناب عنه في القضاء حتى عودته من الحج.^٥

مما تقدم نلاحظ أن هناك فرقاً بين القضاة الصغار ونواب القاضي، حيث أن القضاة الصغار كان يوليهم قاضي القضاة على النواحي والأعمال (القرى الصغيرة التابعة لدمشق)، أما نواب القاضي فهم مقيمون في دمشق ويقومون بأعمال قاضي القضاة نفسه، سواء في الحكم أي القضاء أو في التدريس أو في الخطابة أو في وكالة بيت المال وغيرها من الأعمال الموكلة على عاتق قاضي القضاة.

ومن ناحية أخرى كان قاضي القضاة مسؤولاً عن نوابه سواء في التعيين أو العزل وتكون العلاقة بين قاضي القضاة ونائبه مباشرة لا علاقة لهم بالآخرين. ومن جانب آخر فكثير من هؤلاء النواب من أصبح قاضي القضاة بعد رئيسته، إما بسبب موت الأول أو عزله، ولهذا تكون للنائب الخلفية في الأعمال وعندما يصبح النائب قاضي قضاة كان يستتبع عنه أيضاً.

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٦٨. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٨٨. اللكنوي، الفوائد البهية، ص ١٠٦.

^٢ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٣٩. ابن طولون، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

^٣ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٤٠٤. ابن طولون، المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

^٤ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٥٤.

^٥ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٣٧.

خامساً: الأرزاق والقضاء السلطانية:

قبل البدء في أرزاق القضاة نتساءل هل يجوز للقاضي أخذ الرزق على القضاء؟

الجواب: نعم، يجوز للقاضي أخذ الرزق ورخص ذلك شريح وابن سيرين والشافعي وأكثر أهل العلم، فقد ثبت أن رسول الله بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً وقد فرض له رزق كذلك بعث عمر بن الخطاب كتاباً إلى معاذ بن جبل وأبو عبيدة حين بعثهما إلى الشام أن انظرا رجالاً من صالحى من قبلكم فاستعملوهم على القضاء وأوسعوا عليهم أرزاقهم واكفوهم من مال الله.^١

ورزق القاضي (راتب القاضي) يختلف باختلاف الدول والأزمان، حيث أن عمر بن الخطاب ولى شريحاً قضاء البصرة، وفرض له مائة درهم في كل شهر ومؤونة من الحنطة وظل ذلك سائداً أيام الراشدين وتساعد ذلك زمن الأمويين. ولما كانت أيام العباسيين أصبح راتب القاضي ثلاثين ديناراً في الشهر، ثم تصاعد أيام المأمون إلى نحو مائتي وسبعون ديناراً. وزاد راتب القاضي بعد ذلك ببضع وعشرين سنة إلى ألف دينار في السنة، ثم زاد ذلك في الدولة الفاطمية فأصبح راتب قاضي القضاة يومئذ ألف ومائتا دينار في السنة ما عدا المؤونة والهدايا. واستمر الحال على ذلك زمن الأيوبيين.^٢

مما تقدم ينبغي للقاضي ألا يجلس للقضاء إلا وهو في حال كفايته مما يحتاجه من شؤون الحياة ونفقات العيش وقضاء ديونه، وهذا من المصلحة المطلوب رعايتها شرعاً، لأنه ربما دعاه احتياجه وفقره إلى استمالة الأغنياء والضراعة لهم، وتمييزهم على الفقراء بالإكبار إذا تخاصموا مع الفقراء. فإذا كان القاضي غنياً بما يجرى عليه من رزق، بعد عن ذلك وكان في مأمن من هوى النفس غير مشغول عن التدبر والسماع لأقوال الخصوم وهذا ما كان عليه السلف الصالح.^٣

ومن تعين عليه القضاء وهو في كفاية لم يجز أن يأخذ الرزق عليه لأنه فرض تعيين عليه، وإن لم يكن له كفاية له أن يأخذ الرزق عليه أي على القضاء، لأن الكفاية لا بد منها

^١ إبراهيم محمد إبراهيم الجمل، فقه المسلم على المذاهب الأربعة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، ج ١، ص ٣٨٩.

^٢ جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٦م، ج ٣، ص ٢٣٩.

^٣ عبد الحميد مهيوب، أحكام ولاية القضاء في الشريعة الغراء، ص ١٦.

والقضاء لا بد منه وإن لم يتعين عليه، فإن له كفاية كرهه أن يأخذ عليه الرزق، وإن لم تكن له كفاية لم يكرهه.^١

ويرى ابن خلدون: (وأهل هذه الصنائع الدينية لا تضطر إليهم عامة الخلق، وإنما يحتاج إلى ما عندهم الخواص ممن أقبل على دينه، وإن احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات فليس على وجه الاضطرار والعموم فيقع الاستغناء عن هؤلاء في الأكثر وإنما يهتم بإقامة مراسمهم صاحب الدولة أي السلطان، بما له من النظر في المصالح فيقسم له حظاً من الرزق على نسبة الحاجة إليهم لا يساويهم بأهل الشوكة ولا بأهل الصنائع).^٢

ويمضي ابن خلدون فيقول: (من المراسم الشرعية، ولكنه يقسم بحسب عموم الحاجة فلا يصح في قسمهم إلا القليل وهم أيضاً لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظاً يستدرون به الرزق، بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن، بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم فهم بمعزل عن ذلك، ولذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب كما هو في الحرف الأخرى).^٣

ويكون رزق أعوان القاضي الذين تعينهم الدولة من بيت المال، وكما لا يجوز للقاضي أن يأخذ من أحد الخصوم شيئاً، فكذلك أعوانه والظاهر رزق لأعوان القاضي إنما ينصرف على من تعينهم الدولة ولا ينصرف إلى من لا تعينهم الدولة مثل: أهل العلم والمزكين والشهود.^٤

وقد كان يصرف للقضاة بعض الأرزاق التي تسمى المعلوم، وكانت تصرف للشافعي والحنفي، أما المالكي والحنبلي فلا معلوم لهما، وربما يرجع هذا لعدم انتظام توليتهما. وهذه رواية وحيدة عند طه الطراونة في معرض حديثه عن مملكة صفد.^٥

^١ علي بن محمد بن أحمد السمناي (ت ٤٩٩هـ / ١١٠٥م)، روضة القضاة وطريق النجاة، ط ٢، حققه: د. صلاح الدين الناهي، أربعة أجزاء، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٨٦.

^٢ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م)، مقدمة ابن خلدون، حققها: علي عبد الواحد وافي، ط ٣، دار نهضة مصر، الفجالة مصر، ج ٢، ص ٩٢٥. وسيشار إليه لاحقاً: ابن خلدون، المقدمة.

^٣ المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٢٦.

^٤ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الإسلام، ص ٦٠-٦١.

^٥ طه الطراونة، مملكة صفد في عهد المماليك، ص ٢٥٤.

وفي رواية أخرى كان معلوم القضاة والعلماء أكثر من خمسين ديناراً في كل شهر مضافاً إلى ما بأيديهم من المدارس التي يستدرون أوقافها وبرز المرسوم العالي في بعض السنين بأن كل من انقطع عن وظيفته من الفقهاء والمدرسين والمؤذنين وأرباب وظائف الدين وغمز عليه يستأهل ما يجري عليه أي أن وظائف الدين كانت مغلية قلما يسوغ أوقافها إلا من يقوم بالفعل بعمله.^١

وأصبحت المدارس والجوامع الموقوف عليها متعددة الوجوه، وتتألف من ريعها موازنة كبيرة تعتاش بها خلائق بل هي قوة من قوى الدولة تستخدمها على الأكثر فيما ينفع الناس ويربط بها السلطان العلماء بنفسه حتى لا يشاكسوه فيما يراه مصلحة لدولته فإذا جرؤا على مخالفته عاقبهم بحرمانهم إدارتها.^٢

ويؤكد مصطفى مراد الدباغ أن القضاة في عهد المماليك بلغ رزق الواحد منهم خمسين ديناراً عدا ما كان يجري عليه من حبوب وخبز ولحم وثياب وما يحصل عليه من الأوقاف التي يتولى إدارتها، وهذا يعطينا إشارة إلى أن أرزاق القضاة كانت تصرف من الأوقاف العائدة إلى المدارس والمساجد وغيرها من المؤسسات التي كانت تحت إشرافهم.^٣ وهناك من يقول إن القضاة والنواب كانوا يتقاضون أجورهم من الخصوم بواسطة نقبائهم وأعاونهم ويبدو أنه لم تكن لهذه الأجور حدود مرسومة ولا قواعد مقررة، وربما هذا القول ضعيف لأنه لا تؤيد روايات أخرى.^٤

ومن خلال تتبع أخبار القضاة الذين تحدثنا عنهم في الفصل الأول، وجدنا معلومات تشير إلى رزق القاضي ويفهم من تراجم بعض القضاة أن الدولة هي التي كانت تفرض لهم الرزق، ومن ذلك ما ذكر أنه حين عزل القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة عن القضاء بعدما أضر بصره، وعين مكانه نائبه إمام الدين القزويني، أخي جلال الدين، وقد رتب له في الشهر ألف درهم وعشرة أرادب قمح مع ما يأخذه من تدريس في زاوية الشافعي رضي الله عنه.^٥

^١ محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، ط٣، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ج٢، ص٢٩٢.

^٢ محمد كرد علي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٢-٢٩٨.

^٣ مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدولة الإسلامية وعهودها في بلادنا فلسطين، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١م، ج١، ص ١٠٤.

^٤ محمود سليم، عصر المماليك، ص ٨٤.

^٥ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٨٢.

وهناك من القضاة من كان يمتنع عن أخذ الجامكية^١ (الرزق) وكان هذا الامتناع من الشروط التي يشرطها القاضي مقابل قبوله منصب القضاء ويعتبره بمثابة عبادة مع توضيح لأوامر الشرع وبيانه للناس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ربما يكون هؤلاء القضاة في غنى عن ذلك وليس بحاجة إلى الرزق حيث تكون لهم أبواب رزق أخرى.

ومن القضاة الذين رفضوا أخذ الرزق عندما استجد بدمشق سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م عبد السلام الزواوي - الذي امتنع عن قبول ولاية القضاء فالزم بها حتى قبل ثم عزل نفسه ثم ألزم فقبل، ولكن وضع شرطاً على قبوله وهو أن لا يباشر وقفاً ولا يأخذ جامكية أي رزقاً، فأجيب إلى ذلك. ومنهم قاضي الحنابلة شمس الدين عبد الرحمن ابن الشيخ أبي عمر بن قدامة الذي لم يأخذ على أحكامه أجراً لأنه كان في كفاية، فأعفي من ذلك، في حين قبل الحنفي - وهو شمس الدين بن عطاء لأنه كان في حاجة وكان يباشر القضاء للشافعي قبل توليه منصب القضاء استقلالاً على مذهب الأحناف الذي استجد في دمشق.^٢

سادساً: الخلع السلطانية

الخلعة لغة : وخلق الشيء يخلعه خلعا واختلعه كنزعه، إلا أن في الخلع مهلة وسوى بعضهم بين الخلع والنزع والخلعة من الثياب، ما خلعته فطرحته على آخر أو لم تطرحه وكل ثوب تخلعه عنك خلعة. ويقال : خلع عليه خلعة بمعنى أعطاه إياه وهي بمثابة الهدية في يومنا هذا.^٣ والخلع السلطانية هي التي كان السلطان يأمر بها لأرباب الدولة ومنهم القضاة في مناسبات عديدة أهمها عندما يتولى أحد المماليك السلطنة فيقوم بتوزيع الخلع على رجال الدولة بالإضافة إلى ما كان يقوم به السلطان عند تولية القضاة.

وبهذا كانت الخلعة هي عبارة عن الثياب التي تبعث من قبل السلطان لأرباب الدولة لا سيما القضاة والعلماء فإن خلعهم كانت من الصوف بغير طراز ولهم الطرحة وأجلهم أن يكون أبيض وتحت أخضر ثم ما دون ذلك وكانت العادة أن لباس الخطباء هو السواد تحمل إلى الجوامع من الخزانة وهي دلق مدور.^٤ وشاش أسود وطرحة سوداء وعلمان أسودان مكتوبان بأبيض أو بذهب وثياب "المبلغ" قدام الخطيب مثل ذلك حال الطرحة، والشيء الهام الذي يجب

^١ الجامكية: الجمع جوامك، وهي الرواتب عامة. محمد البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٨٢.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٥.

^٣ ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٧٦.

^٤ الدلق: خلعة بفتحة للرقبة مدورة أو مربعة. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ١٠٢.

ألا يغيب عن ذاكرتنا هو ذلك الطابع الرسمي للخلعة فإن أي ترقية إلى منصب أعلى كان معناه ضمناً "منح خلعة" حتى غدا التعبير بـ "خلع عليه بنبابة" شائعاً تماماً كما شاع التعبير بكلمة "لبس" (خلعة أو تشريف).^١

وعندما جدد الظاهر بيبرس في سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م وجعل القضاء على المذاهب الأربعة وكتب التقاليد للقضاة بعث لهم أيضاً الخلع ويقال وخلع عليهم أي بعث لهم الثياب مع كتب التقاليد وكذلك بعث نفس السلطان الخلع إلى بلاد الشام عندما عمل عرس لولده الملك السعيد حيث خلع على الأمراء والوزراء والقضاة والكتاب مقدار ألف وثلاثمائة خلعة.^٢

كذلك عندما اعتلى عرش السلطنة - الملك الأشرف خليل ابن السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون وجلس على تخت الملك بعد وفاة أبيه سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م حيث رتب الأمور وكتب بسلطنته إلى الأقطار وأرسل الخلع إلى النواب بالبلاد الشامية والقضاة.^٣

بالإضافة إلى سلطنة الملك المظفر بيبرس الجاشنكير سنة ٧٠٨هـ / ١٣٠٨م وكان نائبه على دمشق أقوش الأفرم الذي أخذ له الولاء في دمشق وقام بتوزيع الخلع على الأمراء والقضاة خلعا سنياً.^٤ وعندما وصل الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١هـ / ١٣٤٠م إلى السلطنة بعث التشارييف* والخلع إلى نواب البلاد الشامية والقضاة.^٥

قال ابن كثير: (في سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة للهجرة لبس القاضي شرف الدين عبد الله المقدسي خلعة قضاء الحنابلة عوضاً عن عز الدين بن التقي الذي توفي وركب من دار السعادة إلى الجامع الأموي فقرأ تقليده بحضرة القضاة والأعيان، ثم ذهب إلى الجوزية فحكم بها ثم ذهب إلى الصالحية وهو - لابس الخلعة - واستتاب عنه ابن أخيه).^٦

^١ ماير ليواري، الملابس المملوكية، ترجمة: صالح الشيبتي، مراجعة: عبد الرحمن فهمي محمد، الهيئة العامة المصرية للنشر، مصر، ١٩٧٤م، ص ٩٩-١٠٠.

^٢ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٤٨.

^٣ ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ٨، ص ٣.

^٤ ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٨٧.

* التشارييف: وهي الملابس الخاصة التي ينعم بها السلطان على القضاة. محمد البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٧٦.

^٥ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٤.

^٦ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٥٢.

ولباس الخلعة يدل على أنها ثياب وكان القضاة يرتدونه إشعاراً بأنهم تولوا منصب القضاء ولكي يعرفه الناس ومن القضاء من كان يرفض لباس الخلعة مثل: القاضي شمس الدين بن مسلم، وهو من قضاة الحنابلة تولى قضاء دمشق بعد النقي سليمان فامتنع عن القبول ثم قبل بعد ذلك بشرط أن لا يلبس خلعة حرير ولا يركب في المواكب ولا يقتني مركوباً فأجيب إلى ذلك.^١

مما تقدم يتضح لنا أن الخلعة عبارة عن لباس خاص يبعثه السلطان في أوقات معينة لأرباب الدولة كل حسب وظيفته.

سابعاً : زي القضاة ومركوبهم

بقي القضاة يلبسون لباساً عادياً كباقي الناس لا يتميزون عنهم في لباسهم طوال فترة الخلفاء الراشدين واستمر الحال كذلك زمن الأمويين، وبمجيء الدولة العباسية بقي القاضي على ذلك وحين عين هارون الرشيد الذي أطلق على أبو يوسف صاحب كتاب الخراج قاضي القضاة، اتخذ أبو يوسف زياً خاصاً به ليميزه عن غيره من عامة الناس أي أن أبا يوسف قاضي القضاة هو الذي ابتداءً ذلك في اتخاذ القضاة زي خاص بهم.^٢

وقال الفقهاء يجب أن يكون مجلس القضاء مهيباً، وأن يكون القاضي على وضع يزيد من هيئته حتى في نوع وهيئة لباسه وإن كان القاضي مماًزجاً لأبناء الدنيا يجب أن يتميز عنهم بما يزيد في هيئته من لباس لا يشاركه غيره فيه، وأن يتميز بما جرت به عادة القضاة من زي خاص.^٣

وقد حظي القضاة في عصر المماليك بتشاريف خاصة بهم كما كانوا يلبسون زياً مميزاً خاصاً بهم، كما وأن القضاة أنفسهم كان يختلف لباس قاض على آخر، وربما ظهر ذلك نتيجة تعدد القضاة الأربعة سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م في دمشق بعدما فرضه السلطان

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٧٨-٢٧٩.

^٢ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ / ٨٨٩م)، عيون الأخبار، دار الكاتب العربي، بيروت، عن دار الكتب المصرية، طبعة بولاق، ١٩٢٥م، ج ١، ص ٦٤. أحمد بن محمود بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٧هـ / ٩٣٨م)، العقد الفريد، لجنة الترجمة والتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٢٠. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٢م)، تاريخ بغداد، دار الكاتب العربي، مكتبة الخانجي، بيروت بمصر وكذلك طبعة القاهرة، ١٩٣١م، ج ١٣، ص ٣٣.

^٣ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ١٢٣.

الظاهر ببيرس وسوف نبين ما هو لبس علماء الدين لا سيما القضاة منهم لتمييزهم عن غيرهم وليكونوا معروفين لدى الناس بمجرد النظر إلى لباسهم يعرفون بأنهم قضاة.^١

فالقضاة من علماء الدين من غير الفئة العسكرية وهم فئة تتميز بلبس "العمامة"، ونظرا لأنها الجزء الأكثر أهمية في ملابسهم فقد أطلق عليهم كفة قائمة بذاتها اسم "أرباب العمام" أو المتعممون.^٢ وهذا لا يعني أنهم كانوا الوحيدين الذين لهم عمام فوق رؤوسهم غير أن عمامهم كانت أكبر حجما وأكثر أهمية من عمام الآخرين.^٣

وحتى بدايات القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي لم تكن العمامة جزءا مكملًا لزي القاضي، إذ كانت القلنسوة تستخدم حتى ذلك العهد، وتتضح أهمية العمامة عن بقية الملابس الأخرى عند الحديث عن العمام الملونة التي كان يمكن بها تمييز المسيحيين واليهود عن المسلمين.^٤

وبصفة خاصة كانت ملابس العلماء المسلمين تستند إلى الفئة التي ينتمي إليها صاحبها في المكانة الاجتماعية أو المركز الذي يشغله في خدمة الحكومة ولهذا كانت العمامة لباس للرأس خاصة بالقضاة.^٥

وكانت تصنع من قماش إسكندراني رفيع فاخر يطلق عليه اسم طرح ومن ثم كان بمثابة نوع من العمام وليس بقبعة من طراز القلنسوة وكان من المألوف أن يرتدي المشايخ (دنيا) فوق ملابسهم له أكمام متسعة وهو مفتوح فوق الأكتاف بغير فتحة خلفية أي من غير تفريج وكان هذا الدلق مسترسلًا حتى القدمين أي - سابلًا - وكان العلماء من الطبقة الأدنى

^١ أحمد الأبيش وقتيبة الشهابي، دمشق الشام في نصوص الرحالين والجغرافيين والبلدانيين العرب والمسلمين من القرن الثالث إلى القرن الثالث عشر للهجرة، دمشق، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٦١٩. حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٨٥٧.

^٢ ماير ليواري، الملابس المملوكية، ص ٨٩.

^٣ المرجع السابق، ص ٩٠.

^٤ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ١، ص ١٣٣.

^٥ البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م، ص ٢٥١.

^٦ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٣٧٨.

^٧ الدلق: كان يلبس تحت العباءة الفوقانية وهو نوع من الملابس التحتانية. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤،

يضعون فوق رؤوسهم عمامة أكثر أناقة ويرتدون بدلاً من الدلق فرجية مفتوحة أي مفرجة من الأمام من أعلاها حتى الذيل ومزودة بصف من الأزرار.^١

وجرت العادة أن يرتدي العلماء في الشتاء ملابس من الصوف الأبيض أما الملابس الملونة فلا تلبس إلا في منازلهم فقط أو بمناسبة السفر وكان من المألوف لديهم أن يرتدوا أحذية من نوع "الأخفاف" مصنوعة من الجلد بدون مهاميز.^٢

كما كان من المألوف أن ترتدي الهيئة العليا الرسمية من العلماء والوزراء ورؤساء القضاة وغيرهم ملابس بعلبكية (من القطن) بيضاء في فصل الصيف أما في فصل الشتاء فيلبسون معاطف فوقانية من الصوف الأبيض وقد ظل هذا التقليد متبعاً حتى سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٩م.^٣

ووجدت قطعة أخرى من الملابس التي تميز زي الطبقة الرفعة من العلماء الموظفين ألا وهي الطرحة.^٤ وكانت عبارة عن وشاح يلبس فوق العمامة ويلتف حول الرقبة ويسترسل على الكتفين وكان ذلك الزي في الأصل امتيازاً يمنح فقط لقاضي قضاة الشافعية.^٥ ولكن في سنة ١٢٦٤هـ/١٢٦٥م أذن السلطان الظاهر بيبرس لثلاثة من كبار القضاة الآخرين بارتدائه وظل هذا التقليد قائماً فتلبس الطرحة في المناسبات الخاصة وفي أثناء العمل اليومي أيضاً.^٦

وأقرب الأزياء إلى الطرحة هو الطيلسان وهو من القماش الذي كان يلبس فوق العمامة ويسمى الثوب الفوقاني الخاص بطبقة العلماء. بالفرجية. وكان النوع الأكثر أناقة منه

^١ جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٩٥٢م، ص ٢١٥.

^٢ المهماز: آلة من الحديد تكون في رجل الفارس فوق كعبه وفوق الخف لإسراع الفرس. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٦. وج ٤، ص ٤١. البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٣٣٤.

^٣ ماير ليواري، الملابس المملوكية، ص ٩٢.

^٤ الطرحة: هي من مميزات لباس قضاة القضاء في عصر المماليك، انظر: البقلي، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

^٥ القلقشندي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٢.

^٦ ماير ليواري، المرجع السابق، ص ٩٣.

مثل النوع الذي كان السلطان يقدمه كمنح هو المبطن بفراء السنجاب الرمادي المزين بحافات من فراء القندس.^١

وقد جرت العادة بأن يرتدي القضاة والعلماء على وجه العموم فرجية لها أكمام طويلة بدون فتحات وكانت تضع من أقمشة متنوعة حسبما يتناسب وفصول السنة من صوف أو قطن أو حرير وكانت تزين بطراز وتزر.^٢

وفي العصر المملوكي وجد نوعان من الفرجية: الفوقانية والتحتانية. أما الفوقانية فهي الفرجية الأصلية ويطلق عليها أحيانا اسم "جبة"، أما التحتانية منها فكان من النادر أن يشار إليها، ووجدت عباءة خشنة كانت في الأغلب بيضاء اللون ومن المحتمل أن يكون هذا اللون كقاعدة متبعة يطلق عليها اسم "الكبر" يرتديها العلماء، وفي الأيام الممطرة جرت العادة أن يرتدي العلماء من الطبقتين الرفيعة والدنيا عباءات من قماش سميك له وبر يطلق عليه اسم جوخة.^٣

ومن بين الملابس الخاصة بطائفة علماء الدين الزي الأسود لخطيب الجمعة وهو زي يستحق التتويه بصفة خاصة إذ يعتبر مع البيدق الأسود والسيوف إشارة من الشارات الوظيفية. وكان يلبسه الخطيب يوم الجمعة أثناء إلقاء الخطبة ويمثل هذا الثوب عباءة سوداء لها طرطور مناسب يوضع فوق عمامة سوداء والظاهر أن ذلك الزي قد أدخله الأيوبيون كرد فعل ضد الشيعة الإسماعيلية ثم ظل تقليدا ساريا في عصر المماليك.^٤

ومع ذلك كان علماء الدين (القضاة) حريصين بصفة عامة على عدم ارتداء الملابس المحرمة، ونقصد بها المصنوعة من الحرير والأطلس أو من أقمشة أخرى يغلب الحرير على خاماتها، ولكن لم يتقيد بعضهم بهذا، فقد جرت العادة أثناء الاحتفال بالمولد النبوي أن يخلع السلطان أحيانا على المقرئين والخطباء مقاطع من الحرير، ولكن ليس هذا دليلا على أنهم سيتخذون منها ملابس لهم.^٥

^١ محمد بن قاسم بن محمد النويري (ت ٧٧٥هـ / ١٣٧٢م)، كتاب الإمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمر المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط ١، حيدر آباد، الهند، ١٩٧٣م، ج ٦، ص ١١٥.

^٢ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ص ١٣٤.

^٣ المقريري، الخطط، ج ٣، ص ٣٧٠. ماير ليواري، الملابس المملوكية، ص ٩٦. عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م، ج ٢، ص ٨٣-٨٤.

^٤ المقريري، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٧٠. عبد المنعم ماجد، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٢.

^٥ المقريري، المصدر السابق، ج ١، قسم ٢، ص ٤٥٣. ماير ليواري، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٩.

وعموماً، فإن ملبوس القضاة يختلف من قاضٍ لآخر، فالقضاة والعلماء منهم يلبسون العمام من الشاشات الكبار للغاية ثم منهم من يرسل بين كتفيه ذؤابة تلحق (قربوس) سرجه إذا ركب ومنهم من يجعل عوض الذؤابة الطيلسان الفائق ويلبس فوق ثيابه (دنقا) متسع الأكمام طويلها مفتوحاً فوق كتفيه بغير تفريج سابلا على قدميه، ويتميز قضاة القضاة الشافعي والحنفي بلبس طرحة تستر عمامته وتتسدل على ظهره.^١

ومنهم من تكون عمامته ألطف ويلبس بدل الدلق فرجية مفرجة من قدامه إلى أسفلها مزررة بالأزرار، وليس فيهم من يلبس الحرير ولا ما غلب فيه أو عليه الحرير وإن كان الفصل شتاء كان الفوقاني من ملبوسهم من الصوف الأبيض ولا يلبسون الملون إلا في بيوتهم وربما لبسه بعضهم من الصوف في الطرقات ويلبسون الخفاف من الأديم كما مر ذكره.^٢

مركوب القضاة :

كان لكل طائفة من أعيان الدولة المملوكية مركوبها الخاص الذي ينتقل به وعليه من جهة إلى أخرى حسبما تقتضيه الحاجة كالسفر من دمشق إلى مصر وبالعكس عندما كان القضاة يسافرون إلى مصر لمقابلة السلطان أو عندما ينتقلون من قضاء دمشق إلى قضاء مصر وبالعكس. فكان للقضاة مركوبهم الخاص بهم للركوب يميزهم عن غيرهم من الناس لضمان وصول القضاة إلى الأماكن التي يريدونها دون تأخر وإعاقة والمحافظة على سلامتهم أثناء تنقلاتهم هذه بدون ضرر لهم.^٣

وكان مركوب قاضي القضاة هو البغال النفيسة المساوية في الأثمان لمسومات الخيول بلجم ثقال وسروج مدهونة غير محلاة بشيء من الفضة وكانوا يجعلون حول السرج قرشينا من جوخ وهو شبيه بثوب السرج مختصر منه وكانوا يجعلون بدل العبي (الكنابيش)^٤ من الصوف المرقوم محاذية لكفل البغلة وكان قضاة القضاة يمتازون بأن يجعلوا بدل ذلك الزنار

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣-٤٤.

^٢ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٣. عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك، ص ٨٢-٨٤.

^٣ حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٨٥٧.

^٤ الكنايش: الصوف المختلط مع بعضه البعض، الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج ٢، ص ٢٩٨.

^٤ القلقشندي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٤.

على الجوخ، وهو شبيه بالعباءة مستدير من وراء الكفل ولا يعلوه بردعه ولا قشوش وربما ركبوا بالكنابيش وأما من دون هؤلاء من هذه الطائفة فربما ركبوا الخيول بالكنابيش والعبي.^١ مما تقدم نلاحظ أن البغال هي مركوب القضاة ولم تبين لنا المصادر هل كان هذا المركوب يقدم من السلطان أم لا؟ حيث كان خلفاء الفاطميين يقدمون البغال المسومة للقضاة، أما في فترة المماليك فلم تبين لنا المصادر حول ذلك هل المركوب من قبل السلطان كان يجيء مع الخلعة وكتاب التقليد أم لا؟ نعم كان على نفقة السلطان وليس على قاضي القضاة وحده هو الذي يشتريه، بل تبعث من السلطان.^٢

ومن هنا تبين لنا أن أثمان هذه البغال كان يضاهي أثمان الخيول، ولهذا كانت تبعث من قبل السلطان، كما أنها كانت شرسة وغير هادئة. ومن القضاة الذين ركبوا دواب غير البغال قاضي القضاة: جمال الدين المرداوي الحنبلي حيث كان يركب الأتان وهو الحمار ويذهب به إلى دار الإمارة، أي دار العدل.^٣

المبحث الثاني: أماكن جلوس قاضي القضاة (دار السجادة، دار العدل)، أيام

جلوس قاضي القضاة، مهام قاضي القضاة (القضاء، الخطابة في المسجد الأموي،

الإشراف على دار الضرب، وكالة ببيت المال، إمارة الحج).

كان المسلمون في القرون الأربعة الأولى للإسلام يتخذون من الجوامع والمساجد محاكم يقضون فيها، كما كانت لهم مدارس لتلقي العلم على اختلاف ضروبه، وفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي نشأت المدارس في دمشق ليأخذ فيها الطلاب العلم، وتدر عليهم المعاليم والأرزاق، ويتولى العلماء تدريسهم ويخرج بهم الطلبة ويجازون بما تعلموا إجازات ينالونها بعد إثبات كفاياتهم فيما تلقوه.^٤

ومن خلال ذلك يتبين أن أول جلوس القضاة كان في المساجد، ثم تطور بعد ذلك ليصبح في المدارس التي بنيت من أجل تلقي العلوم الشرعية وغيرها من العلوم، وهذه

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣-٤٤. حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٨٥٧.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ١٤، ص ٣٤-٢١.

^٣ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٨٣.

^٤ محمد كرد علي، غوطة دمشق، ط ٢، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٢م، ص ١٦٧.

المدارس كانت تحت إشراف القضاة، ثم تطور الأمر نتيجة اهتمام السلاطين بمؤسسة القضاء فظهرت أول محكمة عليا للقضاء ألا وهي دار العدل أيام الزنكيين.

كان أول من بنى دار العدل أيام الزنكيين هو نور الدين محمود زنكي، وسبب ذلك أنه لما ملك دمشق وأقام فيها مع أمرائه تعدى بعض الأمراء على جيرانهم فكثرت الشكاوى إلى القاضي كمال الدين الشهرزوري، فأنصف بعضهم من بعض ولم يقدر على الإنصاف من جماعة الأمير شيركوه الذي كان أكبر أمراء الدولة حينذاك، فبلغ ذلك نور الدين فأمر ببناء دار العدل. وفي العهد المملوكي أضيفت هذه الدار إلى دار السعادة وأصبحت دار العدل مركزاً للدولة، ففيها يجلس النائب وأركان الدولة لبحث الشؤون المعقدة وإدارة البلاد.^١

وعند قدوم السلطان إلى دمشق كان القضاة يجلسون معه ومع النائب في دار العدل وفيها ترفع الشكاوى وتقدم إلى السلطان الذي كان يستشير القضاة في الخصومات ذات الصلة بالشرع وكان الجلوس في دار العدل أيام محددة في الأسبوع.^٢

أما دار السعادة فهي دار أيوبية عرفت أولاً بفروخشاه بن شاهنشاه بن أيوب ثم انتقلت بعد وفاته إلى ابنه الملك الأمجد ثم اشتراها من ورثته الملك - الأشرف - فأوقفها على ابنته، وفي العهد المملوكي تسلط الأمراء المماليك على أملاك ورثة الأشرف فأثبتوا قصر عقلاها واشتروا منها أملاكها بأثمان تافهة منها دار السعادة. ثم صار ينزل هذه الدار نواب دمشق من المماليك وقد رمت وأصلحت وجددت مراراً. والظاهر أن هذه الدار كانت مجاورة لدار العدل فأضيفت إحداها للآخرى وأصبحتا بناء واحداً كما أنهما أصبحتا ملكاً للدولة ومكانها بين التكية الأحمدية (جامع الأحمدية) وبين المدرسة القجماسية في سوق الحميدية.^٣

كانت دار العدل بمثابة المحكمة العليا يجلس فيها قاضي القضاة على المذاهب الأربعة ونوابهم مع نائب السلطان أو مع وجود السلطان في دمشق، ولهذا كانت معروفة لدى الناس للإقبال عليها ورفع شكاوهم فيها خاصة فيما يتعلق بالوزراء والأمراء وأرباب الدولة فيما

^١ محمد أحمد دهمان، ولاية دمشق في عهد المماليك، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م، ص ٤٠. أكرم حسن، دمشق، ص ٥٥. أحمد سعيد المومني، قضاء المظالم (القضاء الإداري الإسلامي)، ط ١، عمان، ١٩٩١م، ص ١٩١. ناصر الرباط "دار العدل"، مجلة الاجتهاد، المجلد الخامس، العدد الثاني والعشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ص ٥٧، ٦٣.

^٢ محمد أحمد دهمان، المرجع السابق، ص ٣٨-٤٠.

^٣ مصطفى مراد الدباغ، الموجز، ج ١، ص ١٠٤.

يتعلق بهم من مشاكل والاعتراض على أعمالهم التي يسلكونها في دمشق وأعمالها ولهذا كان الناس ينتصفون بدار العدل التي سميت بالعدل لإنصاف المظلوم.^١

فمكان جلوس قضاة القضاة الأربعة كان في دار العدل مع نائب السلطان أغلب الوقت، وكان هذا في أيام محددة كما سوف نوضح هذه الأيام في موضعه، أما في باقي الأيام فيبدو لنا أن كل قاضي كان يختار لنفسه مدرسة يجلس فيها للفصل في الخصومات وعقد عقود الزواج والنظر في الموارد وغيرها من قضايا تعرض عليه، وكان كل قاضي قضاة يجلس في المدرسة التي تكون تابعة لمذهبه الذي يقضي به وغالبا تكون هذه المدرسة من المدارس التي يدرس بها.^٢

ومن القضاة الذين جلسوا بدار العدل جلال الدين القزويني، كان إذا جلس بها لم يكن لأحد معه كلام وتخرج القصص الكثيرة من يده ويقضي أشغال الناس فيها.^٣ وهناك قضاة حكموا بمدارسهم في أيام الأسبوع الباقية منهم: قاضي القضاة علاء الدين القونوي الذي كان يقضي في المدرسة العادلية.^٤ كذلك قاضي القضاة: جمال الدين بن جملة الذي لبس الخلعة بدار السعادة زمن الملك الناصر محمد بن قلاوون وبحضرة نائبه سيف الدين تنكز،^٥ وقد حكم بالعادلية أي قضى بها.

كذلك قاضي القضاة سراج الدين البلقيني على المذهب الشافعي أيضا قضى في المدرسة العادلية التي كان يدرس بها.^٦ بالإضافة إلى قاضي القضاة الحنفي شمس الدين بن عطاء الأذري الذي جلس مع السلطان الظاهر بيبرس في دار العدل بدمشق واعترض على مصادرة الأملاك.^٧

ومن قضاة الحنابلة قاضي القضاة: شمس الدين بن مسلم، حيث كان يقضي في المدرسة الجوزية على عادة من تقدمه.^٨ بالإضافة إلى شرف الدين عبد الله المقدسي قاضي

^١ محمد أحمد دهمان، ولاية دمشق، ص ٤٠.

^٢ محمود درزة سليم، عصر سلاطين المماليك، ص ٨٥.

^٣ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٩٠.

^٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٤٧.

^٥ ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١١٩.

^٦ ابن طولون، المصدر السابق، ص ١١٠.

^٧ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٥٢.

^٨ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.

قضاة الحنفية قضى في الجوزية.^١

بالإضافة إلى قاضي القضاة: جمال الدين المرداوي كان لا يحضر مع النائب إلا يوم دار العدل أي أيام الجلوس بها.^٢ ومن خلال ذلك نجد أن قاضي القضاة كان يجلس في موعد محدد مع نائب السلطان أو السلطان نفسه في دار العدل في وقت معين من الأسبوع وبقي أيام الأسبوع كان قضاة القضاة ونوابهم يجلسون في المدارس ويقضون بها كل حسب مذهبه وفي المدارس التابعة لمذهبه الذي يقضي به.

أما صغار القضاة، وأطلقنا هذا اللفظ لنميزهم عن قاضي القضاة، فهؤلاء ليسوا نواب قاضي القضاة حيث أن النواب كانوا يجلسون مع رئيسهم قاضي القضاة في دار العدل وفي المدارس ويقومون بما يقوم به قاضي القضاة نفسه. في حين أن القضاة الذين كانوا يولون على أعمال دمشق وضواحيها كانوا يقيمون أحكامهم في المساجد ويجلسون بها للفصل في الخصومات.^٣

من خلال ما تقدم نجد أن قاضي القضاة على المذاهب الأربعة كان يجلس بدار العدل للتحديث في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها والقيام بالأوامر الشرعية والفصل بين الخصوم ونصب النواب للتحديث فيما عسر عليه مباشرة بنفسه.^٤

وكانت مجالس القضاة معروفة لدى الناس أيام جلوسهم في دار العدل وأيام جلوسهم للقضاء في مدارسهم في أيام الأسبوع الباقية وهذا سهل عملية التقاضي بين الناس ودحر الظلم عن الرعية خاصة الأمراء الذين كانت أيديهم طائلة في الدولة ويستطيعون عمل كل شيء لا سيما مصادرة الأملاك والأموال وغيرها الأمر الذي جعل الناس يتجهون إلى القضاة ودور العدل آنذاك.^٥

لهذا لا بد للقاضي من مكان معين معروف يباشر فيه عمله القضائي، وهذا المكان يجب أن يكون مريحاً للقاضي وللخصوم ويصل إليه الناس بسهولة ويسر ويجب أن يكون مكان القاضي في وسط البلد وفي موضع بارز ليعرفه من أراده من مواطن أو غريب وأن

^١ ابن العماد، شذرات الذهب، ج٦، ص ١٠٠.

^٢ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٨٣.

^٣ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ص ٨٥.

^٤ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ٣٥.

^٥ مصفى مراد الدباغ، الموجز، ج١، ص ١٠٤. أحمد الأييش، وفتية الشهابي، دمشق الشام في نصوص الرحالين والجغرافيين والبلدانيين، ج٢، ص ٥٣٠.

يكون فسيحا لا يضيق بالخصوم ولا يسرع إليهم فيه الملل وأن يكون مصونا من أذى البرد والحر ومن كل ما يؤذي كالروائح الكريهة والدخان والغبار ونحو ذلك كالأصوات المزعجة.^١ وأن يكون لائقا بوظيفة القضاء التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الحرمة والجلالة والأبهة.^٢ وعليه يصف لنا الرحالة الشهير ابن بطوطة عند زيارته لدمشق بأن مدرسة العادلية التي كانت تابعة للمذهب الشافعي كان يحكم بها قاضي قضاة الشافعية وتقابلها مدرسة الظاهرية وبها جلوس نواب القضاة، وللحنفية مدارس أكبرها مدرسة السلطان نور الدين وبها يحكم قاضي قضاة الحنفية، وللمالكية بدمشق مدارس إحداها الصمصامية وبها سكن قاضي قضاة المالكية وعوده للأحكام.^٣ وهذا الجلوس في المدارس عدا أيام الجلوس في دار العدل مع نائب السلطان أو السلطان نفسه وغالبا ما يعرض فيها أمور كبرى تتعلق بأرباب الدولة، خاصة أرباب السيوف وما تبعهم من أعوان، وتعديهم على الناس وكانت تسمى الجلسة قضاء المظالم وردع الظالم.

أيام جلوس قاضي القضاة للقضاء في دار العدل:

يجب على القاضي أن يعين أوقات جلوسه للقضاء وسماع دعاوى الناس والنظر فيها على أن تكون ساعات عمله غير مرهقة له. ولا ينبغي أن يجلس القاضي للقضاء في أيام العيدين وما قارب ذلك كيوم عرفة ويوم التروية وكذلك يوم الجمعة ولل القاضي أن يخص نفسه بزمان يصرفه في مصالحه وحوائجه ويعين للقضاء يوما يكون قد صرف إليه وسعه وليس عليه صرف زمانه أجمع إلى القضاء، ولكن استثنى من هذه الأيام حيث يجوز القضاء فيها للقضايا التي يخاف فيها الفوات ولحوق الضرر فتقتضي التعجيل فينظرها القاضي حتى في هذه الأيام.^٤

^١ شهاب الدين بن أبي الدم (ت ٦٤٢هـ / ١٢٤٤م)، أدب القضاء، تحقيق: محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م، ص ٥٩. عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ١١٧.

^٢ عبد الكريم زيدان، المرجع نفسه، ص ١١٨-١٢٠.

^٣ محمد بن عبد الله بن بطوطة (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٩م)، رحلة ابن بطوطة المسماة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، جزآن، ط٤، تحقيق: د. علي المنتصر الكتاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٧٣. وانظر الملحق رقم (٨).

^٤ عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص ١٢٠.

والواقع أن تعيين أيام عمل القاضي وساعات عمله اليومية وأيام عطله التي يتعطل فيها عن القضاء ليستريح ويتفرغ إلى حوائجه وأشغاله الخاصة كل هذه كانت من الأمور الاجتهادية المتروكة لولي الأمر فهو الذي يقررها ويحددها ويعينها في ضوء مصلحة الناس وتحقيق الراحة الضرورية للقاضي على أن يكون الأصل والقاعدة في تحديد أيام القضاء وساعات العمل اليومية ابتداء وانتهاء وأيام العطل الرسمية أمرا عاما لجميع القضاة في جميع أنحاء دار الإسلام مع جواز الاستثناء لبعض المناطق ولبعض الدعاوى إذا اقتضت الضرورة أو المصلحة ذلك.^١

وكانت الجلسات تعقد في دار العدل بحضور النائب ويكون على يمينه قضاة القضاة من المذاهب الأربعة وكاتب السر وجماعة من الموقعين وكان الجلوس يومي الاثنين والخميس، وفي رواية أن كاتب السر والقضاة لا يحضرون يوم الخميس.^٢

وقد كان القضاة ونوابهم يجلسون يوم الاثنين ويوم الخميس من كل أسبوع بدار العدل مع النائب وأركان الحكومة ويديرون شؤون الدولة في جو من الحرية التامة.^٣

ومن تتبع أخبار القضاة نلاحظ أن جلوسهم يكون يوم الاثنين ويوم الخميس إلا أن القضاة وكاتب السر لا يحضرون يوم الخميس^٤، وعقب القلقشندي في صبح الأعشى على ذلك ما يفهم منه أن تعديلا طفيفا دخل على هذا النظام وأهم ما فيه جلوس قاضي القضاة الشافعي والمالكي عن يمين السلطان والحنفي والحنبلي عن يساره.^٥

وهناك رواية أن شهر رمضان كان عطلة سنوية للقضاة ولا يجلس فيه النائب ولا السلطان للنظر في المظالم وربما يرجع ذلك لأنه شهر عبادة وطاعات، ولا يريدون للناس أن ينشغلوا فيه في أمور الدنيا وما يخصها من أمور قضائية وتوكل إلى ما بعد انتهاء الشهر الكريم ثم تستأنف بعده.^٦

وهكذا نجد بأن السلطان أو النائب قد حدد المكان وهو دار العدل وحدد أوقات القضاء وهي يوم الاثنين والخميس لكي لا تكون حجة للناس على عدم معرفتهم بذلك وبهذا يسهل

^١ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ١٢٠-١٢١.

^٢ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٦، ٤٧. السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٩٢-٩٣.

^٣ مصطفى الرافعي، الإسلام نظام إنساني، ط ٢، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص ١٧٦. أكرم حسن العلي، دمشق، ص ٢١٥.

^٤ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٥١-٥٢.

^٥ القلقشندي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٦.

^٦ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥-٤٦.

عملية الوصول وبالوقت المحدد حتى يتم تسهيل إيصال الناس إلى حقوقهم وإيصال كل ذي حق حقه.

مهام قاضي القضاة (مهام قضائية ومهام غير قضائية):

مدخل:

قبل البدء بمهام القاضي يجب أن نوضح أهمية القضاء وبيان الحكمة من القضاء والفرق بين القضاء والتحكيم، أهمية القضاء - خلق الله سبحانه وتعالى الناس وأودع فيهم كثيرا من الميول والغرائز الفردية والاجتماعية ولا يستطيع الإنسان أن يعيش وحده، فهو في حاجة إلى غيره كما أن غيره في حاجة إليه، إذ لا حياة للبشر إلا باجتماعهم وتعاونهم على ضرورات حياتهم وكثيرا ما يفضي ذلك بباعث الإثارة وحب الذات إلى الخصومة والتنازع ولذا استحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يفصل بينهم.^١

فالقضاء ضرورة اجتماعية في حياة كل أمة، إذ الخصومة من لوازم الطبيعة البشرية ولو لم يكن هناك وازع للقوي عن الضعيف لاختل النظام وعمت الفوضى وتغلب الباطل على الحق، قال تعالى: "ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات...".^٢ ومؤسسة القضاء ضمن الجهاز الإداري للدولة وهي إحدى السلطات العظمى في الدولة الحديثة لتنظيرها وهي السلطة التي تحافظ على العدل وتقضي على الجور واقعا وهي بذلك سلطة ذات أهمية كبرى في المجتمع وولاية من الولايات الجليلة ذات القدر الرفيع والذكر العالي وخطة من أعظم الخطط قدرا وأجلها خطرا إذ عليها يقوم بنيات المجتمعات والأمم في كل مكان وزمان.^٣

هكذا إنن ندرك أهمية هذه المؤسسة وخطورتها، فالقاضي تتاط به أمور الناس فهي مرجوعة بعد الله إليه وتلك مسؤولية كبيرة ومرتبعة عالية وأهمية قصوى وتسموها اشتراط العلماء في متولي القضاء من شروط الصحة والكمال ما تقرر في كتبهم.^٤

^١ مناع القطان، النظام القضائي، ص ١٢.

^٢ سورة الحج، آية ٤.

^٣ مناع القطان، المرجع السابق، ص ٧.

^٤ وكيع، أخبار القضاة، ج ١، ص ٢١.

إن حكم القضاء فرض كفاية بالإجماع، قال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِماً﴾^١.
 أما الفرق بين القضاء والتحكيم، فالحكم هو العدل والفقهاء والقضاء بالعدل وهو مصدر حكم يحكم حيث تقول العرب: حكمت وأحكمت وحميت بمعنى منعت.^٢ أما التحكيم فيعرف في الفقه الإسلامي بأنه تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما فيما يسوغ فيه الاجتهاد من حقوق العباد ويشترط في الحاكم صلاحيته للقضاء ولكن لا يجوز له التحكيم في الحدود والقصاص لأنها نص عليها الشرع فلا مجال للاجتهاد.^٣

وهكذا نصل إلى النتائج الدقيقة التالية ونوضح الفرق بين التحكيم والقضاء فيما يلي:

- ١- التحكيم يكون باختيار الخصمين للمحكم بالتراضي بينهما وليس القضاء، كذلك فإن القاضي يعين من قبل الإمام.
- ٢- حكم كل من القاضي والمحكم ينفذ ولكن يشترط في المحكم أن يرضى الخصمان به إلى أن يحكم فلو رجع الخصمان عن تحكيمه قبل الحكم أو رجع أحدهما دون الآخر لم ينفذ حكمه.
- ٣- والتحكيم يكون فيما يسوغ فيه الاجتهاد من حقوق العباد فلا يجوز في الحدود والقصاص كما ذكرنا في التعريف، أما القاضي فإن حكمه عند إطلاق اختصاصه ينفذ في الخصومات كلها.
- ٤- والتحكيم يكون قاصراً على الخصومة التي يتم الاتفاق فيها على التحكيم وتنتهي ولايته بالحكم فيها، أما القضاء فليس خاصاً بخصومة دون أخرى وتستمر ولايته ما لم يعزل القاضي.^٤

أما الفرق بين القضاء والفتوى يتمثل في النقاط التالية: هي الإخبار عن حكم شرعي من غير إلزام.

- ١- القضاء والفتوى كلاهما إخبار عن حكم الشرع وإظهار له ولكن القضاء يكون على سبيل الإلزام فهو واجب النفاذ في الأمور الاجتهادية ولو في موضع الخلاف لأن القاضي ينشئ

^١ سورة النساء، آية ٦٤.

^٢ ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٦٨٨. وردت مادة حكم في القرآن بمختلف صيغها ٢١٠ مرة.

^٣ مناع القطان، النظام القضائي، ص ١٥-١٦.

^٤ مناع القطان، المرجع نفسه، ص ١٦.

حكما يرفع الخصومة والمنازعة.^١ أما الفتوى فإنها لا تكون على سبيل الإلزام فإن المفتي بمذهبه وقد تكون فتواه مخالفة لمذهب المستفتي فيسأل آخر ويأخذ بفتواه ولا يلتزم فتوى بعيها في المسائل الاجتهادية.

٢- والعبادات كلها على الإطلاق لا يدخلها الحكم القضائي البتة بل الفتيا فقط وكل ما وجد فيها من الأخبار بحكم فهو فتوى فإن كانت مذهب السامع عمل بها وإن لم تكن مذهبه فله تركها والعمل بمذهبه.

٣- والقاضي يتبع الحجج من أدلة الإثبات كالبينة والإقرار والشاهد واليمين والنكول والقرينة والقاطعة... ونحو ذلك، أما المفتي فيتبع الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وطرق الاستدلال الفقهي المعبرة.

٤- والفرق بين القاضي والمفتي من ناحية وبين الإمام الأعظم من ناحية أخرى أن نسبة الإمام إليهما كنسبة الكل لجزئه فإن للإمام أن يقضي وأن يفتي وأن يفعل ما ليس بفتيا ولا قضاء، فكل إمام قاض ومفت، والقاضي والمفتي لا يصدق عليهما وصف الإمام الأعظم.^٢

وكان يوجد مفتي في دار العدل بدمشق حيث يوجد بها مفتيان شافعي وحنفي كما في قضاء العسكر وولايتهما عن النائب بتواقيع كريمة وقيل أربعة وكانوا يجلسون مع القضاة في دار العدل أثناء انعقاد جلسات الحكم.^٣

وهؤلاء من العلماء والدارسين في أمور الشريعة والفقهاء وعلماء الدين حتى يتم استشارتهم في الأمور الشرعية وبيان ورودها في الكتاب والسنة حتى يتم الأخذ بها والقضاء في أمور الشرع وبيان وجه الصواب.

مهام قاضي القضاة : مهام قضائية (القضاء)

بعد تقليد قاضي القضاة منصبه، تكثر المهام الملقاة على عاتقه، فبالرغم من أن مهمته الأساسية تتعلق بالقضاء والإشراف على كل ما يتعلق بالقضاة، إلا أن الظروف الاجتماعية أدت إلى زيادة أعبائه فكثرت مهامه غير القضائية. وبذلك يمكن تقسيم مهام قاضي القضاة إلى نوعين: قضائية وغير قضائية.

^١ محمود عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص ١١٢.

^٢ مناع القطان، النظام القضائي، ص ١٣-١٤.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٦، ١٩٩. البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٣١٧.

تتحدد المهام القضائية التي يضطلع بها قاضي القضاة في تعيين القضاة وعزلهم ومحاكمة الوزراء والأشخاص الذين يهددون الحكم وتسطير كتاب بيعة وخلع السلطان وعقد خطبة وزواج السلاطين والأمراء فضلا عن الفتيا.^١

أ- تعيين القضاة وعزلهم: السلطان هو الذي يعين قاضي القضاة الذي يعتبر بمثابة قاضي الدولة كلها ومن سواه نم القضاة في الأعمال التابعة لدمشق لذلك كانت سلطة قاضي القضاة تسمح له بتعيين القضاة الذين أطلقنا عليهم (القضاة الصغار) في مختلف المناطق وعزلهم عند الضرورة.^٢

ب- محاكمة الأشخاص الذين يهددون الدولة والدين، حيث كان قاضي القضاة يشارك في محاكمة الوزراء إذا كانت التهمة تدبير مؤامرة ضد الدولة، وفي محاكمة الأشخاص الذين يدعون الألوهية أو النبوة وكذلك الذين يتعرضون للنبي صلى الله عليه وسلم الصحابة بالسب والشتم وكل من يهدف إلى إفساد العقيدة الإسلامية.^٣

ففي دمشق جرت محاكمة - عثمان الدكاكي - بعد الإدعاء عليه بعظائم من القول لم يروى مثلها عن الحلاج وقامت عليه البينة بدعوى الألوهية والتتقيص بالأنبياء.^٤ وذلك عندما عقد مجلس في دار العدل بدار السعادة حيث اجتمع القضاة والأعيان في شوال سنة ٧٤١هـ/ ١٣٤١م ثم أعيد إلى السجن ثم أحضر إلى دار السعادة في ذي القعدة وحوكم أمام الأمراء والقضاة، فسئل القاضي المالكي الحكم عليه ويذكر ابن كثير أن القاضي المالكي: (فحمد الله وأثنى عليه وصلى على رسوله ثم حكم بإراقة دمه وإن تاب وقد ضربت رقبتة بسوق الخيل في دمشق وقد حضر القضاة الثلاثة المالكي والحنفي والحنبلي قتل عثمان الدكاكي).^٥

وفي دمشق أيضا حوكم علي بن أبي الفضل بن محمد بن حسين بن كثير سنة ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م وكان يسب ويلعن أول من ظلم آل محمد أمام جامع دمشق وعندما سئل من الذي ظلم

^١ عصام محمد شبارو، قاضي القضاة في الإسلام، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٠٧.

^٢ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٩٢. ---، السلوك، ج ١، ص ٢٢٧-٣٧٧. محمود عرنوس، تاريخ القضاء، ص ١١٢، ١١٣، ١١٨. العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١١٦-١٢٧.

^٣ مديحة محمد، نزهة النظر في قضاة الأمصار، ص ١٨.

^٤ عصام شبارو، المرجع السابق، ص ١٠٧.

^٥ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٨٩-١٩٠.

آل محمد قال: (لعن الله أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية ويزيد، فسجن ثم أحضره قاضي قضاة المالكية وجلده بالسياط، ومع ذلك استمر بالسب واللعن).^١

وعقد المجلس لمحاكمته في دار السعادة حيث حضر القضاة الأربعة وقد حكم عليه قاضي قضاة المالكية بالقتل فضرب عنقه تحت القلعة وطاقوا برأسه في البلد وهم ينادون هذا جزاء من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.^٢

وعند الجامع الأموي كان محمود بن إبراهيم الشيرازي يسب أبا بكر وعمر سنة ١٣٦٤هـ / ١٧٦٦م فسجنه قاضي القضاة الحنابلة أربعين يوما، فلم تنفع العقوبة واستمر على موقفه فحكم عليه قاضي قضاة المالكية بالضرب فلم ينفذ ذلك أيضا حتى حكم عليه بإراقة دمه فضربت عنقه وأحرقتة العامة.^٣

وكان داود بن سالم، وهو نصراني من قرية الرأس من أعمال بعلبك، يسب ويقذف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد مجلس الحكم في بعلبك سنة ١٣٥٥هـ / ١٣٥٥م فحكم عليه قاضي قضاة المالكية جمال الدين المسلاتي بالقتل، وقد نفذ الحكم بسوق الخيل وحرقه الناس.^٤ كذلك عند جلوس السلطان بدار العدل في دمشق كان القضاة يتحدثون في مهام القضاء دون تردد مثل: ابن عطاء الأذرعى قاضي قضاة الحنفية حيث عندما جلس السلطان الظاهر بيبرس في دار العدل بدمشق كان الأمراء قد وضعوا أيديهم واحتاطوا على البساتين بدمشق وجرى الكلام في ذلك، فتكلم قاضي القضاة شمس الدين عبد الله ابن عطاء الأذرعى بين الحاضرين وقال: (اليد لأرباب الأملاك ولا يحل لأحد أن ينازعهم في أملاكهم ومن استحل ما حرم الله فقد كفر)^٥، فغضب السلطان غضبا شديدا وتغير لونه، وقال: أنا أكفر؟ انظروا لكم سلطانا غيри! وكان الذي حمل القاضي على هذا الكلام مخافة الله تعالى وخشيته وألقي على خاطره هذه الآية الكريمة قوله تعالى: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه ولا تكتُمونه".^٦

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٥٠. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ١١١.

^٢ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٥٠.

^٣ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٠. عصام شبارو، المرجع السابق، ص ١١١.

^٤ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥٣.

^٥ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٨٩.

^٦ سورة آل عمران، الآية ١٨٧.

وانفض المجلس على وحشة من السلطان، فلما كان الليل أرسل السلطان بطلب القاضي، فخاف القاضي وأوصى وودع أهله وراح إلى السلطان وفي ذهنه أنه لا يعود فلما دخل قام له السلطان وعظمه وقال: (يا قاضي تكفرنا اليوم؟ فقال: يا مولانا أنا ما خصصت مولانا السلطان بهذا الكلام ولكن كل من استحل ما حرم الله فقد كفر، فقال السلطان لحاشيته: القاضي كما هو يكفرنا، وخلع عليه ونزل إلى بيته مجبوراً معظماً).^١

وقال ابن كثير: (في سنة ٥١٥هـ/١٣١٥م قتل أحمد الزويني شهد عليه بالعظائم من ترك الواجبات واستحلال المحرمات واستهانتة وتنقصه بالكتاب والسنة فحكم قاضي القضاة المالكي جمال الدين الزواوي بإراقة دمه وإن أسلم فاعتقل ثم قتل).^٢

كذلك عندما حكم جمال الدين بن جملة على الشيخ الظهير شيخ ملك الأمراء وكان هو السفير في تولية ابن جملة القضاء، فوقع بينهما منافسة ومجافسة في أمور كانت بينة وبين الدوادار ناصر الدين فحلف كل واحد منهما على خلاف ما حلف الآخر عليه وتفاصيل من دار السعادة في المسجد، فلما رجع القاضي إلى منزله بالعادية أرسل إليه الظهير ليحكم فيه بما فيه المصلحة وذلك عن مرسوم النائب وكأنه كان خديعة في الباطن وإظهاراً لنصرة القاضي عليه في الظاهر، فبدر به القاضي بادئ الرأي فعززه بين يديه وأخذ أعوان ابن جملة الشيخ وضربوه.^٣

فما أمسى حتى استفتى على القاضي المذكور وداروا على المشايخ بسبب ذلك عن مرسوم النائب، فلما كان يوم الجمعة عقد نائب السلطنة بين يديه بدار السعادة مجلساً حافلاً بالقضاة وأعيان المفتين من سائر المذاهب وأحضر قاضي الشافعية والمجلس قد احتفل بأهله فلم يأذنوا لابن جملة في الجلوس ثم أجلس بعد فترة، وأدعى عليه عند بقية القضاة أنه حكم فيه لنفسه واعتدى عليه أي على الشيخ بالعقوبة وأفاض بالحاضرون في ذلك وانتشر الكلام وفهموا من نفس النائب الحط على ابن جملة والميل عنه.^٤ بعد أن كان إليه فما انفصل المجلس

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٥٢. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢١٤. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٨٩.

^٢ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٧٤.

^٣ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

^٤ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٦٦.

حتى حكم القاضي شرف الدين المالكي بعزله وسجنه، فانفض المجلس على ذلك وسجن على ابن جملة بالعدراوية ثم نقل إلى القلعة جزاء وفاقا وحبس فيها بضعة عشر شهرا.^١

وقد جرت العادة أن ينظر القضاة في القضايا المتعلقة بالغرباء أولا، أما إذا كثرت عددهم فقد كانت تنتظر قضاياهم بحسب ترتيب حضور أصحابها، وكان الرجال يجلسون إلى ناحية والنساء إلى ناحية أخرى، ولم يكن هناك تمييز أو مفاضلة بين المتقاضين في المعاملة مهما علا مقامهم، بل كانوا يجلسون في مجلس واحد على بعد ذراعين من القاضي الذي يقوم أعوانه بين يديه بتنظيم مجلس القضاء وقد عني سلاطين المماليك عناية خاصة بمعاملة المتقاضين معاملة تتطوي على المساواة حتى إنهم كانوا ينصون على ذلك في تقاليد القضاة.^٢

ولم يكن عمل قاضي القضاة في ذلك الوقت مقصورا على النظر في قضايا الأحوال الشخصية، بل كان يتناول أيضا النظر في جميع القضايا المدنية والجنائية وإمامة المسلمين في الصلاة والإشراف على نوابه، وما لبث اختصاص قاضي القضاة وقضاة الأقاليم أن زاد واتسع نفوذهم فتناول : النظر في دعاوى إثبات الحقوق والأموال التي ليس لها وارث كما تناول النظر في أوصياء اليتامى وأحوال المحجور عليهم من المجانين والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين وتزويج الأيتام عند فقد أوليائهم وتعرف أحوال الشهود والأمناء والنواب.^٣

وعهد إلى القضاة في تسلم أموال الموارث المتنازع عليها وأموال من يموتون من الغرباء ويحفظونها وديعة أو أمانة لديهم حتى يحضر ورثتهم، وكان القضاة (الصغار) في مدن الأقاليم أو الأعمال التابعة لدمشق يعتبرون مسؤولين أمام قاضي القضاة والقيام بالأعمال الملقة عليهم.^٤

كذلك عندما يتولى سلطان جديد مثل الملك العادل زين الدين كتبغا كان يطلب من قاضي القضاة تحليف الأمراء حيث طلب من قاضي قضاة دمشق بدر الدين بن جماعة على تحليف الأمراء والمقدمين وتجديد الموائيق منهم وأخذ البيعة للسلطان.^٥

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٩٧.

^٢ محمود عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص ١٢٧-١٣٩. مديحة محمد، نزهة النظر في قضاة الأمصار، ص ١٨.

^٣ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٩٢. ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٠١.

^٤ محمود عرنوس، المرجع السابق، ص ١١٢، ١١٣، ١١٨.

^٥ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٧٠.

ومن مهام قاضي القضاة عقود الزواج. ففي شعبان سنة ٥٧٢٣ هـ / ١٣٢٣ م زوج الملك الناصر ابنه للأمير أبي بكر بن أرغون النائب الناصري وتولى العقد قاضي القضاة شمس الدين محمد بن الحرير الحنفي على أربعة آلاف دينار، وهذا يدل على أن عمل قاضي القضاة كان يشمل هذه الأمور.

ويبدو أن ابن خلدون هو أدق من تحدث عن مهام القاضي كيف كانت وكيف أصبحت إذ يذكر أن القضاء من الخطط الدينية الشرعية، فالقاضي إنما كان له في عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط ثم دفع لهم بعد ذلك أمور أخرى على التدرج بحسب اشتغال الخلفاء والملوك بالسياسة الكبرى، واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق للمسلمين بالنظر في أحوال المحجور عليهم من المجانين واليتامى وأهل السنة وتزويج الأيتام والنظر في مصالح الطرقات والأبنية ومراقبة النواب وتصفح الأمناء الذين يتولون الأموال لحفظها والشهود أثناء جلسات المحاكم.^١

لقد كان القضاء إذن في بداية أمره محصوراً في فض المنازعات والفصل بين الخصوم لا غير وهي المهمة الأساسية للقاضي حتى يأخذ الحق من الظالم ليرده للمظلوم ويرفع بذلك الظلم عن المجتمع ويتطور الدول أضيفت إليه الأعمال الأخرى السالفة الذكر.^٢ وإذا صدر حكم القاضي في أي قضية، كان واجب التنفيذ وصار من حق المحكوم له أن يطلب تنفيذه واستيفاء ما تضمنه من حقوق له دون أن يكون لأحد الحق في منعه من هذا الاستيفاء باعتبار أن الحكم كشف الحق الثابت للمحكوم له، فالقاضي لم ينشئ الحق للمحكوم له وإنما أظهره وأعلنه وألزم المحكوم عليه به، لأن للقاضي ولاية الإلزام بما يثبت عنده من حقوق للمدعين بها وإذا جاز للمحكوم له استيفاء الحق الذي تضمنه الحكم له بحماية الدولة ودون أن يكون لأحد الحق في منعه من هذا الاستيفاء.^٣ قال صلى الله عليه وسلم: "قمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه".^٤

^١ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ط ٣، مصر، ص ٦٢٧.

^٢ ابن خلدون، المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٣٠.

^٣ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ٢٦١.

^٤ عبد الكريم زيدان، المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

ج - الفتيا :

وهي من مهام قاضي القضاة أيضا، حيث كان قاضي القضاة يفتي في الأمور التي تهم المصلحة العامة، فقد استفتى قضاة الشافعية بدمشق تقي الدين السبكي في قتل الكلاب فكتب جماعة من أهل البلد في ذلك فرسم بإخراجهم في يوم الجمعة سنة ٧٤٥هـ / ١٣٤٥م إلى الخندق ظاهر باب الصغير، ويقول ابن كثير وكان الأولى قتلهم بالكلية وإحراقهم لئلا تتن الناس بريحهم على ما أفتى به الإمام مالك بن أنس من جواز قتل الكلاب، لأن سيدنا عثمان بن عفان كان يأمر في خطبه بقتل الكلاب وذبح الحمام.^١

وكان كل مذهب له مفتي في دمشق وكان يجلس في دار العدل مع القضاة (فالقاضي هو المفتي وكلاهما من علماء الدين) ومهمته إظهار حكم شرعي سواء اخذ به أو لم يؤخذ به، وهي وظيفة جليلة وكان السلطان يبعث له تقليدا حيث بعثت نسخة إلى جمال الدين وهي: (الحمد لله جاعل العلم للدين جمالا وللدنيا عصمة وتمثالا ولأسباب النجاة والنجاح شارة إذا تحلى بها ذو التمييز كان أحسن ذوي المراتب حالا وأجلهم في الدارين مبدأ ومالا... نحمده على نعمه التي خصت دار عدلنا الشريف من العلماء بأكفائها واصطففت لما قرب من مجلسنا المعظم من دل على أن التأييد قرين اصطفاؤها.

وبعد فإن أولى ما ارتدنا له من رياض العلم من سما فيه فرعه ورحب بتلقي أنواع العلوم ذرعه وبسقت في فنون الفضائل أفنائه ونسقت فرائد الفوائد في سلك الطروس بنائه - فتيا دار عدلنا الشريف التي أحكامنا لها تابعة وأغصان العدل بثمار فتاويها مورقة يانعة وإذ أننا لمقالاتهم سامعة...

ولما كان فلان هو ثمرة هذا الارتياح ونخبة هذا الانتقاد المعقود عليه في اختيار العلماء بالخصائص والعريق في أصالة العلوم بأصالة ثابتة الأواصر والذي إذا أتجاب تدفقت أنواء الفوائد وتألقت أضواء الفرائد واتخذت مسائل فقهية قواعد تترتب الأحكام الشرعية عليها ومصادر وحيه موارد اقتضت آراؤنا الشريفة أن نزين بهجة هذه الوظيفة بجماله.

فلذلك رسم الأمر الشريف ما زالت أحكامه مع أوامر الشرع الشريف واقفة ومعدلتها الشريفة باقتفاء آثار الحق لمشتكيات الظلم كاشفة أن يفوض إليه كذا... فليباشر هذه الوظيفة

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢١٥. عصام شبارو، قاضي القضاة في الإسلام، ص ١١٧-١٢١

نقولا زيادة، دمشق، ص ١٥٦-١٥٧.

السنية مفجرا ينابيع العلوم في أرجائها محققا للفتاوى بتسهيل مواردها... مظهرا من غوامضها ما يقرب على الأفهام مناله... والله تعالى يزيده من فضله...^١

١- مهام غير قضائية :

كان لقاضي القضاة مهام أخرى غير قضائية تكون ضمن مسؤولياته في دولة المماليك الأولى وهي كما يلي :

١. الخطابية:

وهي من أجل الوظائف وأعلها مرتبة، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بها بنفسه ثم قام بها الخلفاء الراشدون ومن بعدهم حتى أصبح خطباء المساجد من القضاة. وعندما كان السلطان المملوكي يعين قاضي القضاة توكل لقاضي قضاة الشافعية الخطابية في المسجد الأموي في دمشق يوم الجمعة، ومن هؤلاء نجم الدين بن سني الدولة حيث أضيفت إليه الخطابية^٢ سنة ٦٦٨هـ وهو شافعي.

كذلك قاضي قضاة الشافعية ابن خلكان كان خطيبا بالجامع الأموي قبل تعدد القضاة وبعد التعدد أثناء ولايته على القضاة.^٣ إضافة إلى بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، تولى الخطابية في المسجد الأموي بعد سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٣م.^٤ كذلك جلال الدين القزويني، تولى الخطابية بدمشق سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م حيث مارس القضاة مع الخطابية.^٥ وظل تقي الدين السبكي أكثر القضاة الذين ذكرتهم المصادر الذين تولوا الخطابية بالمسجد الأموي.^٦ وهؤلاء كلهم من الشافعية أما المساجد الأخرى، فكانت من نصيب بقية القضاة مثل: نجم الدين أحمد أضيفت إليه الخطابية مع القضاة في الجبل.^٧ كذلك بهاء الدين السبكي محمد- الشافعي أضيفت إليه الخطابية بالجامع الأموي قبل موته بشهر.^٨

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٠٧.

^٢ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٧٤. البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ١٢٠.

^٣ ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٧١.

^٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٧.

^٥ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٨٨. ابن العماد، المصدر السابق، ج ٦، ص ١٢٣.

^٦ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٥٢. ابن طولون، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

^٧ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٢٧٤. ابن العماد، المصدر السابق، ج ٥، ص ٤٠٧.

^٨ ابن طولون، المصدر نفسه، ص ١٠٧. حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٨٦٠.

ويورد القلقشندي عدة نسخ توقيع للقضاة بممارسة الخطابة، وهذه نسخة توقيع بالخطابة بالجامع الأموي، كتب به للقاضي تقي الدين السبكي وهي: (الحمد لله الذي جعل درجات العلم أخذة في مزيد الرقي وخص برفيع الدرجات من الأئمة الأعلام كل تقي وألقى مقاليد الإمامة لمن يصون نفسه النفيسة بالورع وبقي وأعاد إلى معارج الجلال من لم يزل يختار حميد الخلال وينتقي وأسدل جلباب السودد على من أعد للصلاة والصلاة ن قلبه وثوبه كل طاهر نقي من العلماء.

نحمده على أن أعلى علم الشرع الشريف وأقامه وجعل كلمة التقوى باقية في أهل العلم إلى يوم القيامة، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة عدل قيد الفضل بالشكر وأدامه وأيد النعمة بمزيد الحمد فلا غرو أن جمع بين الإمامة والزعامة، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذين أعلى الله به عقيرة مرثل الأذان ومدرج الإقامة وأعلى ببركته قيمة من تمسك بسبيل الهدى ولازم طريق الاستقامة صلى الله عليه وعلى آله الذين عقدوا عهود هذا الدين وحفظوا نظامه وعلى أصحابه الذين ما منهم إلا من افتدى بطريقه فاهتدى إلى طرق الكرامة، صلاة لا تزال بركاتها تؤيد عقد اليقين وتديم ذممة وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد، فإن من شيم دولتنا الشريفة أن ترفع كل عالي المقدار مكانا عليا وتجعل له من اسمه وصفته قولا مسموعا وفعلا مرضيا وتوطد له رتب المعالي وتزيد قدره فيها رقيًا وتكسوه من جلباب السؤدد مطرفا^١، مباركًا وطيا وتطلق لسان إمامه بالمواعظ التي إذا تعقلها أولو الأبواب خروا الطاعة ربهم سجدا وبكيا.

ولما كان المجلس العالي هو الذي أعز أحكام الشريعة الشريفة وشادها وأبدى من ألفاظه المباركة المواعظ الربانية وأعادها وأذاع فيها أسرار اليقين وزادها وأصلح فسادها وقوم منادها.^٢ وكيف لا وقد جمع من العلوم أشتات وأحيا من معالم النقي رفاتا، وأوضح من صفات العلماء العاملين بهديه وسمته هديا وسماتا فلذلك خرج الأمر الشريف الصالحي العمادي...^٣

ومن هذا التقليد نجد أن السلطان هو الذي كان يرسم تقليد خطيب الجامع الأموي بمرسوم سلطاني يبعث من مصر إلى دمشق هذا بالإضافة إلى أن أغلب هؤلاء الخطباء كانوا

^١ المطرف (بضم الميم وكسرهما) : رداء أو ثوب من خز مربع. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، هامش صفحة ٧٣.

^٢ من أناد: أعوج، والأود: الأعوجاج. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٧٣.

^٣ القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ٧٢-٧٣.

من القضاة الشافعية الذين يقومون بالخطابة فيه يوم الجمعة والمحافظة على المسجد وهيبته من عبث العابثين.

٠٢ مرافقة ركب الحج الشامي:

كان قاضي القضاة يرافق المركب الشامي أثناء ذهابه إلى الحج، وعندما حج السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٩م كان معه قاضي القضاة صدر الدين سليمان الحنفي الذي رافقه إلى الحج.^١

قال ابن كثير: (في سنة ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م حج قاضي قضاة الشافعية بالناس في دمشق القاضي شهاب الدين أبو الخوري وكان يتقدم موكب الحج الدمشقي الأمير بدر الدين بكتوت الدوباسي والوزير شمس الدين بن السلعوس ومقدم الركب الأمير عتبة، فتوهم منه أبو نمي^٢ وكان بينهما عداوة فأغلق أبواب مكة ومنع الناس من دخولها، فأحرق الباب وقتل جماعة ونهب بعض الأماكن، ثم أرسل قاضي القضاة ابن الخوري ليصلح بين الفريقين ولما استقر عند أبي نمي رحل الركب وبقي هو في الحرم وحده ثم أرسل معه أبو نمي من ألقاه بالركب سالماً).^٣

وقد حج مع السلطان الناصر محمد بن قلاوون قاضي القضاة جلال الدين محمد القزويني قاضي دمشق سنة ٧٣٢هـ / ١٣٣١م.^٤ كذلك جلال الدين الرازي وقد حج ثلاث مرات الأولى سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م، وكان قاضي الركب الشامي فيها والثانية في سنة ٧١٧هـ / ١٣١٧م والثالثة في سنة ٧٢١هـ / ١٣٢١م.^٥ بالإضافة إلى شمس الدين بن مسلم حيث حج ثلاث مرات ولما حج المرة الرابعة في سنة ٧٢٦هـ / ١٣٢٥م مرض في الطريق وتوفي بالمدينة المنورة.^٦

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٨١، ٢٥٤. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ١١٧.

^٢ ابن نمي : هو شريف من الأشراف.

^٣ شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري (ت ٧٣٨هـ / ١٣٣٧م) تاريخ حوادث الزمان وأبنائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه (١-١٣ جزء) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٦١، ١٢٢، ١٥٩. ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣١٧. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ١١٩. إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٢٨٣.

^٤ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٨٢.

^٥ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٩٢.

^٦ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٥٤. ابن طولون، المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

وكان سلاطين المماليك حريصين على مواكب الحج وحفظ الأمن لها في الطرقات من خلال التعاقد مع بعض رؤساء القبائل العربية مثل: آل فضل وبني عمهم آل مرا وغيرهم ليقوموا بحماية قوافل الحج من اللصوص وقطاع الطرق،^١ وكانت تبعث لهم تقاليد بذلك. بالإضافة إلى توفير المياه اللازمة للحجاج في الطرقات التي يمرون بها.^٢

٣. وكالة بيت المال:

وهي وظيفة عظيمة الشأن رفيعة القدر وموضوعها التحدث فيما يتعلق بمبيعات بيت المال ومشترياته من أراض ودور وغير ذلك والمعاقدة على ذلك وما يجري هذا المجرى ولا يليها إلا أهل العلم والديانة وولايتها من الأبواب الشريفة السلطانية بتوقيع شريف ووكالته ثابتة على الحكام منفذة، وصاحبها لا جلوس له بدار العدل كما يجلس وكيل بيت المال بالديار المصرية إلا أن يكون كاتب دست فيجلس بواسطتها في محلة الموقعين لا بالوكالة.^٣

وكانت هذه الوظيفة لا تسند إلا لذوي الهيبة من شيوخ العدول ويفوض إليه من قبل السلطان بيع ما يرى بيعه من كل ما يمتلك ويجوز التصرف فيه شرعا بالإضافة إلى عتق المماليك وتزويج الإماء وتضمين ما يقتضي الضمان وابتياح ما يرى ابتياحه وإنشاء ما يرى إنشاءه من البناء والمراكب وغير ذلك مما يحتاج إليه في التصرف عن السلطان.^٤

ويرى تاج الدين السبكي، أن من حق وكيل بيت المال ألا يبيع من أملاك بيت المال ما المصلحة في بقائه ولا يبيع إلا بغبطة ظاهرة أو حاجة كما في البيع على اليتامى، ويضيف: (وكثر في زماننا من وكلاء بيت المال من يبيع من الشارع ما يفضل عن حاجة المسلمين وقد أفتى ابن الرفعة والشيخ الإمام الوالد (أي والد تاج الدين السبكي) رحمهما الله: بأن ذلك حرام وفقهاء العصر يترددون في انعزال وكيل بيت المال بانعزال الإمام الأعظم أو موته وكان الشيخ الإمام يرى أن لا ينعزل بذلك وقد يستمر في ولاية سلطان آخر).^٥

وعندما جدد الظاهر بيبرس وأضاف إلى القضاء الشافعي ثلاثة قضاة آخرين بقيت للقاضي الشافعي اليد والإشراف على وكالة بيت المال ورعاية الأموال فيه.^٦ ومن القضاة

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ١٢٤.

^٢ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٢٨. البقلي، التعريف، ص ٣٦١.

^٣ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٧، ١٩٩.

^٤ البقلي، المصدر السابق، ص ٣٦١.

^٥ تاج الدين السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، ص ٦٥.

^٦ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ١، ص ٦٤.

الذين تولوا الإشراف على وكالة بيت المال قاضي القضاة شهاب الدين بن المجد سنة ٥٧٣٤/١٣٣٣م.^١ كذلك قاضي القضاة الشافعي ولي الدين السبكي حيث تولى الإشراف على وكالة بيت المال سنة ٥٧٧٧/١٣٧٥م^٢، بالإضافة إلى قاضي القضاة تقي الدين محمد الشافعي (ت ٦٨٠هـ / ١٢٨١م) وشهاب الدين الشافعي (ت ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م) تولوا وكالة بيت المال.^٣ وآخرين مثل: صدر الدين عبد البر بن قاضي القضاة تقي الدين بن رزين.^٤

كذلك تولى وكالة بيت المال قاضي القضاة عز الدين أبو المفاخر في أول سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م في دمشق عقب ابن خلكان.^٥ هذا بالإضافة إلى محمد عبد الرحمن جلال الدين القزويني حيث تولى الإشراف على وكالة بيت المال وحفظها.^٦

وهذه نسخة من توقيع شريف بوكالة بيت المال بدمشق الشام وهي: "الحمد لله كافي من توكل عليه ومحسن مال من فوض أمره إليه ومجمل ماب من قدم رجاءنا عند الهجرة إلى أبوابنا بين يديه ومقر عين من أسهر في استمطار عوارفنا بكمال الأدوات ناظره. نحمده على نعمه التي جعلت سعي من أم كرمنا مشكورا وسعد من قصد حرمانا مشهورا وإقبال من أقبل من أبوابنا العالية محققا يتقلب في نعمنا محبورا وينقلب إلى أهله مسرورا.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نعتضد فيها بالإخلاص ونعتصم ونتمسك في الدنيا والآخرة بعروتها التي لا تتقصر ونوكل في إقامة دعوتها سيوفنا التي لا تزال هي وأعناق جاحديها تختصم، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أضاعت شريعته فلم تخف على ذي نظر وأنارت حلته فأبصرها القلب قبل البصر... بعد: فإن أهم ما صرفت إليهم الهمم وأعم ما نوجب في اختيار الأكفاء له براءة الذم وأخص ما اتخذنا الاستخارة فيه دليلا وأحق ما أقمنا عنا فيه من أعيان الأمة وكيفا لا يدع حقا للأمة ما وجد إليه سبيلا، أمر بيت مال المسلمين الذي هو مادة جهادهم وجادة جلادهم.^٧

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٨١. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١١٨.

^٢ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١١٢.

^٣ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٣٢٢. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ١٣٠.

^٤ شمس الدين الجزري، تاريخ حوادث الزمان وأبنائه، ج ١، ص ٢٠٦.

^٥ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٣٠٤. ابن طولون، المصدر السابق، ص ٧٦. ابن العماد، المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٨٣.

^٦ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ٢٤٢. ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٨٥. العسقلاني، الدرر

الكامنة، ج ٤، ص ١٢٠-١٢١. النعيمي، الدارس، ج ١، ص ١٩٧.

^٧ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٦٦-٦٧.

وسبب استطاعتهم وطريق إخلاصهم في طاعتهم وسداد ثغورهم وصلاح جمهورهم وجماع ما فيه إتقان أحوالهم واستقرار أمورهم ومن أكد مصالحه وأهمها وأخص قواعده وأعمها وأكمل أسباب وفوره وأتمها، الوكالة التي تصون حقوقه أن تضاع وتمنع خواصه أن تشاع وتحسن على الأمة في حفظ أموالها المناب وتتولى لكل من المسلمين فيما فرض الله لهم الدعوى والجواب ولذلك لم نزل نتخير لها من ذخائر العلماء من زان الورع سجاياه وكمل العلم مزاياه وانعقد الإجماع على كماله وقصرت الأطماع عن التخلي بجمال علمه: وهل يبارى من كان علمه من جماله.

ولما كان المجلس السامي الشيعي الفلاني هو الذي ظهرت فضائله وعلومه ودل على بلوغ الغاية منطوق نعتة ومفهومه وحلى علمه بالورع الذي هو كمال الدين على الحقيقة.... اقتضت آراؤنا الشريفة أن يرجع إلى وطنه مشمولاً بالنعم مخصوصاً من هذه الرتبة بالغاية التي يكبو دونها جواد الهمم منصوباً على رفعة قدره التي جاءت هذه الوظيفة على قدر مداوما لها على أبوابنا على اختياره لها بعد إمعان الاختبار وإنعام النظر.

فرسم بالأمر الشريف أن تفوض عليه وكالة بيت المال المعمور بالشام المحروس، فليرق هذه الرتبة التي هي من أجل ما يرتقى ويتلق هذه الوكالة التي مدار أمرها على التقى وهو خير ما ينتقى، ويباشر هذه الوظيفة التي مناط حكمها في الورى الذي لا تستخف صاحبه الأهواء ولا تستغزه الرقى ولينهض بأعبائها مستقلاً بمصالحها متصدياً لمجالس حكمها العزيز لتحرير يبيت ملها في وجهه بطريقها منقبا عن دوافع ما يثبت له وعليه محسناً عن بيت المال الوكالة فيما جره الإرث الشرعي إليه.

مستظهِراً في المعاقدة بما جرت به العادة من وجوه الاحتراز مجانبا جانب الحيف في الأخذ والعطاء بأبواب الرخص وأسباب الجواز منكبا في تشدده عن طريق الظلم الذي من تحلى به كان عاطلاً، سالكا في أموره جادة العدل فإنه سيان من ترك حقه وأخذ باطلا مجتهدا في تحقيق ما وضح من الحقوق الشرعية وكمن، متتبعا ما غالت الأيام في إخفائه فإن الحق لا يضيع يقدم العهد ولا يبطل بطول الزمن.

وفي أوصافه الحسنة وسجاياه التي غدت بها أقلام أيماننا لسنة وعلومه التي أسرت إليها أفكاره والعيون وسنة ما يغني عن وصايا يطلق عنان البراعة في تحديدها أو قضايها ينطق لسان البراعة في توكيدها، ملاكها تقوى الله وهي سجية نفسه ونجية أنه وحلية خلاله المعروفة في يومه وأمسه، فليقدمها في كل أمر ويقف عند رضا الله فيها لا رضا

زيد ولا عمرو والله الموفق بمنه وكرمه).^١

٠٤ الإشراف على دار الضرب:

على مدى أكثر من قرنين ونصف من الزمان، وهو عمر دولة المماليك تقريبا تعوض النظام النقدي لكثير من التطورات والتغيرات والتبديلات لا مكان لسردها هنا وإنما بيان أهمية هذه الدور في إصدار عملة معدنية يستطيع الناس التعامل بها والتعايش من خلالها.^٢

وكانت نقود المماليك البحرية بسيطة في تكوينها إذا ما قورنت بالعملات الأخرى لأنهم لم يهتموا بالعملة قدر اهتمامهم بالعمران، والشكل العام للعملة يتمثل بوجود دوائر عند النطاق بالإضافة إلى ذكر اسم السلطان.^٣ وتتألف النقود المملوكية كغيرها من النقود العربية من دنانير الذهب ودراهم الفضة الفلوس من النحاس.^٤

ورغم أن الذهب ظل حتى أوائل عصر المماليك البحرية هو قاعدة النقد وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى، إلا أنه خضع لتغييرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم.^٥ وكانت دور الضرب مفتوحة للناس يجلب كل منهم ما يشاء من معادن لتضرب لهم نقوداً^٦، ففي سنة ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م تعرضت الأسواق لهزة مؤقتة بسبب الزغل (أي التزييف) في الفلوس وعلى الرغم من تسعير الحكومة للفلوس على أساس الوزن.^٧

كذلك حدث في سنة ٧٢٤هـ / ١٣٢٣م أن أكثر غش الفلوس فتوقف الناس عن أخذ الفلوس وكثر ردها وعقوبة الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن فسد الحال وغلقت الحوانيت وارتفعت الأسعار ... وتكررت مثل هذه الأزمة في سنة ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م وفي سنة

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٦٧-٦٩.

^٢ د. البيومي إسماعيل الشربيني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م، ج ٢، ص ١٢٣.

^٣ حسن القزويني، العملة الإسلامية، ط ١، شركة الربيعان، الكويت، ١٩٩٥م، ص ٨١-٨٤.

^٤ عبد الرحمن فهمي محمد، النقود العربية (ماضيها وحاضرها)، دار القلم، مصر، ١٩٦٤م، ص ٩١.

^٥ عبد الرحمن فهمي، المرجع نفسه، ص ٩١.

^٦ حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج ٢، ص ٧٢٨.

^٧ قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي (عصر سلاطين المماليك)، دار المعارف، القاهرة،

١٣٤٨/هـ ١٧٤٩م وكانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة التضخم وما ينتج عنه من آثار سلبية على الأسواق الداخلية.^١

ومن ضمن اهتمام الدولة بدار الضرب وتقديرها لأهمية وظيفتها إسنادها مهمة الإشراف على أعمالها وعلى العاملين بها إلى شخصية هامة في الدولة ذات منصب ديني كبير هو قاضي القضاة، وتعد توليته نظردار الضرب استمرارا لما كان عليه الوضع قبل دولة المماليك.^٢

والواقع أن اختيار قاضي القضاة لتولي أمر دار الضرب ما هو إلا بيان لمدى الأهمية التي كانت تتمتع بها دار الضرب بوصفها جهة رئيسية ومهمة من جهات الدولة وتكمن هذه الأهمية في وظيفتها السياسية والاقتصادية في الدولة وارتباطها المباشر بمعاش الناس ومعاملاتهم المالية المختلفة، وبما أن تلك الوظيفة تتصل بمعاملات الناس وكذلك بمعاملات الدولة المالية فإن هذا يعني اتصالها بأمور شرعية وهذه الأمور ترتبط بأوزان النقود أو العملات التي تصدرها ومدى موافقة أوزان النقود وضبط عيارها ونسب المعادن التي تشكلها مع ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية والقيام بذلك بكل أمانة ونزاهة وصدق.^٣

ويعد مركز قاضي القضاة والمكانة الدينية التي يتمتع بها خير ما يؤهله لتولي هذا المنصب المهم وما من شك في أن قاضي القضاة سيقوم بمهمة الإشراف على أعمال دار الضرب وعلى القائمين عليها على أكمل وجه، فهو خير من يقوم بهذه المهمة مقارنة بمن عداه من أصحاب المناصب الأخرى، ولكن نظرا لكثرة التزامات قاضي القضاة وما يعهد إليه من مهام أخرى فإنه عادة ما كان ينيب أحد رجاله ليقوم بالإشراف على دار الضرب أو الإشراف على جانب من الجوانب التي تضطلع بها.^٤

هذا ولم تحدد المصادر التاريخية متى انتهى دور قاضي القضاة بالنسبة للإشراف على دار الضرب ولكن المرجح أن ذلك حدث مصاحبا للتطورات الإدارية التي أحدثها السلطان

^١ قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص ٧١.

^٢ المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١١٠-٤٤٥.

^٣ حمود بن محمد بن علي النجدي، النظام النقدي المملوكي (٦٤٨-٩٢٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)، (دراسة تاريخية حضارية)، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣م، ص ٧٠.

^٤ المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١١٠. حمود النجدي، النظام النقدي المملوكي، ص ٧١.

الناصر محمد بن قلاوون ومن تلك التطورات وظيفة ناظر الخاص^١ الذي أصبح مشرفاً على دار الضرب لتضاف إلى اختصاصه ومهامه المتعددة.^٢

ومهام الإشراف على دور الضرب تشمل:

- ١- الإشراف على وزن المعان الواصلة إلى دار الضرب.
- ٢- اختبار المعادن ومدى نقائها.
- ٣- التدقيق في النسب المختلفة من المعادن الداخلية في تصنيع العملات.^٣
- ٤- مراقبة سك العملات ومراجعتها والتأكد من دقة الأختام عليها، ومدى وضوح الكتابات والنقوش التي تحملها.
- ٥- اختبار العمال والموظفين العاملين بدار الضرب واختبار قدراتهم على أداء الأعمال بكل مهارة ودقة وتحليهم بالأمانة والنزاهة.^٤

هذا وقد تعددت مراكز دور الضرب في الدولة المملوكية فشملت عدداً من أقاليم الدولة ومدنها المختلفة مثل الديار الشامية والمصرية والحجازية وغيرها من دور.^٥

ويقول المقرئزي: (ولا يتولى عيار دار الضرب إلا قاضي القضاة أو من يستخلفه ثم ذلت في زماننا حتى صار يليها مسالمة فسقة من اليهود الذين يدعون الإسلام).^٦

ومن أشهر القضاة الذين تولوا الإشراف على دور الضرب قاضي القضاة تقي الدين محمد الشافعي (ت ٦٨٠هـ / ١٢٨١م) وكذلك قاضي القضاة شهاب الدين الشافعي (ت ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م).^٧

^١ ناظر الخاص: هي من الوظائف الديوانية الهامة التي أولاها السلطان الناصر محمد بن قلاوون عند إيطاله الوزارة، إذ وزع مهام أخرى مثل وظائف ناظر الخاص، ناظر المال، كاتب السر). حمود النجدي، النظام النقدي المملوكي، ص ٧٠-٧١.

^٢ العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ٧٥.

^٣ حمود النجدي، المرجع السابق، ص ٧٣.

^٤ حمود النجدي، المرجع نفسه، ص ٧٣-٧٤.

^٥ حمود النجدي، المرجع نفسه، ص ٥٢.

^٦ المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١١٠.

^٧ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٩٨. ج ١٤، ص ١٨٨.

٥٥. الإشراف على مشيخة الشيوخ:

وموضوعها التحدث على جميع الخوانق^١ والفقراء بدمشق وأعمالها والعادة أن يكون متوليها شيخ الخانقاه السمسياطية بدمشق وولايتها عن النائب بتوقيع كريم وإشراف من قبل قاضي القضاة وقد أورد القلقشندي في كتابه "صبح الأعشى" نسخة تقليد لمشيخة الشيوخ في دمشق. ونسخة التقليد هي :

"الحمد لله الذي اختار لعمارة بيوته أولياء يحبونه ويحبهم وأصفياء حفهم برحمته فاجتهدوا في طاعته فاز دار قريبهم وأتقياء زهدوا في الدنيا وأبدلوا الفاني بالباقي وطاب في مورد الصفا شربهم نحمده حمد من جعل حب الله دثاره وملابس التقوى شعاره ونشكره والشكر لمزيد النعم أمانة وللقلوب الدائرة عماره، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في التوحيد يتنوأ بها جنان الخلد ويخلص من سماع قول جهنم هل من مزيد.^٢ ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الذي أسرى به إلى حضرة أنسه وحظيرة قدسه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذين منهم من سبق الأمة بشيء وقر في صدره ومنهم من دلت واقعة سارية على علو شأنه ورفعة قدره صلاة لا تزال الأرض لها مسجدا ولا يبرح ذكرها مغيرا في الآفاق ومنجدا وسلم تسليما كثيرا وبعد:

فإن أحق من عومل بالتقديم وأجدر من يخص بالتكريم من كان قدره في الأولياء عظيما وذكره في الآفاق بين أهل المعرفة قديما وتجريده عن الدنيا مشهورا وسعيه على قدم الطاعة مشكورا وشهوده لمقام الكمال مستجليا واستجلاؤه لمواد الأنس مستمليا فهو في هذه الطائفة الجليلة سري المقدار معروف الصفة في حلية الأولياء ومناقب الأبرار والمتقدم من الإمامة في مجمع الأخيار.

ولما كان المجلس السامي الشيخي الكبير العالمي العاملي الأوحدي الزاهدي الورعي الأصيلي الفلاني... جلال الإسلام والمسلمين وشرف الصلحاء في العاملين شيخ الشيوخ قدوة السالكين معتقد الملوك والسلاطين أعاد الله تعالى من بركاته هو المقصود من هذه العبارة

^١ خانقاه أو خانكاه: جمع خوانك وهي كلمة فارسية معناها البيت وقيل أصلها : خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك والخوانك حدثت في الإسلام في حدود القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى. القلقشندي، صبح الأعشى، هامش صفحة ٣٩. كذلك انظر الملحق رقم (٨).

^٢ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٠٠.

والملاحظ بهذه الإشارة اقتضى حسن الرأي الشريف أن يخص في الدنيا بالتعظيم ويميز في هذه الأمة بالتكريم.^١

فلذلك رسم بالأمر الشريف لا نال له من جنود الليل جيش لا تطيش سهامه ومن فرسان المحارب مدد لا نزل في ملاقات الرجال أقدامه أن يستقر في كذا فليقابل هذه النعمة بالسرور وليتأهل هذه الفضيلة بحمد الله الشكور وليواظب على وظيفة الدعاء بدوام أيماننا الزاهرة وليستمر جزيل الفضل من سحائب جودنا الماطرة وليبسط يده في عمل المصالح.

وليستمر على السعي الحين والعمل الصالح، فإن هذه البقعة مأوى القادم والقاطن وتسمو على أمثالها من المواطن وليكن لأسرارهم موقرا ولأقواتهم المعينة على الطاعة ميسرا والله تعالى يجعل خلواته معمورة وأفعاله مبرورة والاعتماد في ذلك على الخط الشريف..^٢

ومن القضاة الذين تولوا الإشراف على مشيخة الشيوخ قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة حيث جمع له بين القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ وقدم دمشق آخر سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م ثم صرف عنها ثم أعيد إليها سنة ٧١١هـ / ١٣١١م، حيث يقول ابن كثير: (وجلس قاضي القضاة وخطيب الخطباء بدر الدين بن جماعة بالخانقاه السمسياطية، شيخ الشيوخ بها عن طلب الصوفية له في ذلك ورغبتهم فيه وذلك بعد وفاة الشيخ يوسف بن حمويه الحموي وفرحت الصوفية به وجلسوا حوله ولم تجتمع هذه المناصب قبله لغيره الخطابة والقضاء ومشيخة الشيوخ).^٣

كذلك القاضي نجم الدين أحمد بن صصري حيث باشر مشيخة الشيوخ سنة ٧١٦هـ / ١٣١٦م بالسمسياطية بسؤال الصوفية وطلبهم له من نائب السلطنة عوضا عن الشريف شهاب الدين أبي القاسم الجعفري الكاشغري، فحضرها وحضر عنده الأعيان وكان ماضي الأحكام.^٤

٦. قضاء العسكر:

ولي من كل مذهب قاض للعسكر ويقول القلقشندي: (أن الشافعي والحنفي فقط لهما قاضيان للعسكر وليس للمالكي والحنبلي حظ في تولية قاضي للعسكر وهي وظيفة جلية قديمة كانت في زمن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وكان قاضي عسكره بهاء الدين

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ١٠١-١٠٢.

^٢ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٠٢.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٧.

^٤ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٨٤-٨٥. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٥٩.

وموضوعها أن صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاة الأربعة ويسافر مع العسكر إذا تجهزوا للرحيل "وكان جلوسهم في دار العدل دون القضاة الأربعة المتقدم ذكرهم).^١

ويقول العمري: (وهو الحاكم حيث لا تنفذ أقضية السيوف ولا ترددهم الغرماء إلا في مواقف الصفوف والمآضي قلمه، وأكثر ما يتحاكم إليه في الغنائم التي لم تحل لأحد قبل هذه الأمة وفي الشركة وما يطلب منه القسمة وفي المبيعات وما يرد منها بغييب وفي الديون المؤجلة وما يحكم فيها بغييب وكل هذا مما لا يحتمل طول الأناة في القضاة وأشغال الجند المنصور عن مواقف الجهاد بالتردد إليه للإمضاء).^٢

ويضيف العمري: (فليكن مستحضرا لهذه المسائل ليبيت الحكم في وقته ويسارع السيف المصلت في ذلك الموقف بيبته وليعلم أن العسكر المنصور هم في ذلك الموطن أهل الشهادة وفيهم من يكون جرحه تعديلا له وزيادة، فليقبل منهم من لا يخفي عليه سيماء القبول ولا يرد منهم من لا يضره وليجعل له مستقرا معروفا في العسكر يقصد فيه إذا نصبت الخيام وموضعا يمشي فيه ليقضي فيه وهو سائر وأشهر ما كان على يمين الأعلام وليلزم ذلك طول سفره وفي مدد المقام وليتخذ معه كتابا تكتب للناس وإلا فمن أين يوجد مركز شهود ويسجل الذي ألحق بحقه) ورغم هذه المعلومات النظرية التي ذكرها كل من القلقشندي والعمري، عن فقهاء العسكري، إلا أن المصادر التي بين أيدينا لا تسعنا كثيرا في فهم العلاقة بين قاضي القضاة من ناحية وقاضي العسكر من ناحية أخرى).

ومن القضاة الذين تولوا قضاء العسكر أيام الدولة المملوكية الأولى - قاضي القضاة - صدر الدين البصروي الذي تولى القضاء عوضا عن الأذرع وتولى قضاء العسكر في شعبان سنة ٧٠٩هـ / ١٣٠٩م.^٣ وقاضي القضاة جمال الدين الزرعي في سنة ٧١١هـ / ١٣١١م، مع قدر شأن الزرعي في ذلك.^٤ كذلك بهاء الدين السبكي أحمد ولي القضاء ٧٦٣هـ / ١٣٦١م ثم تولى قضاء العسكر ورحل معه إلى مصر.^٥

وخلاصة هذا القول، فإن كل قاضي قضاة كان له نواب وقضاة (صغار) على الأعمال، وكان جلوس قاضي القضاة في دار العدل يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٩٩.

^٢ العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١٢٣.

^٣ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٩٦. ابن العماد، شذرات الذهب، ج٦، ص ٧٨.

^٤ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٨١.

^٥ ابن طولون، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

وباقى الأيام كانوا يحكمون في المدارس بزي خاص بهم ومركوب يميزهم عن غيرهم وبمعلوم خمسين دينار في الشهر ومنهم من رفض أخذ جامكية أي مرتب شهري على قضائه، كذلك تولى القضاة عدة أعمال مع القضاء من خطابة وإشراف على بيت المال، وإمارة الحج وإشراف على دور الضرب ومشیخة الشيوخ وقضاء العسكر.

وهنا يجب أن ننوه على رسم الدعوى - هل يلزم المدعي بدفع رسم معين من المال عند رفع دعواه إلى القاضي للنظر فيها تأخذ عليه الدولة أجرة باعتبار أن القضاء من وظائف الخلافة الشرعية وأنه قرابة من القربات لأن القاضي يقضي بين الناس بالحق وهو شرع الإسلام ويرد الظالم عن ظلمه ويوصل الحق إلى مستحقه وهذا مما يأمر به الإسلام وهذا الذي تذهب إليه السوابق التاريخية فلم ينقل إلينا أن الناس كانوا يدفعون رسماً عن دعواهم التي يرفعونها إلى القضاة.^١ وربما تطور ذلك وأصبح يؤخذ من الناس على التقاضي وهذه رواية واحدة تورد ذلك وربما تطور ذلك فيما بعد وأصبح القضاة يتهافتون على ذلك.^٢

أما فيما يخص سن القضاة، لا يوجد شرط السن في تقليد القضاء، فقد تقلد البعض منصب القاضي في سن العشرين أو نهاية الثانية والعشرين أو الثانية والثلاثين، لكن كان من المستحب أن تبدو الهيبة والوقار على القاضي حتى لا يقال إنه ما زال فتى قليل الحنكة.^٣ أما منصب قاضي القضاة فلم يتقلده أحد في العشرين أو الثلاثين من عمره، ورغم أنه لم تحدد سناً معينة لتوليّه، فقد جرت العادة على أن يتقلد هذا المنصب قاض له خبرته الطويلة في القضاء وله هيئته ووقاره وسنه، ففي دمشق تقلد أبو الربيع الحنفي منصب قاضي القضاة الحنفية سنة ٦٧٧هـ / ١٢٧٨م وهو في الثالثة والثمانين من عمره.^٤ ورغم ذلك، فقد وجدنا من تولى القضاء وهو صغير السن نسبياً فمن القضاة الذين تولوا القضاء والنيابة في الحكم وهم في سن الثلاثين: محمد بن عبد اللطيف بن يحيى بن علي تقي الدين أبو الفتح السبكي حيث كانت ولادته سنة ٧٠٥هـ / ١٣٠٥م وتوفي سنة ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م وكان عمره (٣٩ سنة) تولى

^١ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص ١٢٦.

^٢ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ص ٨٠-٨١.

^٣ عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٥٦.

^٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٨١. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٥٧.

خلالها نيابة الحكم بدمشق.^١ كذلك إبراهيم بن علي الطرسوسي كانت ولادته سنة ١٣٢١هـ/١٣٢١م وتوفي سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٦م وكان عمره آنذاك (٣٧ سنة) حيث ولي القضاء في دمشق بعد والده وكانت له مصنفات منها:

(١) الفتاوى الطرسوسية.

(٢) أنفع الوسائل^٢.

^١ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١، ص ٤٧٤. تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٩، ص ١٦٧-١٨٧. علي بن محمد العمران، العلماء الذين لم يتجاوزوا سن الرشد (١٥-٤٠ سنة) ط ١، دار العاصمة، السعودية، ١٩٩٨م، ص ١٣٧.

^٢ اللكنوي، الفوائد البهية، ص ١٠. علي بن محمد العمران، العلماء الذين لم يتجاوزوا سن الرشد، ص ١٤٦.

الفصل الثالث

علاقة قضاة دمشق بالسلطة المملوكية

المبحث الأول : علاقة قاضي القضاة بالسلطان ونائبه وبصاحب

الشرطة والمحتسب.

المبحث الثاني: علاقة القضاة مع بعضهم البعض

• علاقة قضاة دمشق بالسلطة المملوكية :

يحاول هذا الفصل أن يدرس علاقة قضاة دمشق بالدولة المملوكية عن طريق النظر في علاقة القضاة بالسلطان وعلاقاتهم بنائب السلطنة في دمشق إلى جانب علاقاتهم مع بعض كبار موظفين الدولة ممن لهم صلة بالقضاء كالمحتسب وصاحب الشرطة، كذلك يدرس الفصل في المبحث الثاني علاقة القضاة مع بعضهم حتى تكتمل الصورة.

وقد وضحت معالم العلاقة بين السلاطين المماليك وقضاة دمشق منذ أيام السلطان المظفر سيف الدين قطز (٦٥٧-٦٥٨ هـ / ١٢٥٩-١٢٦٠ م) ودخول بلاد الشام في سلطة المماليك بعد انتصارهم الحاسم على المغول في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م) وفشل الأيوبيين وتفاعسهم عن قتال المغول، وقد أناب السلطان المظفر قطز الأمير سنجر الحلبي في دمشق بعد عين جالوت مباشرة^١.

وفي عهد السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس (٦٥٨-٦٧٦ هـ / ١٢٦٠-١٢٧٧ م) توطدت سلطة المماليك في بلاد الشام عموماً، إلا أن علم الدين سنجر الحلبي نائب السلطنة في دمشق استغل فرصة تغير الحكم في القاهرة فقام وأعلن نفسه سلطاناً على دمشق وضربت السكة باسمه. وحاول بيبرس أن يتعامل مع هذه المشكلة التي هددت حكمه في بلاد الشام واستخدام الحكمة أولاً فأرسل الكتب والرسائل للأمير سنجر لإقناعه بالعدول عن موقفه ولزوم الطاعة، غير أن سنجر رفض الاستجابة وأخذ في تحصين قلعة دمشق استعداداً للقتال^٢، عندئذ أرسل بيبرس حملة عسكرية نجحت في إخماد الفتنة والسيطرة على قلعة دمشق سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م، وولي الظاهر البندقداري نيابة دمشق^٣. وبتولية الظاهر البندقداري على دمشق استقرت الأوضاع للسلطان بيبرس في بلاد الشام تقريباً مما كان مساعداً لظهور العلاقة بين قاضي القضاة والسلطان وكبار رجال الدولة.

^١ بيبرس الدوادر المنصوري، التحفة المملوكية في الدولة التركية، تحقيق: عبد الحميد صالح، الدار المصرية، ١٩٨٧ م، ص ٤٥. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية.

^٢ بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية، مصدر سابق، ص ٤٥.

^٣ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)، نهاية الإرب في فنون الأدب، الدار المصرية، ١٩٩٠ م، ج ٣، ص ٣٧-٣٩. أحمد مختار العبادي، في التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢ م، ص ١٧٩.

المبحث الأول: علاقة قاضي القضاة بالسلطان

لا يستطيع كل شخص أن يباشر القضاء بمحض رغبته وإرادته وينصب نفسه قاضياً يحكم بين الناس حتى ولو كان مستجعماً لشروط ولاية القضاء، لأن القاضي يقوم بوظيفة القضاء التي هي من وظائف الخلافة أو السلطان، فهو نائب السلطان في عمله القضائي وهذا يعني أن وظيفة القضاء من وظائف الدولة، فلا بد أن يتولاها الشخص بتعيين ممن يملك سلطة التعيين باسم الدولة.^١

وقضاة القضاة أعظم الأركان وقعا وأعمها نفعا وعليهم مدار مصالح الأمة عقلا وشرعا والقصد بهم نصب ميزان العدالة في الأحكام وفصل القضاء بين الأنام عند الخصام وبسط بساط التناسف بين الخاص والعام في النقض والإبرام والقضاء بين المتنازعين لفصل الخصام والاعتناء بأمور المستضعفين من عامة الناس ومن الأيامي والأيتام.^٢

والسلطان ولي الأمر الشرعي في البلاد يقضي فيها باسمه ويستمد منه قضاة السلطنة قوتهم القانونية التي بها يحكمون بين الناس وكان من المستطاع أن يترك السلاطين أمر الفصل في القضايا والخصومات لمن نصبوهم من رجال الشرع في مناصب القضاء إلا في القضايا العليا ذات الصبغة الهامة فلا مانع من أن ينظروا فيها نظراً أخيراً يفصلون به فيها نهائياً.^٣

وفي ذلك ما فيه من الثقة برجال القضاء وفيه أيضاً ما فيه من توزيع الاختصاص وعدم شغل السلطان بما يستطيع أحد رعاياه أن يشتغل به، ولكن سلاطين المماليك أرادوا أن يتشبهوا بالسلف الصالح وبقيادة الأمة في بداءة أمرها وحادثة عهدها بالإسلام.^٤ وذلك بتفقد أحوال الرعية والنظر في مظلمات الأمة ونشر العدل بين ربوعها ليكون لهم من وراء ذلك ذكرى حسنة وصيت جميل، فعل السلاطين ذلك على الرغم من اتساع الدولة وكثرة دواوينها وتشابك أمورها وتشعبها ووفرة موظفيها وقيام قضاتها فعلوا ذلك على الرغم من الفارق البعيد بينهم وبين السلف الصالح في فقه الإسلام والعلم بأصول أحكامه.^٥

^١ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الإسلام، ص ٣٣.

^٢ ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٩٠-٩٣.

^٣ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٥٠.

^٤ المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٣٣٦. تحت عنوان "ذكر النظر في المظالم".

^٥ محمود رزق سليم، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٠.

ولهذا لم يجدوا بدا من اصطحاب القضاة أنفسهم معهم إذا ما جلسوا مجلس القضاء، ولهذا أيضاً لم يجدوا بدا من أن لا يواظبوا على هذه العادة الحميدة فكان جلوسهم للقضاء بين الناس منقطعاً حسب المشيئة والهوى، بل من السلاطين من هجر هذه العادة، ولم يجعلها من تقاليده ومنهم من أناب عنه نائب سلطنته لأداء هذه المهمة، ومن جلس من السلاطين للقضاء: السلطان الظاهر بيبرس والأشرف خليل بن قلاوون وأخوه الناصر محمد.^١

وعليه لا بد من الاعتراف أن الممالك قوصوا كثيراً من إصلاح المؤسسة القضائية الذي بدأ واضحاً في العصور السابقة لهم ومما لا شك أنهم، وخصوصاً الظاهر بيبرس، تعهدوا النظام القضائي بالتعديل وتيسير العدالة بين الناس.^٢

فالسلطان هو الذي يقلد القضاة أمر القضاء وخاصة فيما يتعلق بأعلى منصب قضائي وهو منصب قاضي القضاة وقد يقوم ممثله في النيابة وهو النائب وقاضي القضاة بتعيين القضاة وتقليدهم القضاء والقاضي بدوره يعين مساعديه ليعاونوه في وظائفه المختلفة ويصدر السلطان مرسومه المسمى بـ " العهد " ويتم التعيين في احتفال هو التقليد.^٣

كان يمارس القضاء في نيابة دمشق ثلاث جهات متميزة هي السلطان والنائب والقضاة ونوابهم، وكانت هناك علاقات من نوع خاص بين هؤلاء الأطراف سنحاول الكشف عنها لأهميتها في فهم طبيعة النظام القضائي في دولة المماليك.

فقد كان السلطان يعتبر نفسه بحكم الشرع الحكم النهائي في أمور القضاء وما القضاة إلا نوابه فهو الذي يعينهم ويعزلهم ويعاقبهم إن بدا له ذلك وسوف نرى أن منشأ تلك الفكرة لم يكن رغبة السلطان في فرض سيطرته على القضاء تدعيماً لمركزه فقط وإنما كان في الغالب عدم تفهم السلطان لاختلاف الأحكام بين قاض وآخر نتيجة التزام القضاة بأحكام مذاهبهم وكذلك نتيجة الاختلافات الشخصية التي كانت تقوم بين القضاة أحياناً الأمر الذي كان يؤدي إلى تناقضات في بعض الأحيان في أحكامهم كما مر معنا أثناء الحديث عن القضاء.^٤

^١ المقرري، السلوك، ج ١، ص ٥٠٣، ٧٧٢. ---، الخطط، ج ٣، ص ٣٣٣، ٣٣٨. محمود سليم، عصر سلاطين، ج ٢، ص ٥١.

^٢ مصطفى الرافعي، الإسلام نظام إنساني، راجعه: حسن تميم، ط ٢، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، ص ١٧٥-١٧٦.

^٣ عصام شبارو، قاضي القضاة في الإسلام، ص ٥٥.

^٤ عصام شبارو، المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

وفي بداية العصر المملوكي كان القضاء سلطة مستقلة قائمة بذاتها لها حرصها وقديستها وحصانتها الأمر الذي كان ينفي عن الحكم المملوكي صفة الاستبداد المطلق الذي لا ينفك المؤرخون الغربيون وغير الغربيين يرددونه.^١

فقد كان السلطان يفكر كثيرا قبل أن يقدم على نقض حكم شرعي أو مخالفة أصل من أصول الشريعة بسبب ورع السلاطين النسبي في تلك الفترة ونزاهة القضاة وصراحتهم في أحكامهم من الناحية الأخرى. وقد نجم عن ذلك أن تمتع الناس بحرية واسعة تجاه السلاطين وأمرائهم الذين كانوا يقفون صاغرين أمام سلطان القضاة وهكذا كان القضاة هم الحصن الذين من خلاله يمكن كشف تعديات الأمراء المماليك.^٢

زد على ذلك أن القضاة كانوا يباشرون وظائف إدارية مهمة أخرى كالإشراف على الأوقاف وتولى وظائف التدريس والخطابة وغيرها، وانطلاقا من الأفكار السابقة فقد كان هم السلطان الأول تعيين قضاة يمكن التفاهم معهم حتى لا ينعزل تماما عنهم وقد كان هذا أمرا صعبا في بداية عصر سلاطين المماليك نظرا لتشدد القضاة ثم أصبح أقل صعوبة مع مرور الزمن خاصة مع بدء مرحلة المماليك البحرية.^٣

وعليه كان عهد الظاهر بيبرس ومن تبعه من السلاطين مرحلة كانت فيها الدولة تستند إلى إدارة ثنائية دقيقة يشرف على شقيها المدني والحربي زعماء المماليك يعاونهم المدنيون الموظفون من قبل الدولة.^٤ وواضح أن كثيرا من السلاطين الذين خلفوا بيبرس لم يتمتعوا بغير جزء ضئيل من عبقريته في الإدارة ما عدا السلطان الناصر محمد.^٥

ولهذا كانت علاقة قاضي القضاة وثيقة مع السلطان لأنه هو الذي يعينه على القضاء حيث كان السلطان يجمع بين يديه القضاة والفقهاء ويحدثهم فيمن يصلح للقضاء، فكانوا يذكرون له بعض الأشخاص الذين لهم المكانة المرموقة وأصحاب العفة والعدل والمروءة، لأنهم هم أخبر من السلطان في أهل بلدهم وبعد ذلك يتم التعيين.^٦

^١ عصام شبارو، قاضي القضاة في الإسلام، ص ٢٠٢.

^٢ عصام شبارو، المرجع نفسه، ص ٢٠٢-٢٠٣.

^٣ أكرم حسن، دمشق، ص ٢٠٣.

^٤ برنارد لويس، العرب في التاريخ، تعريب: نبيه أمين فارس ومحمود يوسف زايد، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٤م، ص ٢٢٣.

^٥ روم لاندو، الإسلام والعرب، نقله: منير البعلبكي، ط ٢، دار العلم، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٩٩-١٠٠.

^٦ المقرئزي، السلوك، ج ٢، قسم ٢، ص ٤٤٢.

وكما أن التعيين يتم من قبل السلطان فعزل القضاة أيضا يتم من قبل السلطان، فكان تعيين القضاة الأربعة وعزلهم منوطا بإرادة السلطان وحده وقد يشير عليه أحد خاصته بتعيين قاض ولكن مرد الأمر إليه ولا يتدخل الأمراء والنواب في خصوصية القضاء.^١

وكان السلطان يختار القضاة عادة من أبرز فقهاء كل مذهب وممن اشتهروا فيه بالفضل ولذلك ترى تاريخ قضاة دمشق في تلك الحقبة يمثلون نخبة صالحة من رجال العلم والفقه ومنهم من برز في أكثر من ميدان، ويندر أن يختار قاض ليس في الصف الأول من رجال مذهبه.^٢

وقد ينتقل القاضي من قضاء دمشق إلى قضاء الديار المصرية أو العكس وهذا حسب رغبة السلطان، وكثيرا ما يكون قضاة دمشق مرشحين لقضاء مصر، كما أن السلطان كان يجمع لبعض القضاة مع القضاء وظيفة أخرى كالقاضي قطب الدين الخضير فقد جمع بين الكتابة والقضاء بدمشق في عهد الأشرف.^٣

ومن القضاة الكثير ممن عفا عن القضاء وأبعد نفسه عن هذه المؤسسة وهم يعلمون تمام العلم أن من حمل عبء القضاء فقد ذبح بغير سكين، فمنهم من رفض القضاء جملة وأباه بل، ومنهم من رضيه كارها لما رأى العدالة تقضي ذلك عليه بالرضا، ومنهم من نزه يده على أن يتناول عليه أجرا ومنهم من رعى فيه العدالة وحدها دون الاكتراث بشيء آخر.^٤

وهذا يدل على أن القاضي كان يعرف مدى علاقته بالسلطان وتدخله في شؤون القضاء، فمن المواقف المخرجة للقاضي أن يطلب السلطان أو ممثلوه أموالا للأيتام تكون تحت إشراف القاضي أو أن يقترض من أموال أحد الأوقاف، فقد طلب الناصر قلاوون من القاضي ابن الحريري أماكن موقوفة يريد أخذها استبدالا فامتنع القاضي من ذلك، فشكاه الناصر إلى ناظر الخاص* فدخل في القضية فقيه آخر وأعلن أنه لو ولي القضاء لأجرى التبدل الذي يريده السلطان فعزل ابن الحريري وولي مكانه السراج الرازي عمر ابن محمد الذي نفذ رغبة السلطان.^٥

^١ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ص ٧٢.

^٢ محمود سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٥.

^٣ المقرئ، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٧١. محمود سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٥.

^٤ إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٤٧-٤٨.

* ناظر الخاص، وموضوعه التحدث فيما يتعلق بالمستأجرات السلطانية وغيرها وما يجري مجراها.

القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٧.

^٥ السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، ص ٦٢.

كان السلطان بعد أن يولي قاضي القضاة يترك له حرية تعيين نوابه وبعض القضاة على أعمال دمشق ممن يقومون إلى جانب القضاء ببعض الوظائف الدينية كالتدريس والخطابة بالجوامع الصغيرة وغيرها.^١

بالإضافة إلى أن السلطان عندما كان يعتزل عن السلطنة كان يبلغ ذلك لقاضي القضاة ومن الأمثلة على ذلك أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما عزل نفسه عن السلطة أبلغ بذلك قضاة دمشق الذين نقلوا القرار إلى أهل دمشق وسار إلى الكرك سنة ١٣٠٩/٥٧٠٨ م.^٢ كذلك عندما كان يتولى سلطان جديد عرش السلطنة المملوكية كان يقوم بعزل قاضي القضاة وقد يبقيه في منصبه حسب رغبة السلطان الجديد ومدى علاقته بالقضاة وعلاقة القضاة به ويظهر ذلك جليا في حالة قاضي قضاة الشافعية، فالتغيير والتبديل كان يتم عنده أكثر من غيره من القضاة الثلاثة وهذا يعطينا إشارة إلى تقدم قاضي القضاة الشافعي على غيره.^٣

وعلى الرغم من تعدد القضاة، ظل قضاة الشافعية متميزون على سائر زملائهم يقدمون عليهم في مناسبات كثيرة كالمبايعات والخطابة في الاستسقاء كما كانت لهم مهام أخرى كالنظر في أموال الأيتام والمحاكمات المختصة ببيت المال.^٤ وقد روى السبكي في طبقاته في هذا الصدد ما نصه: (وأما الظاهر فقلد الشافعي يوم ولاية السلطنة ثم لما ضم القضاة إلى الشافعية استثنى للشافعية الأوقاف وبيت المال والنواب وقضاة البر والأيتام وجعلهم الأرفعين وألحق في تعيين نواب الحكم دون بقية زملائه).^٥

كذلك كان قاضي القضاة يتعرض أحيانا للمحاكمة والعزل والنفي من قبل السلطان مثل أي موظف يعينه السلطان، وعندما يكون راضيا عنه يبقيه ويعزله عندما يغضب منه، مثل: قاضي القضاة ابن خلكان حيث تم تعيينه وعزله أكثر من ثلاث مرات.^٦

وكما أسلفنا فعندما يتنازل السلطان عن الحكم، فإنه يثبت ذلك على القضاة بمصر ثم بدمشق، حيث يبايع غيره بالحكم وطبعا لا يجد القضاة مفرا من إثبات ذلك وإذا امتنع أحدهم

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤-٥. طقوش، تاريخ المماليك، ص ٢٣٢.

^٢ السيوطي، حسن المحاضرة، ص ٧٧. فيليب حتى، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: كمال اليازجي،

إشراف: جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م، ج ٢، ص ٢٧٤.

^٣ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٦٦.

^٤ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ص ٦٦، ٦٧.

^٥ السبكي، طبقات الشافعية، ج ٥، ص ١٣٥.

^٦ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٤٧.

فإنه يواجه العزل. فعندما عزل الناصر محمد بن قلاوون نفسه عن الحكم سنة ٧٠٨هـ/ ١٣٠٩م أثبت ذلك على القضاة بمصر وبويع الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير^١، ووصل كتاب الناصر إلى دمشق فأثبتته القضاة وامتنع قاضي القضاة الحنبلي من إثباته وقال: (ليس أحد يترك الملك مختاراً ولولا أنه مضطهد ما تركه فعزل وأقيم غيره)^٢.

وأحيانا كان قاضي القضاة يدفع ثمن الصراع بين السلطان والأمراء ومن الأمثلة على ذلك ما حدث سنة ٧٥٩هـ/ ١٣٥٨م حيث عزل صرغتمش، أتابك أمراء مصر، قضاة القضاة الثلاثة (الشافعي والحنفي والمالكي) بدمشق، وولى قضاء الشافعية بهاء الدين أبو البقاء السبكي وقضاء الحنفية لجمال الدين بن السراج وقضاء المالكية لشرف الدين أحمد بن شهاب الدين العراقي البغدادي ولكن سرعان ما اعتقل صرغتمش فرسم السلطان الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد في سلطنته الثانية (٧٧٥-٧٦٢هـ/ ١٣٥٤-١٣٦١م)، والواقع فإن الأمير صرغتمش كان قد ازداد نفوذه بدرجة كبيرة ذلك أن السلطان الملك الصالح صلاح الدين ابن محمد بن قلاوون (٧٥٢-٧٥٥هـ/ ١٣٥١-١٣٥٤م)، قد منحه حق تولية الولاية والقضاة متنازلاً بذلك عن حقوقه واختصاصاته واستمر صرغتمش متنفذاً في سلطة حسن بن الناصر حتى عزل^٣.

وقام السلطان بعدها بإعادة قضاء الشافعية لتاج الدين السبكي والحنفية لشرف الدين الكفري في حين استمر شرف الدين العراقي على قضاء المالكية، لأن السلطان هو الذي كان قد سيره من مصر لتقلد قضاء دمشق^٤.

ومن الأمور التي كان يتعرض لها قاضي القضاة أحيانا النفي ومن الأمثلة على ذلك ما حدث سنة ٧٦٠هـ/ ١٣٥٨م حين أمر السلطان الناصر أبو المحاسن بنفي قاضي القضاة بهاء الدين أبي البقاء الشافعي من دمشق إلى طرابلس بلا وظيفة فشق عليه ذلك وعلى أهله وتغمم له الكثير من الناس وسافر وقد أذن له في الاستجابة في جهاته، فاستتاب ولده الكبير عز الدين^٥.

^١ الجاشنكيرية: موضوعها التحدث في أمر السماط مع الأستاذار ويقف على السماط مع استادار الصحبة وأكبرهم يكون من الأمراء. انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢١.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٤٧-٤٨.

^٣ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦١-٢٦٢.

^٤ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦٢.

^٥ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦٦.

ومن الأمثلة كذلك ما حدث سنة ٥٧٦١هـ / ١٣٥٩م حيث عين قاضي القضاة بهاء الدين أبو البقاء من طرابلس بمرسوم شريف سمح له بالعودة إلى دمشق على وظائفه، فتلقاه كثير من الناس أثناء رجوعه.^١

وهكذا نلاحظ أن من يعطي السلطة يستطيع أن يأخذها، فقاضي القضاة يعينه السلطان أو نائبه بمرسوم من الأول، ويقوم بعزله، وبذلك أصبحت صلاته مرتبطة بالسلطان من حيث التعيين، وأثناء القيام بواجباتهم، بالإضافة إلى عزلهم عن منصب القضاء.

وكان السلطان أحيانا يتدخل في أحكام قضاة الشرع ويعنفهم خاصة إذا لم يقضوا بحكم يرضيه، ومن الأمثلة على ذلك أنه عندما أخذ السلطان الظاهر بيبرس في الاستيلاء على أملاك دمشق اعترض القضاة على ذلك وكتبوا له دون استجابة من جانبه كما أن السلطان كان له الحق في مصادرة أملاك المتهمين كبارا وصغارا دون اللجوء إلى حكم قضائي، فإذا ما اتهم لديه أحد أمر بالقبض على أملاكه.^٢ وكان ذلك من دواعي الخلاف بين القضاة والسلطين.

علاقة قاضي القضاة بالنائب على دمشق:

في أيام المماليك كانت سلطة اختيار كبار الموظفين يمارسها إما السلطان مباشرة أو نائبه، ولم تكن دمشق لتتخذ عن ذلك فجميع أصحاب الوظائف الذين كانوا يشرفون على النشاطات المختلفة ويدبرون أمور المدينة كانوا موظفين تعينهم الدولة.^٣ كانت نيابة دمشق أعظم النيابات المملوكية وكان النائب بدمشق من أعظم النواب، ولا يتفوق عليه في الأهمية بعد السلطان إلا نائب السلطنة في مصر.^٤ وكان نائب دمشق هو المسؤول عن إدارة النيابة وهو ممثل السلطان فيها ويده تفويض من السلطان نفسه، وكان تنفيذ أحكام الشرع في دمشق من عمل القضاة. وكان تنفيذ أحكام الشرع في أنحاء المدينة من عمل القضاة الذين كانوا يقومون بذلك تحت إشراف قاضي قضاة المذهب الذي كان يجلس مع النائب في دار العدل.^٥

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٦٨.

^٢ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٥٣.

^٣ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٥١.

^٤ إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٥٤.

^٥ نقولا زيادة، دمشق، ص ١٥٥.

كان تيسير الحياة في نيابة دمشق أمراً صعباً خاصة في فترات الاضطراب السياسي، عندما كانت المدينة تخلو ممن ينظر في أمرها بسبب هرب واليها أو اختفائه. ويحدث أحياناً إبان فترات الاضطرابات أو هجوم عنيف، أن يجتمع بعض أعيانها مثل القضاة ويهتمون بقضاياها وإدارتها وخير مثال على ذلك ما حدث عند نهاية سنة ٦٩٨هـ / ١٢٩٩م حين قام خان مغول فارس غازان بقيادة حملة كبيرة لغزو بلاد الشام وانضم إليه الملك هيثوم الثاني ملك أرمينيا، وكان الخان المغولي مدفوعاً في حملته بهدف تحقيق طموحات المغول السياسية بالاستيلاء على بلاد الشام وتحطيم الروابط بين المماليك وبين أعدائهم مغول القبيلة الذهبية في بلاد القبجاق.^١

وعندما وصل غازان حدود بلاد الشام، خرج السلطان الناصر محمد بن قلاوون ودخل دمشق سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م، ثم تابع مسيره شمالاً حتى التقى بالمغول في مرج المروج شرقي حمص حيث انهزم المماليك وفر السلطان إلى دمشق.^٢ وقد شجع هذا الانتصار غازان لمواصلة الزحف نحو دمشق ولما علم أهل المدينة بذلك خرج العلماء والقضاة وأعيان المدينة للاجتماع بـ (غازان) وطلب الأمان للمدينة، وكان من بين الوفد قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية وقابلوا غازان في النبك.^٣ فأخبرهم غازان بأنه أرسل أماناً مع بعض رسله إلى أهل دمشق وعادوا أدرأجهم وعقد اجتماع في اليوم التالي في المسجد الأموي وتلا فيه رسول غازان كتاب الأمان.^٤

وصل غازان إلى دمشق في ربيع أواخر سنة ٦٩٩هـ / كانون الثاني ١٣٠٠م، وخطب له على منابر دمشق، وكان ذلك إيذاناً بخضوع بلاد الشام لسيطرة المغول، وعن رجوع غازان إلى بلاده، تاركاً واليه على بلاد الشام الذي نقض الأمان وياشر في جمع الأموال حتى عجز كثير من أهل دمشق عن دفع ما فرض عليهم، وقام قضاة دمشق بعبء كبير في تحريض الناس على المغول في هذه الفترة، كما يذكر ابن كثير أن بعضهم سار لنائب دمشق وحرص الأمير علم سنجر المنصوري في مقاومة غازان ورجاله.^٥

^١ محمد طقوش، تاريخ المماليك، ص ٢٣٩.

^٢ النويري، نهاية الأرب، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

^٣ النبك: قرية من حمص ودمشق. انظر: الحموي، ج ٥، ص ٢٥٨.

^٤ إحصان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٥٤.

^٥ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦٥.

ولم تكن العلاقة بين نائب السلطنة وقاضي القضاة دائماً طيبة، وكان الأمر يصل أحياناً إلى محاكمة قاضي القضاة نفسه إذا ما وقف نائب السلطنة ضده. وكانت المحاكمة تدور بدار السعادة في دمشق حيث يعقد نائب السلطنة مجلساً حافلاً بالقضاة وأعيان المفتيين من سائر المذاهب ومثال على ذلك الخلاف الذي وقع بسبب تشديد قاضي القضاة ابن جملة الشافعي على الشيخ الظهير الذي تسلمه أعوان ابن جملة وطاقوا به البلد على حمار وضربوه في رمضان سنة ٥٧٣٤هـ / ١٣٣٤م.^١

وانعقد المجلس بدار السعادة ولم يأذنوا لابن جملة بالجلوس إلا بعد ساعة من وقوفه إلى جانب الشيخ الظهير في طرف الحلقة وادعى الشيخ عليه عند بقية القضاة انه حكم فيه لنفسه واعتدى عليه في العقوبة. وقد كان واضحاً أن نائب السلطنة كان إلى جانب الشيخ الظهير ضد قاضي قضاة الشافعية، وهذا ما أدى إلى صدور حكم القاضي شرف الدين الملكي بفسقه وعزله وسجنه، فنقل ابن جملة إلى سجن القلعة بعد سنة ونصف من توليه القضاء، وقد أخطأ ابن جملة في حكمه على الشيخ الظهير قال مصيره إلى هذا رغم أنه كان يباشر القضاء بصراحة وشهامة وإقدام ونزاهة.^٢

من هذه القصة يتبين لنا أن نائب السلطان عندما كان يغضب من قاضي القضاة كان يساعد على عزله ويكتب بذلك إلى السلطان ولا يجروا النائب بعزله من تلقاء نفسه وإنما عن طريق السلطان نفسه حتى لا يتعرض هو نفسه للعزل.

ومن النواب الذين جلسوا في دار العدل للقضاء والنظر في القضايا المرفوعة إلى القضاة الأمير عز الدين أيمن الظاهر بيبرس والأمير سلاار المنصور عن السلطان الناصر بن قلاوون.^٣ كما أن النائب كان يتدخل في الحالات التي يختلف فيها القضاة حول موضوع معين، وكان تدخل النائب في هذه الحالة يأخذ بشكل عقد جلسة حكم فإن لم تحل المشكلة فإن النائب كان يرفعها إلى السلطان.^٤

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦٥.

^٢ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٦٦.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٥.

^٤ أكرم حسن، دمشق، ص ٢١٥.

ويفهم من تتبع أخبار نيابة دمشق أن النائب كان يتمتع أحيانا بنوع من السلطات القضائية التي تشمل حقه في تأييد أحكام الإعدام والسجن والمصادرة وغيرها التي كان يصدرها قاضي القضاة، وقد خول النواب لأنفسهم هذا الحق رغبة منهم في إيقاف جرائم القتل والسرقة التي كانت تعكر صفو الأمن في المدينة.^١

وكان القاضي في دائرته هو المتصرف الوحيد في شؤون القضاء وتعرض عليه جميع القضايا على اختلاف أنواعها سواء أكانت جنائية أم مدنية، ويدخل في اختصاصه النظر في عقود الزواج والبيع والإجارة والوصية ورعاية بيت المال ونظر الأوقاف والعناية بشؤون الصلاة والزكاة والصوم وما إلى ذلك من شؤون الدين وهو يقضي في كل ذلك حسبما يرتئيه فقهه وعلمه وذكاؤه وبعدها يأتي دور النائب في التنفيذ.^٢

وبوجه الإجمال فإنه ما لم تأت أوامر صريحة من السلطان فإن نائب دمشق لم يكن يجرؤ على إهانة قاض أو ضربه أو عزله كما يحق للسلطان، مما يشير بصفة عامة إلى أن سلطة القاضي لم تكن أضعف من سلطة النائب.^٣

ولقد كان القضاة من جهتهم يحرصون أحيانا على مسيطرة النائب في بعض الأمور تدعima لمركزهم وعلى هذا فقد كانت تتخلل العلاقات بين الطرفين حالات من التفاهم وغالبا ما يتم ذلك عندما يكون القاضي نزيها وعفيفا وليس للنائب مأخذ عليه.^٤ فقد ركب القاضي الشافعي مع حاجب الحجاب وبعض الشيوخ وأراقوا خمرا كثيرة، واضطر أحد الأمراء المماليك إلى الاعتذار من القاضي حيث "تاب وأناب" لأنه له علاقة ببعض الخمرات التي ضبطت.^٥

وكان من مظاهر الود التقليدية الهدايا التي كانت تقدم للقضاة عند دخول النائب الجديد ومباركة هؤلاء له أول مجيئه وفي الأعياد والمناسبات وجلسهم مع النائب للحكم في دار العدل، كما كان النائب يقوم أحيانا بالإصلاح بين القضاة إذا اختلفوا في أمر من الأمور.^٦

^١ أكرم حسن، دمشق، ص ٢٠٧. البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٣٤٤.

^٢ محمود سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٥٩.

^٣ أكرم حسن، المرجع السابق، ص ٢١٠.

^٤ أكرم حسن، المرجع نفسه، ص ٢١٠.

^٥ أكرم حسن، دمشق، ص ٢١٠.

^٦ أكرم حسن، المرجع نفسه، ص ٢١٠.

كذلك عندما كان يتولى أحد القضاة منصبه كان يتولى قراءة التقليد (العهد) أحد كبار العلماء وأحياناً يتولاها نائب القاضي وتقرأ أمام النائب في دار السعادة لكي يتم معرفة القاضي الجديد وعزل من سبقه، لأنه كما أسلفنا لا يحق للنائب تعيين القضاة أو عزلهم وإنما مرجع ذلك إلى السلطان.^١

وكان يطلق على نائب السلطنة أحياناً -كافل المملكة^٢- وقد صدرت من قبل السلاطين عدة مراسيم سوف نورد نصاً منها يدعو فيه السلاطين إلى احترام القضاة والشعب والوعي بالمهام الملقاة عليهم وألا يترك نائبه وبقية الموظفين في غموض أو تتداخل صلاحياتهم ويذكره بأهمية الشرع الشريف وضرورة مراعاة أحكامه.^٣

وهذه نسخة تقليد بكفالة السلطنة بالشام (دمشق) كتب به للأمير يلغيا بن عبد الله اليحياوي الناصري سيف الدين^٤ وهي : "الحمد لله مجري الأقدار برفعة الأقدار ومثري آمال من حسنت له في خدمتنا الآثار بمواهب العطايا والإيثار وممري غروس نعم أوليائنا التي رعى عهداً عماد سحب جودنا الغزار جاعل أصفياء مملكتنا الشريفة كل حين في ازدياد ومانح المخلصين في خدمتنا مزيد الإسعاف والإسعاد وفاتح أبواب التأييد بسيوف أنصارنا التي لا تهجع في الأعماد.^٥

نحمده على مواهب نصره ونشكره على إدراك المآرب من جوده الذي يعجز لسان القلم عن حصره ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تؤيد قائلها في مواقفه وتجمع له من خير الدنيا بين تالده وطارفه ونشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي هدى الله به هذه الأمة من الضلال وفضل به المجاهدين حيث جعل الجنة تحت ما لسيوفهم من ظلال صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه صلاة لا انفصام لعروبته ولا انفصال ولا انقضاء لأسبابها ولا زوال وسلم تسليمًا كثيراً.^٦

^١ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٥٥-١٥٦.

^٢ البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ٣٤٤.

^٣ محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي (ت ٦٥٦ / ٩٢٢ هـ)، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣ م، ص ٣٠.

^٤ المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٥٥. العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤٣٦.

^٥ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ١٨.

^٦ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨.

أما بعد، فإن أولى من انتدب لحفظ ممالك الإسلام وأتمن على صونها بعزمه الذي لا يسامي ولا يسام وأسند إليه من أمور الرعايا بأجل الممالك ما يقضي بمزيد التكريم واعتمد على صيانتته وديانته لما شهد الاختبار بأنه أهل للتقديم وجربت الدول مخالصته وتحقق الذي بلغه من العز غايته وأثبت على حسن سيرته وسيرته سوابق خدمه وشكر اهتمامه في المخالصة التي أعربت عن عزمه ففاق أشباهها وأنظارا.^١

وكفل الممالك الشريفة الحلبية والحموية (أي أنه كان نائب قبل ذلك في حلب وحماة ثم أصبح نائب في دمشق) فأيدها أعوانا وأنصارا وبسط فيها من العدل والإنصاف ما أعلى له شأنًا ورفع له مقداراً وسلوك فيها مسلماً شنف أسماً وشرف أبصاراً، ولما كان المقر الكريم (إلى آخره) هو صاحب هذه المناقب وفارس هذه المقانب ونير هذه الكواكب، كم أبهج النفوس بماله من عزم مشكور وحزم ماثور ووصف بالجميل موفور.

فلذلك رسم بالأمر الشريف لا زال السيف أوليائه مرهفاً ولا برح لأخصائه مسعداً ومسعفاً أن تفوض إلى المشار إليه نيابة السلطنة الشريفة بالشام المحروس، على أجمل عوائد من تقدمه في ذلك وأكمل قواعده، فليتناول هذا التقليد الشريف بيد لم يزل لها في الولاء الباع المديد الطويل ويتلق هذا الإحسان بالشكر الذي هو بدوام النعمة خير كفيلاً.^٢

ويضاعف ما هو عليه من اهتمام لم يزل منه مألوفاً واعتزام إذا لاقى غيره مهماً واحداً لاقى هو ألوفاً ويمعن النظر في مصالح هذه المملكة الشامية المحروسة ويعتمد من حسن تدبيره ما تغدو ربوعها بحسن ملاحظته عامرة مانوسة وهو يعلم أن العدل من شيم دولتنا الشريفة وسجية أيامنا التي هي على هام الجوزاء ضيقة فليسلك سننه ويتبع فرضه وسننه ويعلم أن عدل سنة خير من عبادة ستين سنة ولينشر على الرعايا ملابسه الحسنة.^٣

ويعظم الشرع الشريف وحكامه ويعين الإقطاعات لمن يستحقها من الأيتام أو يوجب الاستحقاق إكرامه والله تعالى يجعل السعد خلفه وأمامه ويؤيده تأييداً يبلغه مراده من النصر ومرامه إن شاء الله تعالى.^٤ وهذا يدل على نصحه المباشر على جعل علاقته أي النائب علاقة حسنة بالقضاة.

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ١٩.

^٢ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩.

^٣ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩.

^٤ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩-٢٠.

علاقة قاضي القضاة بصاحب الشرطة والمحتسب:

إن المصادر المعاصرة لا تسعفنا في توضيح العلاقة بين قاضي القضاة وصاحب الشرطة والمحتسب في العصر المملوكي الأول.

والواقع ، فإن الشرطة في الأصل تابعة للقضاء لأن المراد بها تنفيذ أحكام القضاة وفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم وإقامة التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة ومساعدة القاضي في إثبات الذنب على مرتكبه وإقامة الحدود كحد الزنا وحد شرب الخمر لكن الشرطة ما لبثت أن استقلت وانفصلت عن القضاء بمرور الوقت وأصبح ينفرد بها موظف يعينه النائب يسمى صاحب الشرطة، وله أعوان يساعدونه في أداء مهامه.^١

اعتبر المماليك وظيفة صاحب الشرطة من أهم الوظائف في عصرهم؛ بل إنها صارت إحدى الوظائف العسكرية التي تتفق مع طبيعتهم العسكرية^٢ وعرفت هذه الوظيفة منذ بداية عهد المماليك باسم الولاية^٣، كما عرفت أيضاً باسم ولاية الشرطة.^٤ وكان متولي هذه الوظيفة يعرف بأسماء عديدة منها: والي الشرطة^٥، أو صاحب الشرطة^٦ وغيرها.

وكانت الشرطة من أجل الوظائف وأعظمها في عهد المماليك.^٧ وقد قام صاحب الشرطة بوظائف عديدة منها: تنفيذ الأحكام الشرعية والحدود السياسية لاستقرار الأمور^٨، وكان والي أو النائب هو الذي يعين صاحب الشرطة لينفذ أوامره.^٩ ويلاحظ أن منصب صاحب الشرطة في دمشق تولاها أشخاص من بعض الأسر المعروفة في المدينة مثل آل

^١ أنور الرفاعي، الإسلام، ص ١٤٩-١٥٠.

^٢ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٢، ج ٥، ص ٤٥٠. أحمد ناصف، الشرطة، ص ١٣٤.

^٣ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣. السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٣١.

^٤ المقرئزي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٣. أحمد ناصف، المرجع السابق، ص ١٣٤.

^٥ القلقشندي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٣. حسن الباشا، الفنون والوظائف، ج ٢، ص ٦٨٢.

^٦ ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٥١. السيوطي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣١. أحمد ناصف، المرجع السابق، ص ١٣٤.

^٧ محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط ١، حققه: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب، القاهرة، ج ١، ص ٢٨٦ وما بعدها.

^٨ ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٥٢. القلقشندي، المصدر السابق، ج ٨، ص ٣٠٤.

^٩ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ٢٩. أحمد ناصف، المصدر السابق، ص ١٤٢.

الكردي وآل الكوراني. وممن وردت أسماؤهم في حوادث متصلة بقضاء المدينة، أيوب نجم الدين الكردي الذي تولى المنصب سنة ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م، وعاصر نائب السلطنة العادل تتكنز (سيف الدين) وقاضي القضاة تقي الدين السبكي. ومن أصحاب الشرطة في دمشق أيضاً بهاء الدين الكردي الذي تولى المنصب سنة ٧٨٠هـ / ١٣٧٩م.

وفيما يخص العلاقة بين الشرطة والقضاء تحدثنا عن القضاء وقلنا أنه وظيفة من الوظائف الدينية بل إنه أسماها وأرفعها لأنه يحاط بالهيبة ويكرم بالإجلال.^١ فمرتبة شريفة ومنزلته رفيعة فلا فوقها مرتبة ولا توجد أوفى منها ونعتبرها من أجل المراتب إذا ما استجمعت شرائطها فمتوليها هو القائم على تقرير أحكام الله على خلقه.^٢

وقد قام النظام القضائي في الإسلام على أساس التطبيق العملي لمبدأ "العدل أساس الملك" فإن صلح القضاء عمت العدالة وأمن الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم^٣، وقد تمتع القضاء بمكانة لا تتمتع بها وظيفة أخرى^٤ كما ذكر السيوطي أن منصب القضاء اعتبر بمنزلة المصباح الذي به يستضاء به أو بالعين التي عليها تعتمد الأعضاء.^٥ قال تعالى: "فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم".^٦

وكما ذكرنا، فإن من أعمال القاضي الفصل في المنازعات بما تحكم به الشريعة وفض الخصومات^٧، واستيفاء الحقوق ممن بطل بها وإيصالها إلى مستحقها بعد ثبوت استحقاقها^٨، والنظر في الأوقاف لحفظ أصولها وتنمية فروعها وصرفها في سبيلها^٩، وتزويج الأيامي بالأكفاء إذا عد من الأولياء ودعين إلى النكاح.^{١٠} والحكم بالحدود الشرعية على

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٧٨. أحمد ناصف، الشرطة، ص ٢٤٣.

^٢ آدم متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٩٨. عطية مشرفة، القضاء، ص ١٥٣.

^٣ أحمد ناصف، المرجع السابق، ص ٢٤٣. العدوي، النظم الإسلامية، ص ٢٨٧.

^٤ العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١٠٣.

^٥ السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٥٤.

^٦ سورة المائدة، آية ٤٨.

^٧ العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١٠٣. القلقشندي، المصدر السابق، ج ٥، ص ٤٥١.

^٨ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٥٦.

^٩ القلقشندي، المصدر السابق، ج ١١، ص ٩٦. جمال الدين سرور، دولة الظاهر بيبرس، ص ١٣٣.

^{١٠} علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص ٣٧٥.

مستحقها والإشراف على تنفيذها في كثير من الأحيان^١. كما كان له النظر في أمور عديدة مثل: الإشراف على المباني والطرق وتنظيمها والإشراف على أحوال اليتامى والمحجور عليهم^٢.

وكان له الإشراف على الأحباس وعلى المسجونين^٣، ومتابعة ولاية أمور المسلمين^٤، مما سبق يتضح لنا أن مهام القاضي تهدف أساساً إلى إقامة العدل وإعطاء كل ذي حق حقه حتى تتحقق الثمرة المرجوة من وظيفته وهنا نبين أوجه التشابه والاختلاف بين الشرطة والقضاء، فلقد أدركنا تقارب وظيفتي القضاء والشرطة لدرجة أن شخصاً واحداً يمكن أن يجمع بين الوظيفتين وقد تتفق الشرطة مع القضاء فيما يلي :

١- النظر في الأوقاف. ٢- الإشراف على الأحباس. ٣- الإشراف على الطرق ومنع المضايقات فيها وتنظيم المباني. ٤- الإشراف على السجون. ٥- الإمامة في الصلاة والمشاركة في الاحتفالات^٥.

ويزيد القضاء على الشرطة فيما يأتي :

- ١- الفصل في المنازعات بما تحكم به الشريعة.
- ٢- استيفاء الحقوق طبقاً لتعاليم الإسلام.
- ٣- تزويج الأيتام والإشراف على أموال اليتامى والمحجور عليهم.
- ٤- الإشراف على ولاية أمور المسلمين.
- ٥- الحكم بالأحكام الشرعية والإشراف على تنفيذها في كثير من الأحيان.
- ٦- الخطبة في المساجد (المسجد الأموي) والتدريس في المدارس^٦.

وتختلف الشرطة عن القضاء فيما يلي :

- ١- تنفيذ الحدود الشرعية والسياسية التي يأمر بها القاضي أو نائبه السلطان.

^١ أحمد ناصف، الشرطة، ص ٢٤٦.

^٢ أحمد ناصف، المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

^٣ العدوي، النظم الإسلامية، ص ٢٩٥. سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٧٨.

^٤ سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٣٧٨.

^٥ أحمد ناصف، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

^٦ أحمد ناصف، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

- ٢- القضاء على الفتن والثورات.
 - ٣- خلافة الوالي في حكم الولاية.
 - ٤- حماية القضاء وحماية جهازه الإداري.
 - ٥- الإشراف على حماية الأفراد الزائرين للنيابة.
 - ٦- مراقبة الأبواب.
 - ٧- الطواف في المدينة وتفقد أحوالها.
 - ٨- الحفاظ على الحالة الداخلية.
 - ٩- التصدي للزعر والحرافيش وغيرهم من المشاغبين الأهلية.
 - ١٠- معاقبة موظفي الدولة ومصادرتهم طبقاً لأوامر القاضي.
 - ١١- التصدي للحرائق وإطفائها.^١
 - ١٢- هدم الأبنية المحترقة.
 - ١٣- جمع الأخبار وإطلاع الحاكم عليها.
 - ١٤- القبض على المجرمين ومدمني الخبائث ومعاقبتهم.
- من خلال ما تقدم نجد أن هناك تقارباً في أعمال كلا الطرفين وإن كان كل واحد منهم يختص في عمله، كما ويكمل عمل كلا منهما عمل الآخر، خاصة وأن صاحب الشرطة يقوم في تنفيذ أوامر قاضي القضاة فيما يتعلق بسجن المتهمين.^٢

^١ أحمد ناصف، الشرطة، ص ٢٤٧-٢٤٨.

^٢ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٣٢٦. نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٥٤.

العلاقة بين القضاء والحسبة :

الحسبة: (هي وظيفة جلية رفيعة الشأن وموضوعها التحدث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحدث على المعاش والصنائع والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشتة وصناعاته وولايتها على النائب بتوقيع كريم ولا مجلس لمتوليها بدار العدل كما يجلس محتسب القاهرة بدار العدل في الديار المصرية، وإليه ولاية نواب الحسبة بجميع أعمال دمشق).^١

والحسبة نشأت منذ رسول الله حيث كان أول محتسب إذ نهى عن الغش حين قال: "من غشنا ليس منا"، وبعض المؤرخين يجمع على أن الحسبة نشأت في العهد العباسي منذ أبو جعفر المنصور.^٢ والحسبة خادمة لمنصب القضاء، وكانت الحسبة تجمع أحيانا إلى منصب آخر غير القضاء فنجم الدين الأنصاري كان سنة ٢٥٧هـ/١٢٥٨م وكيل بيت المال في دمشق بالإضافة إلى أنه كان محتسبا.^٣

ومن أعمال المحتسب: مراقبة التجار وأرباب الحرف ومراقبة الأسعار والموازين والمنكرات الاقتصادية ومراقبة الأخلاق العامة كمنع شرب الخمر علنا ومحاربة البدع والفسقة ومراقبة العبادات والاطلاع على الأبنية والطرقاات وغيرها من أعمال.^٤ ومراقبة الموازين والمكايل وما إليها ومراقبة الفنادق والخانات والحمامات ونظافة البلد.^٥

كما وينبغي عليه أن يتردد إلى مجالس القضاة والحكام ويمنعهم من الجلوس في الجوامع والمساجد للحكم بين الناس فرما دخل الرجل الجنب والمرأة الحائض والصبي ومن لا يتحرز من النجاسة وترتفع بها الأصوات ويكثر فيها الناس ولهذا تم تأسيس دار العدل التي كان القضاة يحكمون بها يوم الاثنين والخميس من كل أسبوع وباقي الأيام كانوا يحكمون في المدارس.^٦

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠٠. البقلي، التعريف بمصطلحات، ص ٣٠٢.

^٢ أنور الرفاعي، الإسلام، ص ١٧٣. جرجي زيدان، التمدن الإسلامي، ج ٣، ص ٢٤٢.

^٣ أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٤.

^٤ محمد بن أحمد بسام المحتسب، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، حققه: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م، ص ١٨٣.

^٥ مصطفى مراد الدباغ، الموجز، ص ١٠٤.

^٦ ابن بسام، المرجع السابق، ص ٢١٣.

وكان من حق المحتسب إتلاف البضائع الفاسدة وإراقة الخمر وحبس المخالفين وله أعوان مثل القاضي^١ وهنا تتدرج تحت عمله الأساسي وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم وكثير من الأمور الدينية هو مشترك بين ولاية الأمور فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته.^٢

وكل هذه الأمور السابقة تدلنا على أن الحسبة تقوم على أساس ديني والواقع أن المسلمين حرصوا دائما على استلهم نصوص الشريعة وروح الإسلام فيما يتخذونه من نظم إدارية ومعيشية ولعل أبرز الأسس التي تقوم عليها النظم الإدارية الإسلامية هي أساس العدالة أو فكرة العدالة كما نص عليها الإسلام.^٣

واستمر المحتسب في العصر المملوكي بالإشراف على أهل الذمة وبأخذهم بالقيود الشرعية كلما دعت الحاجة إلى ذلك لأن كثير منهم دخل في وظائف الحكومة ومراقبة النساء في لباسهن وظهورهن بالمظهر اللائق في المجتمع ومنعهن من التبرج والزينة وحدث ذلك عندما أمر السلطان بدر الدين أبو المعالي حسن الأمير منجك سنة ٧٥١هـ / ١٣٥١م لمنع النساء من الانتدفاع وراء القمصان الجرارة.^٤

كما أن المحتسب في عهد المماليك كان يحضر مع القضاة ونواب القاضي لرؤية شهر رمضان، ويسير المحتسب في موكب حافل وأمامه الفوانيس والمشاعل^٥ ولهذا رتبها بعض المؤرخين ضمن وظائف الدولة الدينية فجعلها ابن خلدون في المرتبة الخامسة ضمن الوظائف الدينية بعد الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد^٦، أما القلقشندي فجعلها ثالث الوظائف الدينية بعد قضاء العسكر وإفتاء دار العدل.^٧

^١ محمد حسين محاسنة، النظم الإسلامية، مراجعة: عصام إبراهيم شحادة، وتصحيح: إسماعيل حسين محاسنة، ط١، دار الكتاني، إربد، ١٩٩١م، ص ٩٧.

^٢ تقي الدين أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ / ١٣٢٧م) الحسبة في الإسلام، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٨.

^٣ ابن تيمية، المصدر السابق، ص ١٥.

^٤ المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٩. سهام مصطفى أبو زيد، الحسبة في مصر الإسلامية (من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦، ص ٩١.

^٥ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٠٧. سهام مصطفى، الحسبة، ص ٩٤.

^٦ ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ١٩٥.

^٧ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٠٤، ٢٠٧. سهام مصطفى، المرجع السابق، ص ١٤١.

ومن هنا تظهر علاقة القضاء بالحسبة حيث قام القضاء والحسبة في العصور الإسلامية بدور نبيل في صون كيان الهيئة الاجتماعية والجماعة الإسلامية وقد بلغا في هذا العهد من القوة والصيانة بحيث كان المحتسبون يوجهون نصائحهم إلى الحكام والولاة كما حرص بعض الولاة على حضور مجالس القضاة أحيانا.^١

كما كان بين القضاء والحسبة من الصلات ما جعل منهما سويا دعامة قوية للعدالة يضاء بهما طريق المثل العليا وإذا كان القضاء بطبيعته يقوم على الأناة والتدقيق في الحكم على حين أن الحسبة تتميز بسرعة الحسم فهما مع ذلك ليسا ضئيلي الشأن لا سيما إذا اجتمعا معا في أيدي أمينة دينية.^٢

بعد أن تعرضنا لمهام الحسبة نجد أنها وظيفة دينية تعمل على إقامة العدل؛ ولذا فإنها تتفق مع القضاء بل يعتبرها بعض الفقهاء وبعض الباحثين المحدثين واسطة بين القضاء والمظالم.^٣ ونود هنا لما سبق أن نعرض العلاقة بين الحسبة والقضاء فنجد أن الحسبة موافقة للقضاء على وجهين هما:

١- جواز سماع الدعوة.

٢- إلزام المدعي عليه للخروج من الحق الذي عليه.^٤

ونجد الحسبة مقصورة في مهامها عن القضاء في أمرين هما:

١- قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجية في ظواهر المنكرات التي تعرض.

٢- إنها مقتصرة على الحقوق المعترف بها، فإما ما يندخله التجادل والتناكر فلا يجوز للحسبة النظر فيه لأنها تحتاج إلى تحقيق متأن.^٥

ونجد الحسبة أيضا تزيد على القضاء في مهامها في وجهين هما:

١- أن لصاحبها حق التعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف وما ينهى عنه من المنكر وإن

لم يحضره خصم عكس القاضي لا بد من حضور الخصم.

^١ سهام مصطفى، الحسبة، ص ٢١٧.

^٢ سهام مصطفى، المرجع نفسه، ص ٢١٧-٢١٨.

^٣ ابن تيمية، الحسبة، ص ١٨. ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ١٩٧. سهام مصطفى، المرجع نفسه، ص ٢٣٥.

^٤ أحمد ناصف، الشرطة، ص ٢٣٧.

^٥ سهام مصطفى أبو زيد، المرجع السابق، ص ٢١٩. أحمد ناصف، المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

٢- لمتولي الحسبة طلاقة في السلطة وقوتها ما ليس للقضاء لأن الحسبة موضوعة للرغبة أما القضاء فموضوع للمناصفة. فالقضاء يميل إلى الأناة والتدقيق في الحكم أما المحتسب فيميل إلى الشدة والسرعة في التطبيق.^١

مما سبق يتضح لنا تقارب مهام كل من صاحب الشرطة والمحتسب والقضاء نجد أن تلك الوظائف الثلاثة وغيرها وضعت لنشر العدل واستتاب الأمن وإعطاء كل ذي حق حقه ولقد وضعت حدود وزواجر لمن يخرج عن التزامات وظيفته ويقصر في أداء مهامه وهذه الوظائف الثلاثة تشترك في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة العدل بين الناس ورفع الظلم والمعاناة، وقد لاحظنا أنه من الممكن الجمع بين وظيفة وأخرى من تلك الوظائف لشخص واحد بمعاونة مساعدين له، لكن هذه الوظائف الثلاثة وجدت في دمشق خلال العصر المملوكي الأول.^٢

لم يعرف المماليك قضاء المظالم بالصورة التي وضحت في العصر العباسي لكن يبدو أن المصادر توضح أن هناك بعض القضايا التي كانت تصعب على القضاة مما اقتضى تدخل النائب أو السلطان أثناء وجوده في دمشق. ويبدو أن نظرة المماليك تبدلت على أنهم طبقة خاصة لا تساوي طبقة أهل البلاد المحلية جعلت سلاطينهم يبتعدون عن إدخال قضاء المظالم.^٣

ونورد هنا نسخة تقليد لصاحب الحسبة ودعوة السلطان فيها لعلاقته بالقضاة وهي: (الحمد لله مجدد النعم في دولتنا الشريفة لمن ضفت عليه ملابسها ومضاعف المنن في أيامنا الزاهرة لمن سمت به نفائسها ومولي الآلاء لمن بسق غرسها يده فزهت بجماله ثمراتها وزكت مغارسها. نحمده على نعمه التي تونس بالشكر أوانسها وتؤسس على التقوى مجالسها ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ... وبعد،^٤

فإن أولى من أمضي له ما كان به أمر ورسم وجدد له من المناصب الدينية ما عرفه به من قبل ووسم وأثبت لترقية ما حتم له به من المراتب السنية بمقتضى الاستحقاق وحكم من

^١ سهام مصطفى، الحسبة، ص ٢١٩-٢٢٠. أحمد ناصف، الشرطة، ص ٢٣٧.

^٢ أحمد ناصف، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

^٣ شمس الدين أحمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٥، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٤٢٢.

^٤ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٨.

رقت أوامرنا له حلة منصب يجدها الإحسان، ولما كان فلان هو الذين تحلى من إحساننا بما يأمن معه سعيد رتبته من العطل، ونري من عرق بناء رجاء أمله أننا نتعاهد سقيا آمال الأولياء والخدم.^١

فلذلك رسم... لا زال بره شاملاً وبدره في أفق الإحسان كاملاً أن يفوض إليه نظر الحسبة في دمشق ويستمر في ذلك على حكم التوقيع الشريف الذي بيده : لما سبق من اختيلره لذلك واصطفائه وادخاره لهذا المنصب من كفاة أعيانه، وتجميل به من نزاهة أشرقت في أفق صعودها إلى الرتبة الجليلة سعودها واتصف به من كمال معرفة نُجزت له به في مطالب المناصب وعودها.^٢

فليباشر ذلك معطياً هذه الوظيفة من حسن النظر حقها، محققاً بجميل تصرفه أولوياته وسبقها وليكن لأمر الأقوات ملاحظاً وعلى منع ذوي الغدر من الاحتكار المضيق على الضعفاء محافظاً وعلى الغ في الأقوات مؤدباً.^٣

ولإجراء الموازين على حكم القسط مرتباً ولمن يرفع الأسعار لغير سبب رادعاً ولمن لا يزعه الكلام من المطففين^٤ بالتأديب وازعاً ولقيم الأشياء محرراً ولقانون الجودة في المزروع والموزون مقرراً.^٥

ولذوي الهيئات بلزوم شرائط المروءة أخذاً وعلى ترك الجمع والجماعات لعامة الناس مؤاخذاً ولتقوى الله تعالى في كل أمر مقدماً وبما يخلصه من الله تعالى لكل ما تقع به المعاملات بين الناس مقوماً.^٦

وفي خصائص نفسه ما يغنيه عن التأكيد لوصايا وتكرار الحث على تقوى الله تعالى التي هي أشرف المزايا فليجعلها شعار نفسه ونجي أنسه ومسدد أحواله التي تظهر بها مزية يومه على أمسه، والخط الشريف أعلاه الله تعالى حجة بمقتضاه.^٧

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٨، ٥٩.

^٢ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٥٩.

^٣ القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ٥٩.

^٤ المطففين: طفف الكيل أو الميزان. أو نقصه وبخسه، والمطففون: جمع مطفف وهو الذي يأخذ الشيء

الطفيف التافه بغير حق. القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٢، هامش ص ٥٩.

^٥ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٥٩.

^٦ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٥٩.

^٧ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٥٩.

وهذا توقيع لمتولي الحسبة في دمشق يحث فيه على العمل معاً أي مع القضاة من أجل وضع العدالة والرخاء بين الناس ومنع التملقين والفجرة والمتسلطين مثل: الأحداث والحرافيش التي كانت تسطوا في الليل على أسواق المدينة، فيجب التعاون من أجل منع هؤلاء من العبث في أحوال المدينة وجعل الرخاء والطمأنينة تعم البلدة وأعمالها.

ويمكن استخلاص بعض النتائج من هذا التقليد وهي :

- ١- الاهتمام بتوفير الأوقات في دمشق ومنع المترابين من احتكارها.
- ٢- الإشراف على عدم الغش في الموازين.
- ٣- ردع من يرفضون أسعار السلع.
- ٤- ردع المطففين وتأديبهم.
- ٥- تقرير الجودة في المزروعات والمنتجات.
- ٦- إلزام الناس بنشر المروءة في السلوك.
- ٧- حث الناس على السلوك السوي، وعلى صاحب الحسبة مراقبة نفسه وسلوكه الشخصي ليكون مثلاً للعامة.

المبحث الثاني: علاقة قاضي القضاة مع بعضهم.

لا بد من الاعتراف أن المماليك قوموا كثيراً من الاعوجاج الذي بدأ واضحاً في العصور العباسية المتأخرة ومما لا شك فيه أنهم وخصوصاً الظاهر بيبرس قد تعهدوا النظام القضائي بالإصلاح والتعديل وتيسير العدالة بين الناس.^١ حيث تم تعيين أربعة قضاة في دمشق سنة ٥٦٤هـ / ١٢٦٥م على غرار ما حدث في السنة السابقة في القاهرة لأسباب تم توضيحها سابقاً منها تشدد ابن بنت الأعز في أحكامه، إضافة إلى أن السلاطين المماليك بعد إحياء الخلافة العباسية في مصر زمن الظاهر بيبرس سنة ٥٦١هـ / ١٢٦٢م والانتصار في معركة عين جالوت أخذوا ينظروا إلى أنهم حماة العالم الإسلامي وأرادوا التشبه بالسلف الصالح.^٢

^١ عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٣١.

^٢ طقوش، تاريخ المماليك، ص ١٥٢.

ويعتبر هذا الإجراء أهم تطور في النظام القضائي لأنه يعني تحريم أي مذهب عدا المذاهب الأربعة عند أهل السنة (الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية) وأصبحت لا تقبل شهادة أحد ولا يرشح لوظائف القضاء أو الخطابة أو الإمارة (إمارة الحج) أو التدريس إلا إذا كان من أتباع أحد هذه المذاهب.

وكان ابن خلكان أول قاضي شافعي تقلد القضاء عندما جعل الظاهر بيبرس أربعة قضاة، حيث تولى القضاء في دمشق سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م عندما ولاه الملك قطز بعد الانتصار في معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ / ١٢٥٩م. وتولى ابن خلكان القضاء بعد ابن سني الدولة وانفرد بالقضاء حتى سنة ٦٦٤هـ / ١٢٧٥م وأصدرت التقاليد السلطانية إلى القضاة الثلاثة (الحنفي والمالكي والحنبلي) ولم تصدر للشافعي لأنه كان موجوداً في القضاء.^١ وكان كل قاضي يتولى البت في القضايا الشخصية وحل المنازعات حسب مذهبه الذي ينتمي إليه في قضائه لتيسير الأمور على الناس.^٢

وبتعيين قاضي قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة (تعدد القضاة)^٣ سواء في مصر أو دمشق كان يتوجب على قاضي القضاة من كل مذهب أن لا يتدخل في قضايا وأمور قلضي قضاة من مذهب آخر.^٤

ومع ذلك كان الخلاف يقع أحياناً بين قضاة القضاة أنفسهم في أمور تتعلق بالوقف والهدم ومثل هذا الخلاف كان يقع أحياناً بين قاضي قضاة الحنابلة من جهة، وقضاة القضاة الحنفي والشافعي والمالكي من جهة ثانية.^٥ أو بين قاضي قضاة الشافعية من جهة وقضاة القضاة الثلاثة الآخرين من جهة ثانية^٦ خاصة وأن القاضي الشافعي كانت له اليد في النظر

^١ ابن شاکر الکتبی، فوات الوفيات، ج ١، ص ١١٠. ابن کثیر، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٩، ٢٩٧.

^٢ سليمان الخرابشة، نيابة طرابلس في العصر المملوكي، ص ١٠٤.

^٣ عن تعدد القضاة انظر: قطب الدين موسى بن محمد اليونيني (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م) ذيل مرآة الزمان، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الهند، ١٩٥٤م، ج ٢، ص ٣٢٤. أحمد مختار العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٦٩م، ص ١٩١. فيليب حتي وآخرون، تاريخ العرب (مطول)، ط ٢، دار الكشاف، ١٩٥٣م، ج ٣، ص ٧٩٨.

^٤ ابن کثیر، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٨.

^٥ ابن کثیر، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣٩، ٢٥٤، ٣١٨.

^٦ ابن کثیر، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٦.

على الأوقاف وتولية النواب في النواحي والأعمال بجميع أعمال دمشق حتى في غزة قبل أن تصبح نيابة.^١

ولهذا كان نائب السلطان يضطر أحيانا لعقد مجلس بهذا الخصوص في دار السعادة بدمشق للتوسط والصلح بين القضاة^٢ كما كان السلطان يضطر أحيانا لإصدار مرسوم يوفق بينهم.^٣

كما كان الخلاف يقع أيضا بين قاضي القضاة والفقهاء فعندما نقم قاضي القضاة تقى الدين السبكي الشافعي على شمس الدين ابن قيم الجوزية بسبب إكثاره من الفتيا بمسألة الطلاق، تدخل الأمير سيف الدين بن فضل ملك العرب وأقام الصلح بينهما في بستان قاضي القضاة.^٤

ونورد هنا مجموعة أمور اختلف فيها القضاة مع بعضهم البعض:

(١) ففي سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م اجتمع القضاة الثلاثة (الشافعي والمالكي والحنفي) وطلبوا من قاضي القضاة الحنبلي ليتكلموا معه فيما يتعلق بدار المعتمد التي بجوار مدرسة الشيخ أبي عمر التي حكم بنقض وقفها وهدم بابها وإضافتها إلى دار القرآن المذكورة، وجاء مرسوم السلطان يوقف ذلك، وكان القاضي الشافعي قد أراد منعه من ذلك فلما جاء المرسوم اجتمعوا لذلك فلم يحضر القاضي الحنبلي، متذرعاً بعدم وجود نائب السلطنة.^٥

(٢) وفي حادثة أخرى كذلك سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م وقع نزاع مع الحنابلة في مسألة المناقلة وكان ابن قاضي الجبل الحنبلي يحكم بالمناقلة في قرار دار الأمير سيف الدين طيدمر الإسماعيلي حاجب الحجاب إلى أرض أخرى يجعلها وقفا على ما كانت قرار داره عليه، ففعل ذلك بطريقة ونفذه القضاة الثلاثة - الشافعي والحنفي المالكي، فغضب القاضي الحنبلي وهو قاضي القضاة جمال الدين المرداوي المقدسي من ذلك.^٦

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٩.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٣١٦، ٣١٨.

^٣ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣٩.

^٤ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣٢.

^٥ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣٩.

^٦ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥٤.

وعقد بسبب ذلك مجالس وتداول الكلام وادعى كثير من القضاة أن مذهب الإمام أحمد في المناقلة إنما هو في حال الضرورة وحيث لا يمكن الانتفاع بالموقوف، فأما المناقلة لمجرد المصلحة والمنفعة الراجحة، فلا تجوز في رأيهم وامتنعوا من قبول ما قرره الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ذلك ونقله عن الإمام أحمد أنها تجوز للمصلحة الراجحة.^١

وفي سنة ٧٦٧هـ / ١٣٦٥م يذكر ابن كثير أنه: (عقد مجلس بسبب قاضي القضاة تاج الدين السبكي وعقد المجلس بدار السعادة بسبب ما رمى به قاضي القضاة تاج الدين السبكي - ابن قاضي القضاة تقي الدين السبكي، ويقول ابن كثير وكنت ممن طلب إلى هذا المجلس فحضرته فيمن حضر، وقد اجتمع فيه القضاة الثلاثة وخلق من المذاهب الأربعة وآخرون بحضرة نائب دمشق سيف الدين منكلي بغا).^٢

وقد كتب يومذاك محضران متعاكسان أحدهما لصالح السبكي والآخر ضده. القاضيين المالكي والحنبلي وقد صرح قاضي القضاة جمال الدين الحنبلي بأنه قد ثبت عنده ما كتب به خطه فيه، وتكلم قاضي القضاة جمال الدين المالكي أيضاً بنحو ما قال الحنبلي، وأتهم القاضيين من الحاضرين بأنهم على عداوة مع القاضي الشافعي وانفض المجلس.^٣

ويضيف ابن كثير لما وصلت إلى الباب أمر النائب برجوعي إليه فإذا القضاة الثلاثة جلوس، فأشار نائب السلطنة بالصلح بينهم وبين قاضي القضاة تاج الدين، وأن يرجع القاضيان عما قالوا، فلان المالكي وامتنع الحنبلي وتم الاجتماع مرة ثانية بدار السعادة وحضر القضاة الثلاثة وجماعة آخرون واجتهد نائب السلطنة على الصلح بين القضاة وقاضي الشافعية).^٤

وفي جلسة أخرى جاء قاضي القضاة السبكي إلى دار السعادة وقد استدعى نائب السلطنة بالقاضيين المالكي والحنبلي فأصلح بينهم وخرج من عنده ثلاثتهم يتماشون إلى الجامع فدخلوا دار الخطابة فاجتمعوا هناك وضيئفهما الشافعي ثم حضر خطبته الحافلة بالبيعة الفصيحة، ثم خرج الثلاثة إلى دار المالكي فاجتمعوا هنا وتم الصلح بينهم.^٥

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٥٤.

^٢ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٦.

^٣ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٦.

^٤ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٦.

^٥ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣١٨.

ومما أوردناه نجد أن القضاة كانوا يختلفون فيما بينهم على حسب ما يجتهد به كل مذهب ولكن في النهاية تتم المصالحة بينهم لأنهم حماة الشرع والقائمين بما أنزله الله تعالى وبما حث به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وواضح مما ذكرناه أن نائب السلطنة كان يقوم بالصلح بين القضاة ففي مرة طلب القضاة الثلاثة وحضر عن الشافعي نوابه وحضر قاضيا القضاة جمال الدين المالكي والحنبلي، واجتمعوا مع نائب السلطنة في صدر إيوان دار السعادة، وجلس نائب السلطنة مع الحضور فكان أول ما قال: (كنا نحن الترك وغيرنا إذا اختلفنا واختصمنا نجىء بالعلماء فيصلحون بيننا، فصرنا نحن إذا اختلفت العلماء واختصموا فمن يصلح بينهم). وشرع في تأنيب الحاضرين ممن شنع على الشافعي وقال: بأن هذا يشفي الأعداء بنا وأشار بالصلح بين القضاة بعضهم من بعض، وجرت مناقشات، ثم قال النائب: أما سمعتم قول الله تعالى (عفا الله عما سلف) وتم الصلح.^١

ويبدو أن التقاضي أو الطريقة المتبعة في القضاء لم تكن واحدة وإنما كان كل واحد من القضاة يتبع الطريقة التي يراها مناسبة فمهام القاضي لم يحددها الصراع بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بقدر ما حددها السلطان، لأن السلطة المطلقة في الإسلام إنما هي كما قال ابن خلدون للإمامة الكبرى أي الخليفة ونائبه السلطان يتنازل عن بعضها بالتدريج بحسب اشتغال الخلفاء والملوك بالسياسة الكبرى.^٢

وكان طبيعياً أن يظهر التعدد بين القضاة لأن هذه المذاهب لم تكن على نفس الدرجة من الانتشار بين الناس بدمشق وغيرها، فقد كان الشافعية هم الكثرة في دمشق وهذا يرجع إلى أن الدولة الأيوبية سابقاً كانت تعين قاضي القضاة على المذهب الشافعي الأمر الذي أدى إلى اتساعه مع قلة المالكية والحنابلة والحنفية بدمشق.^٣

محاسن التعدد ومساوئه :

كان تعدد القضاة في دمشق مسوغاً لأصحاب المظالم في عرضها على القضاة الذين يختارونهم ويحكمون بذلك إلى المذهب الذي يرتضون. وفي ذلك من التوسعة وحرية

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٣١٧.

^٢ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٦٢٤.

^٣ رضوان السيد، الفقه والفقهاء والدولة (صراع الفقهاء على السلطة والسلطان في العصر المملوكي)، مجلة الاجتهاد، العدد الثالث، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٣٥.

التقاضي ما فيه، ويمكن بهذا التعدد حل مشاكل عدة كان يصعب حلها حلاً مناسباً للظروف والملايسات لو اقتصر الأمر على مذهب واحد من المذاهب الأربعة.^١

وبدهي أن أقل ما يقال في مزايا هذا التعدد أنه أضاف مجالاً أوسع إلى المقضي به، فانتسج بذلك مجال الفتوى والرأي وكل مذهب من هذه المذاهب الشرعية يستقي من معين واحد هو كتاب الله وسنة نبيه، جهد فيه أصحابه وجاهدوا وقلبوا الرأي على وجوهه حتى استقام لهم وبثوا تعاليمهم في أماكن كثيرة.^٢

فارتضى المسلمون منهم في ذلك وأجمعوا على أن مذاهبهم خير ما استنبط من الكتاب والسنة، فلا غضاضة على الشافعية من أن يشركهم الحنفية أو غيرهم من فقهاء أهل السنة في القضاء لأن الغرض الأول من القانون تيسير القضاء وتحقيق العدالة ورعاية المصالح العامة والخاصة بما يوافق الحق.^٣

فإذا تعددت مواده بغير تناقض في الباطن بينها استطاع القاضي أن يجد خلالها من الأحكام ما يتمشى وملايسات القضية واستطاع المتقاضيان أن يجدا متسعاً لتحقيق ما ينشده من عدالة واستطاعت المصلحة أن تتحقق وترعى بوجه من الوجوه.^٤

فها هو قاضي قضاة الحنفية عماد الدين الحوراني كان شديد السطوة وإليه يتحاكم النساء وأزواجهن.^٥ على أن هذا التعدد كانت له إلى جانب ذلك من حسنات ويسر وتوسيع على الناس بعض المساوئ لأنه يمهّد الطريق أمام أرباب القضايا للتحايل لبلوغ مآربهم، ويهجرون قاضياً إلى آخر ويستبدلون مذهباً بسواه متى وجدوا في ذلك إربتهم وهدفهم.^٦

وقد ينجم من وراء هذا التحايل والاستبدال اتساع الخلاف بين المتخاصمين واضطرابهم بين جهات الاختصاص، ثم إن في تعدد القضاة في البلد الواحد مظهرًا للتفريق بين بنيه وأداة له وتهئية لإثارة الفتن والخلاف بين الفقهاء.^٧

^١ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٦٨.

^٢ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٦٨.

^٣ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٦٨.

^٤ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٦٨.

^٥ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج ١، ص ١١٠.

^٦ محمود رزق سليم، المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٩.

^٧ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٦٩.

ومهما يكن من شيء فقد سرى العمل بهذا النظام طوال عصر المماليك حتى وحده العثمانيون واتخذوا المذهب الحنفي لهم يقضون به وألغوا نظام القضاة الأربعة وجعلوا بالبلد قاضيا واحدا من الأحناف.

فتعدد القضاة الذي أحدثه السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥م في دمشق، كان له فضل كبير في حل النزاعات المختلفة وحسم الأمور المتعلقة بشخصيات الناس المختلفة ومدى تنوع القضايا ، وقد سهل هذا النظام على الناس الكثير من المصاعب وإن كان البعض الناس استغله لمأربه وحاول التحايل على القضاة.

شعور الشافعية نحو تعدد القضاة :

كان يقضي في دمشق بمذهب الإمام الشافعي قبل عصر المماليك، وبخاصة في عصر الأيوبيين، وتلك نتيجة طبيعية لانتشار هذا المذهب فيها أكثر من غيره ولاعتناق الأيوبيين له وهم سلاطين البلاد وأمرؤها.

وقد يكون في نفوس فقهاء المذاهب الأخرى من قصر القضاء على الشافعية ونشير هنا إلى شعور الشافعية أنفسهم نحو القضاء والقضاة وكأنما يقسم أئمة المذاهب بلاد المسلمين فيما بين مذاهبهم فكل مذهب يختص بمنطقة دون أخرى (بمصر من الأمصار)، وكان نصيب المذهب الشافعي أن يختص ببلاد الشام، لا سيما دمشق، وتوطنها واتخذها منطقة نفوذ.^١ وذلك لأن الإمام الشافعي نفسه قد اتخذ هذه البلاد موطناً وفيها نشر مذهبه وكثرت بها تلاميذه وتوالى فيها الأئمة المجتهدون على مذهبه، فكأنما صار من حق هذا المذهب أن يحتفظ لنفسه بهذه البلاد دون سواه من المذاهب الأخرى وهي إذا عاشت معه في ربوعها فإنما "العيش الجار لا صاحب الدار".^٢

هذا هو الشعور الذي ساد رجال الشافعية في دمشق ورأوا أن من حقهم الطبيعي أن يكونوا وحدهم قضاتها، فلما تعدد القضاة في دمشق منذ عصر بيبرس وأصبحت المذاهب الثلاثة الأخرى ورجالها شريكة للمذهب الشافعي ورجاله فيه، وجد رجال الشافعية في أنفسهم ولم يبد منهم ذلك الوجد بصراحة بل ربما لمحوا إليه تلميحاً.^٣

^١ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٧٠.

^٢ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٠.

^٣ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٧٠.

ورغم ما أوردنا من قصص حول اختلاف القضاة وجدنا أن الشافعي كان ينضم إلى أحدهم ضد رأي الآخر أو القضاة الثلاثة الآخرين ضد رأي الشافعي وربما يرجع هذا إلى اليد الكبرى التي كانت له رغم التعدد.^١

وكان الأمر متمحفاً للشافعية فلا يعرف أن غيرهم حكم في دمشق إلا أن يكون نائب يستنيبه بعض قضاة الشافعية في جزئه خاصة، حيث لم يليها بعد أبي زرعة (محمد بن عثمان الدمشقي سنة ٢٨٤هـ) بعده إلا شافعي غير التلاشاعوني التركي الذي وليها وأراد أن يجدد في الجامع إماماً حنفياً فأغلق أهل دمشق الجامع وعزل القاضي واستمر الجامع الأموي في يد الشافعية كما كان في زمن الشافعي.^٢

كما لم يكن يلي قضاء دمشق والخطابة والإمامة بالجامع الأموي إلا من يكون على مذهب الأوزاعي، إلى أن انتشر مذهب الشافعي فصار لا يلي ذلك إلا الشافعية، والذي أدخل مذهب الإمام الشافعي إلى بلاد الشام وخاصة دمشق هم الطولونيون.^٣ وتاريخياً فإن الأقاليم الشامية والمصرية والحجازية ظلت السيادة فيها للمذهب الشافعي بدرجة أعلى من غيره من المذاهب ومتى ما تولى حكمها شخص من غير الشافعية ربما تحدث بعض الخلافات المذهبية.

وكان القضاة في دولة المماليك يكتب عنهم أربعة أنواع من المكاتبات وهي:

أولاً: التقاليد الحكيمة المتعلقة بتعيين النواب.

ثانياً: إسطوانات العدالة التي كان القضاة يكتبونها إثباتاً لعدالة الشهود.

ثالثاً: الكتب التي كانوا يرسلونها إلى النواب لتبليغ تعليمات أو التوصية باستقبال أحد الضيوف وإكرامه.

رابعاً: ما كانوا يكتبونه في افتتاحات الكتب مثل ما كان يكتب في أوائل كتب الأوقاف وهو من قبيل إثبات التصرفات والعقود والتصديق عليها من قبل القضاة الأربعة.^٤

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٥.

^٢ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٢، ص ٧١.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٢٢. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٢، ص ٢٣٩.

^٤ القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٣٨٣ وما بعدها.

وكان السلاطين والولاة وغيرهم من أولي الأمر يصدرون إلى القضاة مراسيم وأوامر متعلقة بأعمالهم وقد نقشت بعض هذه المراسيم على الآثار العربية.^١

وهنا نذكر بعض الأحاديث التي وردت فيها من التزهيد في تقلد القضاء والترغيب عنه، منها قوله صلى الله عليه وسلم: "من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين"، وعنه كذلك صلى الله عليه وسلم قال: "ما من أحد حكم بين الناس إلا جيء به يوم القيامة وملك آخذ بقفاه حتى يقف به على شفير جهنم فإن أمر به هوى به في النار سبعين خريفاً".^٢

ولهذا كان القضاة يتعاونون فيما بينهم ويستشير بعضهم بعضاً خاصة وأنهم يجلسون في دار العدل مع بعضهم البعض (انظر إلى الملحق الخاص بجلوس الهيئة في دار العدل)، كذلك كان بعضهم يرفض منصب القضاء، فقد عرض قضاء قضاة دمشق على العلامة برهـلـن الدين أبو إسحاق إبراهيم الفزاري المتوفى سنة ٥٧٢٩هـ / ١٣٢٩م بعد ابن صصري، وألح نـلـبـ دمشق بنفسه وأعوانه من الدولة فلم يقبل وامتنع أشد الامتناع.^٣ كذلك عرض قضاء المالكية بدمشق على الشيخ جمال الدين أبي بكر محمد فلم يقبل.^٤ وهذا يدل على الخوف من الله أولاً، ثم من السلطان ونائبه وحتى لا يختلف مع القضاة الآخرين.

ويورد العمري في كتابه التعريف بالمصطلح الشريف وصية جامعة لمن يتولى القضاء، وهي: "وهذه الرتبة التي جعل الله إليها منتهى القضايا وإنهاء الشكايا ولا يكون صاحبها إلا من العلماء الذين هم ورثة الأنبياء ومتولي الأحكام الشرعية بها كما ورث عن نبي الله صلى الله عليه وسلم علمه كذلك ورث حكمه وقد أصبح بيده زمام الأحكام وفصل القضاء الذي يعرض بعضه بعده على غيره من الحكام، فليرو في أحكامه قبل إمضائها وفي المحاكمات إليه قبل فصل قضائها وليراجع الأمر مرة بعد مرة حتى يزول عنه الالتباس.

ويعاود فيه بعد التأمل كتاب الله وسنة رسوله والإجماع والقياس وما أشكل عليه بعد ذلك فليجل ظلمه بالاستخارة وليحل مشكله بالاستشارة ولا يرا نقضاً عليه إذا استشار (وهذه دليل على العلاقة بين القضاة)، فقد أمر الله رسوله بالشورى، ثم إذا وضح له الحق قضى به لمستحقه وأسجل له به وأشهد على نفسه بثبوت حقه وحكم له به حكماً يسره يوم القيامة. وليجعل كل عمله على الحق فيما أباح وما حظر وليحد النظر في أمر الشهود حتى لا يدخل

^١ حسن باشا، الفنون، ج ٢، ص ٨٥١.

^٢ النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج ٦، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٤٦.

^٤ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٠٨.

عليه زيف وليتحر في استبداء الشهادات فرب قاض ذبح بغير سكين وشاهد قتل بغير سيف، ولا يقبل منهم إلا من عرف العدالة، ومنها النظر في أمور أوقاف مذهبه نظر العموم فليعمرها بجميل نظره ولتحرز لدينه في بيع ما دثر من الأوقاف وصرف ثمنه في مثله والاستبدال بما فيه المصلحة لأهله".^١

وقد أوردنا هذه الوصية لما فيها من نصح للقضاة في استشارة بعضهم البعض وهذا يعطينا إشارة إلى مدى العلاقة الحسنة التي كانت غالباً ما تسود بينهم والحرص على نزاهة الدين الإسلامي وأحكامه الصادرة عن قضاته.

ويلاحظ هنا أن المادة النظرية التي وضحت العلاقة بين قاضي القضاة وبين المحتسب من ناحية، وبينه وبين صاحب الشرطة من ناحية، وكبار الموظفين من ناحية أخرى، نجدها في الدراسات الحديثة تساعد كثيراً على فهم الجانب العملي الفعلي في العلاقة بين الأطراف المذكورة أعلاه. لكن يبقى من الطبيعي أن نفهم أن تطور العمران في نيابة دمشق وتزايد المشاكل اليومية خاصة الاجتماعية والاقتصادية أدت لفصل السلطات بين الموظفين في النيابة، ولا يستطيع الدارس فهم العلاقة بين قاضي القضاة وغيره من الموظفين إلا في ضوء حصوله على معلومات أكيدة من المصادر المعاصرة.

^١ شهاب الدين بن العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١١٨-١٢٣.

الفصل الرابع

دور القضاة السياسي والاجتماعي والثقافي

**المبحث الأول : دور قاضي القضاة السياسي والاجتماعي (علاقة القضاة
مع التنظيمات الاجتماعية.**

**المبحث الثاني دور القضاة الثقافي (التأليف)
ودورهم الاجتماعي (الإشراف على البيمارستانات والأوقاف)**

المبحث الأول : دور القضاة السياسي

كان العلماء وجهاء في المجتمع المدني ومساعدین للنظام القائم، ومع ذلك كانت أهميتهم أكبر بكثير من القوى الفعالة من قبل المماليك داخل دمشق، وهذا يعود إلى أن القضاة المنبثقين من العلماء كانوا من بين هؤلاء السكان ولهذا كانت علاقتهم في المجتمع وثيقة من حيث النظام السياسي ودورهم كان فعالا في ذلك لأنهم نخبة الفئة المثقفة الدينية والمفسرين للشريعة الإسلامية بدون منازع ومدبرين لمسائل الفئة الدينية والعائلية والتعليمية، ولم يكونوا طبقة منفصلة عن الناس، بل مجموعة مثقفة تنتمي لجميع المستويات الاجتماعية.^١

ولهذا ساعد القضاة السلطة المملوكية على حفظ الأمن وبث الطمأنينة داخل دمشق حيث كانت كلمة رجال الدين مسموعة لعامة الشعب، وعليه اعتمد المماليك عليهم في إيصال المعلومات التي يريدون إيصالها للناس وردع الظالمين عن ظلمهم من خلال حماية القضاة وتنفيذ أحكامهم القضائية التي تصدر عنهم.^٢

فقد غلب الطابع العسكري على الدولة المملوكية الأولى وشغل الجند أخطر الأدوار وأهمها، وبالنظر لاستمرار المواجهات الخارجية والاضطرابات الداخلية من استمرار التهديد الفرنجي الناشئ عن بقايا الدويلات الفرنجية وظهور خطر المغول من جهة الشرق، تعزز المظهر العسكري للدولة وانعكس على قطاعاتها الداخلية والخارجية، فقد كثر بين صفوف الشعب المتطوعة وفي كثير من الأحيان أقبل القضاة والعلماء على التدريب وتحريض الناس على الجهاد وعبرت طبقة العامة عن مطالبها وأهدافها ومواقفها بتنظيمات ذات لون عسكري كالفتيان والحرافيش والزعر.^٣

ولما دهم المغول أرض بلاد الشام بعد سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، قام السلطان قطز وقائده الظاهر بيبرس واستشاروا الشيخ عز الدين بن عبد السلام آنذاك فقال: (أخرجوا ما عندكم من الأموال وأنا أضمن لكم على الله النصر، فقال له السلطان: إن المال في خزائني قليل وأنا أريد أن أقترض من أموال التجار، فقال له الشيخ عز الدين: إذا أحضرت ما عندك

^١ لابييدوس، مدن الشام في العصر المملوكي، نقله إلى العربية: سهيل زكار، ط١، دار حسان للنشر، دمشق،

١٩٨٥م، ص٢٠. وسوف يشار إليه لاحقا هكذا: لابييدوس، مدن الشام.

^٢ لابييدوس، المرجع نفسه، ص٢٠٦.

^٣ زعرور، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام، ص١٨٢.

وعند حرمك وأحضر الأمراء ما عندهم من الحلي وضربته سكة (نقود) وفرقته في الجيش ولم يبق بكفائتهم في ذلك، اطلب القرض، وأما قبل ذلك فلا).^١

كذلك لما أراد السلطان الظاهر بيبرس أن يجبي ضريبة جديدة يصرفها في إحدى حملاته العسكرية ضد المغول، كتب له قضاة الشام كتابا يقرونه على ما طلب وما استتكتف منهم توقيعها، والواقع فإن الناس كانت إذا أحست بالخطر الداهم يهون عليهم إعطاء الشيء الكثير من أموالهم للسلطان حتى يدفع عن البلاد الخطر، وكان ذلك يتم بفضل تحريض القضاة خاصة أثناء الخطب في المساجد. ومن الأمثلة على ذلك أنه حين وردت الأخبار بعودة غازان المغولي إلى الشام ٥٧٠٠هـ / ١٣٠٠م، استخرج من غالب الأغنياء من دمشق ثلث أموالهم لاستخدام العسكر، وفي هذه السنة استخرجت الحكومة مالا عظيما من جميع الأملاك والأوقاف بدمشق وظاهرها.^٢

ولم يكتفي القضاة بتحريض الناس على الجهاد، بل مضوا أكثر من ذلك، فقد خرج بعض القضاة فعلا لمقاتلة المغول، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن العماد الحنبلي من أن القاضي حسام الدين الحنفي شارك في وقعة حمص سنة (٦٩٩هـ / ١٢٢٩م) وتم أسره في الموقعة. الصحيح أن الموقعة لم تجر في حمص بل في مجمع المروح، الذي يقع في وادي الخازندار بين حمص وحماة، والتي انتهت بانتصار المغول وهزيمة المماليك.^٣

ويورد أبو الفداء أنه في سنة ٥٧٠٢هـ / ١٣٠٢م سار المغول بجموعهم العظيمة، ووصلوا إلى حماه وسارت العساكر المملوكية من مصر إلى دمشق بصحبة بيبرس الجاشنكير واجتمعوا بمرج الزنبقية بظاهر دمشق.^٤ ثم ساروا إلى مرج الصفر لما قاربهم المغول، وقد عبر المغول دمشق طالبين العسكر ووصلوا إليهم عند منطقة يقال لها شقحب.* والتقى الفريقان واشتد القتال بينهم وتكردت المغول على ميمنة المسلمين فاستشهد من المسلمين خلق

^١ محمد كرد علي، غوطة دمشق، ط٢، مطبوعات المجتمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٢م، ص ١٣٥.

^٢ محمد كرد علي، المرجع نفسه، ص ١٣٧.

^٣ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص ١٥٢. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص ٤٤٦.

^٤ إسماعيل بن علي بن محمود أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣١م)، المختصر في أخبار البشر، دار البحار، بيروت، ١٩٦٠م، ج٤، ص ٤٩. وسيشار إليه لاحقا هكذا: أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر.

* شقحب: قرية في الشمال الغربي من جبل غباغب من أعمال حوران من نواحي دمشق في طرق مرج الصفر. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص ١٨٤.

كثير من بينهم قاضي القضاة "حسام الدين الحنفي"^١. وقد انتهت المعركة بانتصار حاسم للمسلمين على المغول، وقد وصف ابن طولون ما حدث في شقحب قائلاً: (قُتِبَت الملك الناصر وهزم المغول هزيمة شنعاء قتل منهم فيها خلق كثير وغرق الكثير، كما أرسل عليهم من المياه ولم يعد المغول إلى مهاجمة بلاد الشام بعدها)^٢.

والقاضي حسام الدين الحنفي المذكور في الحادثتين هو نفسه مما يدل على حرص بعض القضاة بالمشاركة في الجهاد ضد الغزاة. ورغم أن السلطان أو نائبه هو الذي يدعو للجهاد في سبي الله فقد كان القضاة يساعدون في ذلك ومهمتهم في هذا الأمر كانت عن طريق تحريض الناس على القتال أثناء خطبهم في المساجد والساحات العامة. ومن الأمثلة على ذلك:

(١) كان دور القضاة فعالاً في حرض الناس على الجهاد وفي مشاركتهم بأنفسهم في القتال ضد الفرنجة والمغول حتى تم إخراج الفرنجة نهائياً على يد المماليك من آخر معاقلمهم في عكا، في عهد السلطان الأشرف صلاح الدين خليل سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م، كما تم دحر المغول في فترة لاحقة في عهد سلطنة "الناصر محمد" في توليته الثالثة في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي.^٣

(٢) في سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م قام الفرنجة في جزيرة قبرص في عهد السلطان زين الدين شعبان بن حسن (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٢-١٣٧٦م) بغزو سواحل بلاد الشام. والواقع فإنه في الفترة الأخيرة من حكم دولة المماليك الأولى بعد نهاية سلطنة الناصر محمد الثالثة (٧٤١هـ/١٣٤١م) زاد اضطراب الأحوال السياسية مما أغرى الفرنجة في قبرص لمعاودة تهديد سواحل بلاد الشام في عهد ملك قبرص الفرنجي بطرس الثاني، وقد لعب القضاة دوراً واضحاً في تحريض الناس على قتال الفرنجة.^٤ فقد خطب قاضي القضاة "تقي الدين السبكي" الشافعي بالناس يوم الجمعة كعادته وحرصهم على الجهاد، وألبس جماعة من غلمانهم العتاد والخوذ وعزم على المسير مع الناس، وكان قد نودي في دمشق أن لا يتخلف أحد من الجند

^١ أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٤٩.

^٢ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٩١. محمد كرد علي، خطط الشام، ط ٣، مكتبة النوري، دمشق، ١٩٨٣م، ج ٢، ص ١٠٨. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: محمد كرد علي، خطط. أحمد العبادي، في التاريخ الأيوبي والمملوكي، ص ٤.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ص ٣٢٠-٣٢١.

^٤ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ص ٣١٤-٣١٥.

عن السفر إلى بيروت، وبعد أن ورد الخبر بأن المراكب التي شوهدت في البحر هي مراكب تجارية صرف النظر عن السفر.^١ وهذا يعطينا دليل بأن دور القضاة كان فعالا وكلامهم مقبولا لدى الناس.

(٣) كذلك قاضي قضاة المالكية "علم الدين بن ناصر المالكي" كان قاضيا في دمشق وشهد وقعة للمغول وأصيب بألة وأسرت ابنته، وبعد خروج المغول من بلاد الشام توجه المالكي إلى دمشق فولي قضاءها. وهذا مثال آخر لمشاركة القضاة في القتال ضد الغزاة.^٢

(٤) ومن الشواهد على مشاركة القضاة ما قام به قاضي قضاة المالكية، إبراهيم بن محمد بن يحيى التادلي الذي تصفه المصادر بأنه كان جريئا مهابا، فقد قتل بعد أن حضر بعض المعارك وجرح جراحات فحمل ومات على أثرها وقد جاوز السبعين من عمره.^٣ وفي ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها بلاد الشام أحيانا، كان دور القضاة إيجابيا كحادثة ذهابهم إلى قائد المغول لمنع جيوش المغول من التدمير والخراب في دمشق، وقد تولى القاضي "كمال الدين عمر بن بندار التفليسي قيادة وفد من القضاة والأعيان قابلوا هولاكو وطالبوه بعدم تدمير المناطق التي تسلم للمغول، في حين أن القضاة قاموا في حادثة أخرى بتأييد نائب دمشق على تحصين القلعة والصمود أمام الغزو المغولي كما ذكرنا سابقا.^٤

*** دور القضاة وعلاقاتهم بالتنظيمات الاجتماعية (الأحداث، الزعر، الحرافيش):**

نشأت في دمشق بعض التنظيمات الاجتماعية في أوقات القلق السياسي وما واكبها من سوء أوضاع العامة والنازحين من الأرياف إلى المدينة، مما جعلهم يتجمعون تحت قيادة بعض القواد أو الرؤساء الذين سعوا لتخليصهم من سوء أوضاعهم، ورغم الخلافات بين الدارسين حول نشأة وطبيعة هذه التنظيمات الاجتماعية، إلا أننا نقول بأنها كانت نتاجا طبيعيا لسوء

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص ٣٢٢. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ١٢٨.

^٢ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٥٠.

^٣ ابن طولون، المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

^٤ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٧٥.

الأحوال الاقتصادية مما انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية في دمشق.^١

وبغض النظر عن الخلاف حول نشأة هذه التنظيمات فقد كانت متشابهة لما ظهر من تنظيمات اجتماعية في أقاليم أخرى كالعراق ومصر وغيرهما. ومن أهم هذه التنظيمات التي نشطت في دمشق في فترة دولة المماليك الأولى تنظيمات الأحداث والفتيان والزعر والحرافيش، علماً بأن الفترة الأكثر نشاطاً للزعر والحرافيش تركزت في حكم دولة المماليك البرجية (الثانية).^٢

ويعتبر كتاب "مفاكهة الخلان" لابن طولون من المصادر الرئيسة التي وصفت نشاطات تنظيمات دمشق الاجتماعية. ورغم أن بعض هذه التنظيمات كانت تمارس العنف واللصوصية في ساعات الفوضى السياسية، إلا أنها كانت لها سمات إيجابية، إذ أن المماليك استطاعوا كسب بعض زعماء هذه التنظيمات واستخدموهم في بعض المناسبات لاستخدامات إيجابية مثل المشاركة في حراسة أبواب المدينة وحماية حاراتها ليلاً وتوزيع المساعدات على الفقراء.^٣

ويعتبر تنظيم الأحداث من أهم تنظيمات دمشق الاجتماعية التي وضحت فعاليتها منذ نهاية القرن السادس الهجري/ الثالث عشر الميلادي. والأحداث عموماً كانوا من الفتيان. أو من الشباب صغار السن، وتشير المصادر إلى مشاركتهم في الأحداث السياسية في دمشق منذ أيام الدولة البورية، إذ كانوا يشاركون كفرقة من فرق الحراسة حول الأتاك "طغتكين"، كما كانت لهم مشاركة أيام حكم الأتابكة قبل دخول دمشق في سلطة الأيوبيين.^٤

أما الزعر: فمن الزعارة، أي الشراسة وسوء الخلق، لا يتصرف منه فعل، والعامّة تقول: رجل زعر أي سيئ الخلق.^٥ والزعرة والزعر جمع زاعر وهو اللص والمحتال والمتشرد.^٦

وكان للزعر مراتب وتقاليده تحكمهم كما كان له رؤساء ينظمون فعاليتهم، وقد بلغ من درجة ومكانة بعض رؤساء هذه التنظيمات، أن الواحد منهم كان يركب في موكب ويشارك

^١ إبراهيم زعور، الحياة الاجتماعية، ص ١٠٠.

^٢ شاكر مصطفى، الحركات الشعبية وزعمائها في دمشق، م ص ١٧٧.

^٣ ابن طولون، مفاكهة الخلان، ص شاكر مصطفى، المرجع نفسه، ص ١٨١.

^٤ شاكر مصطفى، المرجع نفسه، ص ١٨١.

^٥ ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ١٨٢.

^٦ البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، ص ١٧٠.

في بعض نشاطات المدينة كاستقبال نائب السلطنة، أو القاضي، أو غيره من كبار الموظفين عند قدومه لتولي وظيفته.^١

إن هذا التناقض في التركيبة الاجتماعية في دمشق أدى إلى اضطراب الأمن أحيانا، ذلك أن استمرار الهجرة من الأرياف إلى المدينة، وتزايد عدد العاطلين عن العمل زاد من التباين الاجتماعي وأدى إلى انحيازهم إلى جانب التنظيمات الاجتماعية المذكورة.^٢ فإلى جانب العامة، كانت هذه الفئة من الزعران والعوانية والبلاصية ومشايخ الحارات وعرفاءها، هؤلاء جميعا لم يكونوا يتمتعون باحترام الشعب ولا الحكام ولم يكن لهم ولاء ثابت لأي من الحكام (السلطين) ولا المحكومين (عامة الشعب)، وغالبا ما كانوا عالة على الشعب والحكام معا، ولقد كانت بينهم فروق طفيفة يصعب التمييز بينها للوهلة الأولى، فالعوانية: هم الذين يتجسسون على الشعب لصالح الحكام.^٣ والبلاصية هم الذين يأخذون أموال الناس غصبا بشتى الحجج، أما مشايخ الحارات، فهم رجال سلطوا أنفسهم على أبناء حارتهم وصاروا يتكلمون باسمهم أمام الحكام، وكانوا يركزون في وجودهم ولو ظاهريا على قاعدة شرعية، فقد قاموا بحماية الناس من العوانية.^٤

ومن الواضح أن أعضاء هذه التنظيمات الاجتماعية وغيرهم من العامة كانوا عبئا ثقيلا على الشعب يتمنى زواله بأي شكل لأنهم بالإضافة إلى ما كانوا يعتمدون إليه أحيانا كثيرة من مساعدة الحكام على الشعب، كانوا بوصفهم من أهل البلد، يعرفون أحوال الناس تماما، فلا يستطيع أحد الإفلات منهم وفوق ذلك كله فهم ثابتون مقيمون فلئن كان النواب عرضة للنقل فإن هؤلاء لا يتحركون ولا يغادرون.^٥ ومن هنا كان مصدر خطرهم على الشعب لأنهم يعرفون أسرارهم ويلزمونه ليل نهار بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن يؤمل أي خير منهم على الإطلاق لأن وجودهم كله كان قائما على توفر صفات الغلظة والصلف والتعدي على الآخرين، وكان لكل حي في دمشق زعران محليون وأن كانت أخبار زعر الشاغور تغطي على أخبار بقية الزعر في المصادر المعاصرة، مما يدل على أنهم كانوا من أشد زعران

^١ أكرم حسن، دمشق، ص ٩٣.

^٢ أكرم حسن، المرجع نفسه، ص ٩٤-٩٥.

^٣ أكرم حسن، المرجع نفسه، ص ٩٥.

^٤ إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ١٥٥.

^٥ لابييدوس، مدن الشام، ص ٢٣٨.

دمشق قوة وأكثرهم تنظيماً.^١

والمهم أن المصادر تتفق على تنامي قوة الزعر وزيادة مشاركتهم في الحياة الاجتماعية في دمشق، فالسخاوي يذكر في حوادث سنة ٧٤٦هـ / ١٣٤٥م : (تزايد الفساد باجتماع الزعر ولعبه الحمام للشلاق بحيث تسلط كثير من العبيد والغلمان بانضمامهم للزعر ونحوهم على الناس حتى سفكت بينهم الدماء ونهبت الحوانيت أو جلها فضلا عن غير ذلك وضعف الوالي عن دفعهم وكانت من الحوادث الشنيعة في ذلك الوقت).^٢

وواضح مما ذكره السخاوي أن الزعر كانوا يستغلون عدم استقرار الأوضاع في دمشق فيقومون بنهب الدور والحوانيت وغالبا ما كان ينضم إليهم بعض العامة. ونجد في المصادر المعاصرة والدراسات الحديثة ما يؤيد ما ذهب إليه السخاوي.^٣

وكان من نتيجة تزايد أعمالهم هذه أن بدأ القضاة في دمشق يحثون النواب (نواب السلطنة) على ردع هؤلاء المفسدين. ففي سنة ٧٣٥هـ / ١٣٣٥م كتب إلى نائب الشام فكان يجمع الرجال المفسدين ويعذبهم، ويبدو أن السبب الرئيسي الذي جعل السلاطين المماليك يسمحون لأولئك المسؤولين بتطبيق تلك الصلاحيات الواسعة في حقل العقوبة هو الرغبة السلطانية في أن يسود الأمان أرجاء سلطنة المماليك ويعمل الجميع على احترام القانون والسلطة فلا يجرؤ أحد على خرق قاعدة قانونية عامة أو مبدأ عام في الدولة.^٤

ومن هذه الحادثة يتبين لنا عدد من الملاحظات هي :

- (١) كان للسلطان اليد الكبرى في معاقبة هؤلاء الممتلكين على الدولة.
- (٢) وقوف القضاة إلى جانب المحتاجين والأيتام حتى ولو أدى الأمر إلى المشاحنة مع

^١ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (١٤٩٦هـ / ١٤٩٦م)، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تحقيق: بشار عواد وعصام فارس الحرساني وأحمد الخطيمي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص ١٦. وسوف يشار إليه لاحقا هكذا : السخاوي، وجيز الكلام. أكرم حسن، دمشق، ص ٩٧-٩٨.

^٢ السخاوي، وجيز الكلام في الذيل، ج١، ص ١٦.

^٣ المقرئزي، السلوك، ج١، قسم ١، ص ٩٠٢، ط٢. حياة ناصر الحجي، أحوال العامة في حكم المماليك (٦٧٨-٧٨٤هـ / ١٢٧٩-١٣٨٢م)، دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤م، ص ١٢٣. وسوف يشار إليه لاحقا هكذا: حياة الحجي، أحوال العامة.

^٤ المقرئزي، المصدر نفسه، ج٢، قسم ٢، ص ٣٨١.

رجال البلاط السلطاني والعاملين على تحصيل الحقوق السلطانية، ولكن دون دعم الزغار والحرافيش على النهب والسلب.

(٣) اتصاف بعض الشخصيات المعاصرة للأحداث بالجرأة والشجاعة حيث كانت تجرؤ على التصريح بما يتعاطاه الحكام من أساليب الظلم والعسف تحت ستار الحق السلطاني للحاكم، وربما هذه الأمور هي التي دفعت الغوغاء إلى النهب والسلب.

(٤) استخدام النائب لمختلف وسائل الضرب والتعذيب والمصادر والتشهير في حق كل من يمنع تحصيل الحقوق والاعتداء على الناس.^١

ورغم الإجراءات الصارمة التي كانت تتخذ ضد العامة والغوغاء وغيرهم من التنظيمات الاجتماعية في دمشق، إلا أن ذلك لم يكن رادعا لهم عن أفعالهم. فاستمرار سوء أحوالهم الاقتصادية كان هو المحرك الرئيسي لأنشطتهم. ونجد في المقريري إشارات لتكرار حوادث سلب ونهب الحوانيت والقيساريات في دمشق خاصة في سنة ١٣٤٥/١٧٤٦م مما كلن له أثره في اضطراب الأحوال وانعدام الأمن في المدينة.^٢

ومما كان يبعضه القضاة في عمل هؤلاء الزغار والتنظيمات الأخرى على اختلاف أسمائها أن هذه التنظيمات والحركات كانت تهوى إلى جانب السلب والنهب إلى إطلاق الشائعات الزائفة عن تطور الأحوال الداخلية مما يشكل عقبة في طريق الاستقرار الشامل في البلاد، الأمر الذي جعل أصحاب السلطة يعمدون إلى استخدام الإرهاب والتعذيب كوسيلة ناجحة لها أثر عميق في بث مشاعر الخوف والفرع والرعب في نفوس العامة فيرتدون عن مزاوله ما اعتاد عليه من بث الروايات الكاذبة مثل : عن قرب نشوء حرب أو احتمال حدوث فتنة وغيرها من الإشاعات.^٣

ويذكر ابن كثير قصة اقتتال القيسية واليمينية مع بعضهم في سنة ١٧٠٩/١٣٠٩م، حيث قتل من الفريقين نحو من ألف نفس بالقرب من السوداء وهم يسمونها السويداء، ووقعة السويداء وكانت الكرة على اليمينية فهربوا من القيسية حتى دخل كثير منهم إلى دمشق في

^١ حياة ناصر الحجي، أحوال العامة في حكم المماليك، ص ٣٢٥.

^٢ المقريري، السلوك، ج ٢، قسم ٢، ص ٥١٨. حياة ناصر، أحوال العامة، ص ٣٣٨.

^٣ حياة ناصر الحجي، المرجع السابق، ص ٣٦٠.

أسوأ حال وأضعفه، وهربت القيسية خوفاً من الدولة وبقيت القرى خالية والزروع سائبة.^١ وهذه الحادثة تشير إلى أن أسباب الفتن والشائعات بين هؤلاء هم الحركات الشعبية التي استهوت في بث الشائعات بين الناس، الأمر الذي تطلب من العلماء خاصة القضاة منهم إلى تعنيف هذه الظاهرة ومحاربتها وصدها عن أعمالها، وهذا يظهر من قول المقرئ في كتابه السلوك، حيث يقول: (وتتبع الأمير جمال الدين أقوش الأفرم نائب الشام، من كان بدمشق من المفسدين الذين تولوا استخراج المال من الناس ودلوا على عورات الناس، فسمر بعضهم وشنق البعض الآخر وقطع أيدي جماعة وأرجلهم من المفسدين من قطع لسانه وكحل عينيه فمات من يومه)^٢. ووضح من قول المقرئ أن النائب استخدم أساليب في غاية الشدة في حق المخالفين كتسمير بعضهم بتسمير أطراف الشخص بالمسامير فترة من الوقت وتقطيع بعض أطراف الجسم.

وكانت أعمال هؤلاء الغوغاء من التنظيمات المنتشرة في دمشق وغيرها تعكر صفو الأمن وتهدم ما كان يقوم به القضاة وغيرهم من الموظفين المهتمين بحفظ الأمن من مجهودات، فالغوغاء كانوا يستغلون فترات الفتن والاضطرابات من أجل النهب والسلب وبيث الشائعات، في حين أن القضاة كانوا يعملون على تهدئة الوضع وبث روح الطمأنينة بين الناس لكي تطمئن نفوسهم ويمارسوا حياتهم اليومية بصورة طبيعية.

وفي الوقت الذي تكررت فيه هجمات المغول على بلاد الشام اشتد خوف الناس وكثرت الأراجيف واختلفت الأقوال وكثرت الأقاويل في ذلك، فخرج من البلد جماعة من أعيان الناس وكبار البلد وهم قاضي القضاة إمام الدين والقاضي جمال الدين المالكي وتاج الدين بن الشيرازي ووالي البلد ووالي البر والمحتسب مع جماعة كبيرة من وجوه الناس وتوجهوا إلى الديار المصرية لحث السلطان على حرب المغول.^٣

وقد اجتمع الناس في دمشق وتشاوروا في أمر الخروج إلى قتال غازان وعساكره من المغول، فكان ممن اجتمع ذلك اليوم القاضي بدر الدين بن جماعة والشيخ زين الدين الفارقي والشيخ تقي الدين بن تيمية، وقاضي القضاة نجم الدين بن صصري وغيرهم، حيث خرجوا

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٥٥.

^٢ المقرئ، السلوك، ج ١، قسم ٣، ص ٩٠٢.

^٣ عبد الله بن أبيك الدواداري (القرن الثامن الهجري)، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: هانس روبرت رومير، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠م، ج ٨، ص ٤٩.

ليتقنوا أمر صلاح البلد ووصلوا إلى غازان وطلبوا الأمان لأهل دمشق وضواحيها، فتم لهم ذلك وقرئ فرمان غازان واطمان الناس.^١

من خلال هذه الحادثة نجد أن أعمال رجال الدين والقضاة والفقهاء تدل على حرصهم على سلامة بلدهم وسلامة الناس، في حين استغل الرعايا والغوغاء من الزغار والحرافيش هذا الوقت العصيب وأخذوا في نهب أموال الناس والأسواق، مما زاد في حقد الناس عليهم الأمر الذي دعا القضاة إلى توقيع أشد أنواع العقوبات عليهم.

*الحرافيش:

كان الحرافيش أشهر التنظيمات الاجتماعية في دمشق خلال العصر المملوكي، والحرشة لغة تعني: المتسرع إلى الشر.^٢

وتمدنا المصادر المعاصرة بأخبار أكثر عن الحرافيش مما يدل على أنهم كانوا أكثر نشاطاً، وكان أغلب الحرافيش من النازحين إلى دمشق نتيجة تعطل الحياة الاقتصادية في الأرياف، وظلوا في دمشق عاطلون عن العمل .

وكانت فترات الاضطراب السياسي من الفترات التي يكثر فيها أعمال الحرافيش، ويذكر السبكي: (وكثير من الحرافيش اتخذوا السؤال صناعة بمعنى (الشحاذ) فيسألون من غير حاجة ويقعدون على أبواب المساجد يشحذون المصلين ومنهم من يقسم في سؤاله بما تقشعر الجلود عند ذكره وبعضهم يستغيث بأعلى صوته وإذا لم يعطوهم المسلمون فيشتمون ويسخرون ومنهم من يكشف عورته ويمشي عريانا بين الناس يومهم أنه لا يجد ما يستر عورته)^٣ ويورد المقرئ (نتيجة سوء الحال والأحوال انتشر قطاع الطرق وما يسمون أنفسهم من تسميات)^٤، فالمقرئ هنا لا يشير صراحة للحرافيش ولا يسميهم باسمهم كما فصل السبكي.

^١ الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج٩، ص ١٩.

^٢ ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص٦٣.

^٣ تاج الدين السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، ص١٤٧.

^٤ تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١م)، كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة، ط٢، قام على نشره: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م، ص٤٥. وسيشار إليه لاحقاً هكذا: المقرئ، إغاثة الأمة.

ويذكر العيني - أنه في سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٤م، نهبت الأتقال من قبل المغول ومنها ما نهبته الحرافيش والكسابة^١. كما أن الحرافيش عاشوا على الهبات السخية التي قدمها السلطان والأمراء والأغنياء وانضموا إلى الفقراء في أزمان المجاعات ليحصلوا على الغذاء من قبل السلطة، أو امتزجوا مع المتصوفة الفقراء و المتسولين الآخرين ليتم توزيعهم على الأمراء، وتم اتخاذ إجراء مماثل في عام ٦٨٠هـ/١٢٨١م ضد الحرافيش، وفي المجاعة التي حدثت سنة ٧٧٥-٧٧٦هـ/١٣٧٣م-١٣٧٥م، لإطعام الحرافيش الذين أمروا بعدم طلب الصدقات الأخرى وإلا سوف يتعرضون للتعذيب حتى يكفوا عن ذلك^٢.

وقد وصفهم ابن بطوطة أثناء رحلته إلى بلاد الشام في عصر المماليك حيث قال: (الحرافيش هم طائفة كبيرة وأهل صلابة وزعارة)، وهذا قد يفرقهم عن الزعر بعض الشيء، وتحدث عن الحرافيش أنهم في عام غلاء (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، اختطفوا الخبز لشدة جوعهم الأمر الذي جعل النائب أرغون يعاقبهم على ذلك^٣. وهذه الحادثة الاستثنائية لا تنفي ما كانوا يتمتعون به من فتوة وشهامة وجاه وقوة نفس، ويذكر أن وفدا من الحرافيش جاءوا من القلهرة إلى دمشق وعلى رأسهم زعيمهم وذهبوا إلى دمشق فاستقبلوا بالصفاقات والطبول والأعلام الصفر، والذين استقبلوهم كانوا يحسون نحوهم برابطة الزمالة، رابطة قوية في تجمعات تلك الحقة تمثلها خشدانية المماليك أو يمثلها من سماهم ابن بطوطة "الأخوية الفتيان" الذين وجدهم في الأناضول وظل الحرافيش الدمشقيون معهم حتى أوصلوهم إلى بيت الحرافيش^٤.

وكان القضاة يطلبون من السلطان والنائب، توزيع الصدقات على الفقراء والعامّة من الحرافيش، فقد دعا السلطان بيبرس الأمراء والجنود وتابعيه وطلب منهم إحضار أطفالهم للاحتفال بختان ابنه وأبنائهم بهذه المناسبة السعيدة وأعطى مائة درهم وشاة واحدة لكل ولد من أولاد الحرافيش وكان توزيع الصدقات عملا شائعا ومألوفاً دونما وجود مسوغ له ويرجع هذا إلى ما يحظ به القضاة الناس على المنابر أثناء خطبهم^٥.

^١ بدر الدين محمود العيني (٨٥٥هـ/١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٨م، ص ٣٠. وسيشار إليه فيما بعد هكذا: العيني، عقد الجمان.

^٢ لابيدوس، مدن الشام، ص ٢٧٠.

^٣ ابن بطوطة، الرحلة، ج ٢، ص ٦٥١.

^٤ ابن بطوطة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٥١. إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ١٤٥-١٥٥.

^٥ لابيدوس، مدن الشام، ص ٢٧٠.

وكان للأمير طشطر في دمشق عدد ضخم من الأتباع بين الحرافيش حيث أغدق عليهم الكثير من ماله كما تم التوصل إلى تحقيق مورد ثابت لهم في الأوقاف إذ عين في عام ١٣٤٧/٥٧٤٨م وقف في دمشق لتقديم الإعانة للحرافيش، ولا ننسى أن الأوقاف كانت تحت تصرف قاضي القضاة في دمشق ومن هنا كانت العلاقة مباشرة مع الحرافيش^١.

كما أن التسول كان من أعمالهم إلى جانب ما كان يطلب منهم من عمل فقد أجبر الحرافيش على القيام بأعمال الفتوات في عام ١٣٢٢/٥٧٢٣م. وفي عام ١٢٩٩/٥٦٩٩م بدعوا بسلب دمشق لدى سماعهم أن قائد المغول غازان هزم جيوش المماليك وسرقوا المواد الخشبية والأبواب والأواني، حيث تخلصوا منها ببيعها بأسعار بخسة ونهبوا البساتين في القرى النائية، وجدد غزو المغول الذي حدث بعد ثلاث سنوات المخاوف من قيام الحرافيش بأعمال السلب والنهب. وفي سنة ١٣٣٨/٥٧٣٨م، ادعوا أن فرسان النائب قد أساءوا معاملتهم وأرسل الأمير الجند إلى خارج المدينة لتجنب الاضطراب الزائد أكثر منه لاختبار إرادة وتصميم الحرافيش^٢.

وقدر الرحالة ابن بطوطة وجود الآلاف منهم في ذلك الوقت وتصرف النائب بخشونة مع الذين قاموا بأعمال النهب والسلب وخشي من أعمال شغب الحرافيش في دمشق، فقد انضموا إلى أعمال الشغب التي هدمت الكنائس المسيحية عام ١٣٢٠/٥٧٢١م وهاجمت عناصر الحرافيش مع عناصر العامة من الناس المحتكرين الذين اختزنوا الحبوب في عام ١٣٣٦/٥٧٣٦م، نتيجة الأزمات التي كانت تحدث^٣.

وحيث شكلت عناصر الحرافيش بشكل عام عنصراً عنيداً في حياة المدن، فقد كانت قوة هؤلاء مثل قوة بقية العناصر الشعبية الأخرى مفيدة للمماليك في بعض الظروف، فلقد خلق السخاء في إعطاء الصدقات جماعة منهم في جماهير المدينة للسلطان والأمراء المميزين ومساعدتهم في إعمار المدينة، ولقد صرخت عناصر الحرافيش في الطرقات عام ١٢٩٨/٥٦٩٧م لدى مرور السلطان الناصر محمد بن قلاوون لنتمنى له الشفاء من إحدى الحوادث وانضموا في وقت آخر للجماهير التي دعت وأيدت عودة السلطان -الناصر محمد- عام ١٣٠٩/٥٧٠٩م^٤.

^١ لابيدوس، مدن الشام، ص ٢٧٠.

^٢ لابيدوس، المرجع نفسه، ص ٢٧١، ٢٧٢.

^٣ ابن بطوطة، الرحلة، ج ٢، ص ٦٥١.

^٤ لابيدوس، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

ومن أعمالهم العدائية ضد السلطة، فقد استهزأت الحرافيش بالسلطان - بيبرس الجاشنكير - وقذفته بالحجارة عندما أجبر على الهروب من المدينة، كما تظاهرت عناصر الحرافيش من جديد في عام ١٣٣٩/٥٧٣٠م في الأسواق وهي تغني أغانيها بمناسبة سقوط - النشو - وزير السلطان الجائر، كما أنهم كانوا مخلصين للأمراء المميزين وتم إنقاذ الأمير - طشطر - مرتين حيث سجن في دمشق عام ١٣٢٦/٥٧٢٧م فأنقذته عناصر الحرافيش التي أغدق الصدقات عليها^١.

وهذه الأمثلة تعطينا إشارة إلى أن علاقتهم الكبيرة كانت مع الأمراء والنائب، أما مع القضاة فكانت حسب أعمالهم، إن قاموا بأعمال إيجابية شجعوهم على ذلك وإن قاموا بأعمال شغب طالبوا بعقابهم ومطالبة السلطة بمنعهم من ذلك.

ويورد الصفدي عن الحرافيش: (كان عمل الحرافيش هو النهب والسلب تارة مع الأمراء وتارة عليهم، ففي زمن -أيدغمس- دعاهم فنهبوا إسطنبول -قوصون- وخزائنه وخانقائه وغير ذلك فنهب الجميع وتمزق الناس من أعمالهم، فلما دخل -سيف الدين أرغون- أميراً على دمشق وكان ذاك الغلاء قد اشتد ذلك الحين، قام الحرافيش واختطفوا الخبز من الناس لشدة الجوع، فدعا -أرغون- أعوانه فأمسك جماعة منهم فقطع أيديهم)^٢.
وقيل في ذلك شعراً منه:

كان الغلا يغلوا فأما إذا أصبح ناراً قلت ذا يغلي
وأصبح الحرفوش ذا كسرة من طلب الكسرة في شغل
من يطلب الخبز ومن يشتهي وهو المنقطع اليد والرجل^٣

كما أن الحرافيش لم يتقيدوا بالمعاهدات التي كانت بين المسلمين من جهة وبين الأمم الأخرى، حيث أساء هؤلاء الحرافيش إلى الزوار الذين قدموا إلى دمشق وقد كانت أعمال الحرافيش سرا عن أعين القضاة ورجال الدولة، حيث لجأت الدولة لحكاية هؤلاء بالإضافة

^١ أيرا لابيدوس، مدن الشام، ص ٢٧٣.

^٢ صلاح الدين الصفدي (ت ١٣٦٢/٥٧٦٤م)، تحفة ذوي الألباب (فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب)، حققه: إحسان بنت سعيد خلوصي وزهير حميدان الصمصام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٢م، القسم الثاني، ص ٢٥٨. وسوف يشار إليه لاحقاً هكذا: صلاح الدين الصفدي، تحفة ذوي الألباب.

^٣ صلاح الدين الصفدي، تحفة ذوي الألباب، ص ٢٧٤.

إلى التجار القادمين من الخارج بأن دعته إلى البقاء في بيوتهم ليلاً^١.

وكانت دمشق، شأنها في ذلك شأن أي مدينة من المدن الكبرى يقطنها عدد كبير من الذين يعيثون بالأمن والإساءة إلى السكان. ولما كان على النائب أن يراقب هؤلاء مراقبة تامة فإنه كان يحتفظ بمساعدين له يوضعون أثناء الليل في الأماكن الهامة لحفظ الأمن وحراسة دمشق وهي من مسؤولية النائب وأعوانه، ولذلك كانت أعمالهم معادية لما يطلبه القضاء من أعمال حسنة، ولهذا كانت العلاقات بينهم غير حسنة طالما لجأ الحرافيش لأعمال السلب والنهب^٢.

ويصف ابن خلدون هؤلاء الحرافيش حيث يقول: (ونجد هؤلاء الأصناف كلهم مترفعين لا يخضعون لصاحب الجاه ولا يتملقون لمن هو أعلى منهم ويستصغرون من سواهم لا اعتقادهم الفضل على الناس فيستكف أحدهم عن الخضوع ولو كان ذلك للسلطان وحاشيته وقد يقع في الدول اضطراب في المراتب من أجل هذا الخلق ويرتفع فيها كثير من السلفة وينزل كثير من العلية بسبب ذلك)^٣.

وربما هؤلاء الذي أطلق عليهم ابن كثير بأنهم هو تنظيم اجتماعي داخل المدن^٤، وذكرهم الحنبلي قائلاً: (واشتد الغلاء ففرق الملك الظاهر سنة ٦٦٢هـ / ١٢٦٣م الحرافيش على الأغنياء والأمراء وألزمهم بإطعامهم)^٥.

وفي رواية أخرى سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م عرفت جماعة ممن يلوذ بالمغول ويؤذي المسلمين وشنق منهم طائفة وعذب آخرون^٦. ويورد ابن كثير إنه سنة ٧٢١هـ / ١٣٢١م، لما هدمت كنيسة للنصارى، تسلط الحرافيش وغيرهم على الكنائس في مصر ما قدروا عليه، فانزعج السلطان الناصر محمد لذلك، وسأل القضاء ماذا يجب على من تعاطى ذلك منهم؟ وهنا يظهر دور القضاء وعلاقتهم بهؤلاء الحرافيش وغيرهم من الحركات الاجتماعية التي ظهرت في دمشق، فكان جواب القضاء، بأن يعزر هؤلاء. فأخرج جماعة من السجون ممن وجب

^١ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٣٥.

^٢ نقولا زيادة، المرجع السابق، ص ١٥٥.

^٣ ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٩٢٣.

^٤ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٤٢.

^٥ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٠٧.

^٦ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٢.

عليه القتل، فقطع وصلب وحرّم وخرم وعاقب كل من تعاطى التخريب في ذلك، فسكن الناس وأمنت النصارى، ويقول ابن كثير: (وظهروا بعد ما كانوا قد اختفوا أياماً).^١

ويورد ابن كثير في رواية أخرى إذ يقول: (في سنة ٥٧٤٨ / ١٣٤٧ م أمر نائب دمشق سيف الدين أرغون شاه بالقبض على جماعة من الحرافيش قد انتهبوا شيئاً من الباعة، فقطعوا أيدي إحدى عشر منهم وسمر عشر منهم تسميراً تعزيراً).^٢

هذه الأفعال وغيرها من أعمال النهب والسلب كان يرتكبها الحرافيش بالرغم من نهى القضاة عن ذلك في الخطب يوم الجمعة في المساجد وخارجها وفي المدارس والأسواق وغيرها من النصائح، بالإضافة إلى ما كان يقدمه لهم السلاطين والأمراء والنواب من مساعدات عينية ونقدية.^٣

خلاصة القول عن هؤلاء الحرافيش أنهم كانوا يداً سلطوية على الناس بغضهم العامة والعلماء، لا سيما القضاة، لما كانوا يقومون به من أعمال تخريبية تلحق الأذى بالناس، بالإضافة إلى استغلالهم لأوضاع الحرب، فعند سماعهم بقوم غازان إلى بلاد الشام كانوا يسارعون إلى النهب والسلب.^٤

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٩٨.

^٢ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٢٥.

^٣ محمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ١، قسم ١، ص ٣٢٣.

^٤ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٤٤٣.

المبحث الثاني : دور القضاة الثقافي (التدريس والتأليف) أدوار أخرى (الإشراف على البيمارستان والأوقاف).

دور القضاة الثقافي :

كان على المشتغل بالعلم في ذلك العصر أن يحيط بأهم جوانب المعرفة في عصره وهي علوم الدين الإسلامي ومذاهبه من فقه وتفسير وحديث وقرآيات وعلوم اللغة العربية ومشتقاتها كالنحو والصرف والبلاغة والكتابة وغيرها.^١

ولا شك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سبباً أساسياً وحيوياً لتنشيط الحركة العلمية لما تضمه من مدرسين وطلاب ولما تقرر فيها من دروس وهي البيئات الطبيعية التي ينمو فيها العلم ويزدهر. وقد عنى سلاطين المماليك والأمراء ومنشئوا المدارس باختيار علمائها الذين يشرفون على أمورهم وأساتذتها الذين يتولون التدريس فيها، فانتخبوهم من بين الأفذاذ ذوي الشهرة المعروفين بالعلم والفضل ومن بين الذين يزاولون التدريس في أحد المذاهب الدينية وممن يلقون دروس الوعظ.^٢

ويبدو أنه لا يمكن القول بوجود سياسة تعليمية للدولة أو السلاطين في عهد المماليك، وكل ما هنالك أن سلاطين المماليك وأمراءهم أمعنوا في بناء المدارس والمكاتب والمساجد (التي قامت أحياناً بوظيفة المدارس خاصة في قرى دمشق) مدفوعين إلى ذلك بعدة عوامل منها:

محاربة المذهب الشيعي واتخاذ المدرسة أداة تضمن بقاء الحكم في أيديهم ودعم مركزهم في أعين الشعب والرعية خاصة بعد إحياء الخلافة العباسية والانتصار على المغول في معركة عين جالوت.^٣

كما ويبدو لنا أن النشاط التعليمي في عهد المماليك لا يمكن فصله عن النشاط الديني لأن التعليم كان مرتبطاً إلى حد كبير بالعلوم الدينية من حديث وتفسير وفقه.^٤ وكانت وظيفة

^١ طه الطراونة، مملكة صفد، ص ٢٦٧.

^٢ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٣، ص ٧٠.

^٣ سعيد عبد الفتاح عاشور، الظاهر بيبرس، ص ١٤٧. نقولاً زيادة، دمشق في عصر السلاطين، ص ١٨٧.

^٤ نقولاً زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٩٩. سعيد عاشور، المرجع نفسه، ص ١٤٧.

التدريس بالمدارس جليلة القدر وولايتها عن النائب بتواقيع كريمة.^١

وأعظم دليل على النشاط العلمي في عهد المماليك كثرة المدارس التي أنشأها السلاطين المماليك من عهد السلطان الظاهر بيبرس وما بعده^٢، ولا يعني أن دمشق لم تكن من قبل دار علم بل أن المدرسة في دمشق كانت موضع اهتمام خاصة أيام الزنكيين والأيوبيين حيث كانت عامرة بالمدارس الكبرى وقبلة العلماء يؤمنونها من كل مكان بالشرق والغرب وكثير تنقلهم بين دمشق والقاهرة.^٣

وظهر ذلك جلياً خاصة بعد سقوط بغداد بيد المغول سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م حيث رأى العلماء، لا سيما رجال الدين منهم، أن من واجبهم: (نشر الدين وتجديد العلم وجمع شتات المعارف وتضمينها كتباً تكون عوضاً عما أبيد وصدى لما فقد ورأوا أنهم إذا لم يغدوا السير في ميدان التدوين ولم يثبتوا بالتصنيف ما تعيه قرائحهم وتحفظه صدورهم فإنه سوف يضيع تراث هذه الأمة، ولهذا شعروا بهذه المسؤولية ورهبتها وامتألت قلوبهم حماسة وكان بينهم في هذا المجال تنافس شديد كان له أثره المفيد في هذه الأحياء ونجاحه في ميدان التعليم والتأليف في هذا العصر).^٤ وبالفعل، فقد هاجر بعض العلماء من بغداد إلى القاهرة أو دمشق أو غيرها من مراكز المشرق الإسلامي الثقافية بحثاً عن الأمان، وواصلوا في تلك المراكز نشاطاتهم. وكانت في دمشق في عهد المماليك مدارس للشافعية وغيرها للحنفية وأخرى للحنابلة والبعض الآخر للمالكية.^٥ وكثير من المدرسين اقتصر عملهم على التدريس في المدارس والمساجد لكنهم لم يؤلفوا كتباً.^٦

ظل التدريس أهم مشاركات القضاة في الحياة الثقافية في العصر المملوكي الأول، ويمكن الإشارة لأبرز القضاة الذين عملوا بالتدريس في مدارس دمشق:

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ٢٠٠.

^٢ النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج١، ص ٦٢٦. ج٢، ص ٨٢٨.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص ٣٤٢. وانظر أيضاً: حسن شمساني، مدارس دمشق في العصر الأيوبي، ص ٤٧.

^٤ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج٣، ص ٢٥-٢٦.

^٥ عن هذه المدارس انظر: النعيمي، المصدر السابق، ج١، ص ٦٢٦. ج٢، ص ٨٢٩.

^٦ نقولاً زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ١٨٧.

درس قاضي قضاة دمشق - صدر الدين سليمان الحنفي (ت ٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) في الصالحية بمصر وفي الظاهرية بدمشق.^١

وأما قاضي القضاة تقي الدين محمد الشافعي (ت ٦٨٠هـ / ١٢٨١م)، فقد تولى التدريس بالشامية كما درس في عدة مدارس بمصر كما تولى قاضي القضاة جمال الدين الزرعي (ت ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م)، مشيخة الشيوخ بدمشق والتدريس وقضاء العسكر في مصر.^٢ وتولى قاضي القضاة ابن خلكان المتوفى سنة (٦٨١هـ / ١٢٨٢م) تدريس سبع مدارس: العادلية والناصرية والفدرابية والفلكية والركنية والإقبالية والبهنسية.^٣ وعندما فتحت المدرسة النجيبية سنة (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م)، حضر ابن خلكان تدريسها ثم نزل عنها لولده كمال الدين موسى.^٤

كما تولى قاضي القضاة كمال الدين الشيرازي (ت ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م) التدريس بالبادرائية ثم بالشامية ثم بالناصرية، ومما يجدر ذكره أن بعض قضاة القضاة تولوا القضاء والتدريس في مصر ودمشق، فكان أمراً مألوفاً أن ينقل قاضي القضاة من مكان إلى آخر. أما قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م) فقد تولى قضاء قضاة الشافعية بدمشق وجمع بين القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ فضلاً عن التدريس بالناصرية والعادلية والقيمرية.^٥

كذلك تولى إسماعيل بن الكشك قاضي دمشق القضاء بعد القاضي جمال الدين بن الراج، درس بعدة مدارس بدمشق وكان جامعاً بين العلم والعمل.^٦ بالإضافة إلى نجم الدين الطرسوسي الحنفي حيث تولى التدريس مع القضاء.^٧ ومن جهة أخرى نجد أن قضاة الحنابلة أيضاً جمعوا بين القضاء والتدريس، فقد تولى قاضي قضاة الحنابلة شرف الدين ابن قاضي

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٨٩. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ١١٧-١٢١.

^٢ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٦٧.

^٣ عن هذه المدارس انظر: النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ٦٢٦. عصام شبارو، المرجع السابق، ص ١١٧.

^٤ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٨٠.

^٥ ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٩، ٣٣٦. عصام شبارو، المرجع السابق، ص ١١٧-١٢١.

^٦ ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر بأبناء العمر، ج ١، ص ٢٨٣.

^٧ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٩٨. اللكنوي، الفوائد، ص ١٠.

الجبل التدريس بعدة مدارس في دمشق وذهب إلى مصر ومن ثم عاد إلى الشام فأقام بها يدرس ويشغل بالقضاء.^١

من خلال ما تقدم نجد أن القضاة قد تولوا التدريس إلى جانب القضاء والإفتاء والخطابة وغيرها وهذا راجع إلى كثرة المدارس المنتشرة في دمشق وتنافس السلاطين على بناء المدارس والمساجد وإقبال الرعية على هذه المدارس.

وقد يستعجب بعض الناس من قلة عدد دور القرآن الكريم في دمشق بالنسبة إلى مدارس الفقه، ففي سنة ١٧٢٥هـ / ١٣٢٤م كان في دمشق مدرستان للقرآن الكريم مقابل ثمانين مدرسة للفقه ومرد ذلك أن مدارس الفقه كانت تخرج المدرسين والموظفين الرسميين للدولة الذين كانوا يتولون التدريس أو يمارسون القضاء أو الوظائف الأخرى مثل: الإمامة والخطابة والشهادة والفتيا، في حين كانت مدارس القرآن الكريم لا تخرج إلا مدرسي القرآن الكريم وحفظته.^٢

وهذا يعطينا إشارة إلى أن المدارس التي يتولى تدريسها القضاة تختص في مجال التدريس الديني لا سيما الفقه والحديث والتفسير وغيره بالإضافة إلى تدريس القرآن الكريم وحفظه مع وجود مدارس أخرى لتدريس الطب وغيره من العلوم التطبيقية يتولى تدريسها أطباء مهرة، وأساتذة متخصصون في العلوم الأخرى، أما المدارس التي يدرس بها القضاة فهي مختصة بأمور- الشريعة الإسلامية وأمور الدين واللغة العربية.^٣

هذا ما كان من أمر دمشق، أما أعمال دمشق وقراها فقد كان الوضع فيها مختلفاً، وفيما يخص قرى دمشق فربما لا تزال بعض القرى خالية من المدارس سواء للذكور والإناث ويكون الفرق ظاهراً بين القرية التي أنشأت مدرس منذ جيل والقرية التي لم تبرح خالية من شيء اسمه مدرسة، إذ اكتفت بكتاب يعلم الأطفال القرآن فقط على الطريقة القديمة، فإن قرية متوسطة في الغوطة (غوطة دمشق) الوسطى وأهلها يربون على ألف نسمة ليس فيها مدرسة، وقلما أهمل أهلها التعليم بقدر ما يهتمهم جمع المال.^٤

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٨٥. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٢١٩.

^٢ أكرم حسن، دمشق، ص ٥٦.

^٣ عن المدارس انظر: النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ٦٦٢.

^٤ محمد كرد علي، غوطة دمشق، ص ١٦٥.

وكان القضاة الذين أطلقنا عليهم (قضاة صغار) الذين يتولون القضاء في القرى التابعة لدمشق يقومون بتدريس أهلها القرآن الكريم وحفظه إما في المساجد ودور خاصة القضاة وغيرها وإن أراد أي شخص استكمال دراسته يذهب إلى المدارس المنتشرة في دمشق وأعمالها الأخرى.^١

وكان قاضي القضاة يأخذ رزقه من خلال الأوقاف التابعة لهذه المدارس لتقاء تدرسه، فكانت الأوقاف كثيرة على هذه المدارس والمساجد والأربطة، وعلى هذا كان العلماء هم السلطة الفعلية الثانية بعد المماليك، لا بل يمكن أن نقول كان العلماء هم السلطة التنفيذية الداخلية المؤثرة على الجماهير العامة.^٢

ولهذا فقد تولى رجال الدين بعض الوظائف الدينية وتقلب بعضهم ما بين المناصب والوظائف لكن غالباً ما تخصصت بعض الأسر الدينية في نوع محدد من العمل الديني حيث أخذت بعض الأسر تتجرب القضاة وبعضها الآخر المدرسين وبعضها الوعاظ وهكذا.^٣ وعلى هذا كان العلماء أعياناً قياديين في المجتمع الشامي، فلقد كان العلماء لا سيما القضاة منهم في مجتمع عاش في ظل أوضاع دينية مجتمع كان القول والفصل فيه للدين وكن رجال الدين هم قادة الجماهير ونخبته.^٤

دور القضاة في التأليف :

وضحت للقضاة مشاركات في مجال التأليف في علوم غير العلوم الدينية حيث كان التاريخ موضع اهتمام وعناية في هذه الفترة وقد صنفت فيه كتب قيمة وقد كان الأخباريون الأوائل في الإسلام مغلقين على أنفسهم بعض الشيء وكان الإسلام وتاريخه هو كل ما يهتمهم وقلموا بمن سبقهم من الأقوام وحتى بمعاصريهم من الأمم الأخرى، أما مؤرخو العصر المملوكي فقد كانوا منفتحين وكانت كتاباتهم عن الإسلام والبلاد الإسلامية وعن الجماعات

^١ محمد كرد علي، غوطة دمشق، ص ١٦٢-١٦٥.

^٢ إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٠١.

^٣ ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ص ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٣٩.

^٤ إبراهيم زعرور، المرجع السابق، ص ١٠٥.

الأخرى في الشرق والغرب وكونوا معها علاقات وثيقة وتعاملوا معها بشكل واسع كما ورد في مؤلفاتهم.^١

ولهذا أقدم علماء العصر المملوكي على اقتحام ميدان التأليف والاضطلاع بحمل أعبائه وكان نشاط الحركة التأليفية من أهم نتائج النشاط العلمي وهي ما أنجبت من مؤلفات سلسلة ذهبية وتقى سرى بها العلم وروحه في العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.^٢

ويرى فيليب حتي بأنه على الصعيد الفكري كان العصر المملوكي عصر تجميع وتقليد أكثر منه عصر توليد وإبداع، ومع هذا فقد بقيت دمشق والقاهرة، لا سيما بعد خراب بغداد وانهيار الحكم الإسلامي في إسبانيا المركزين المقدمين في شؤون التعليم والثقافة في العالم الإسلامي، فقد كان من شأن المدارس التي أسست في دمشق ورصدت لها الأموال الطائلة أن تعمل على حفظ العلوم العربية والاجتهاد في بثها ونشرها.^٣

ومهما يكن الرأي حول ما هية الجانب الفكري، فإن العصر المملوكي كان عصر انطلاق في التأليف ورصد المعلومات التاريخية والدينية والإداري وأحوال العلماء والفقهاء الذين تولوا القضاء وعلى المذاهب الأربعة وبيان الأسر التي انحدر منها هؤلاء الأشخاص المفكرين والمبدعين في مجال التأليف.

ومن أشهر القضاة الذين كان لهم إسهام كبير في مجال التأليف نذكر منهم: ابن خلكان، أول قاضي قضاة للشافعية بدمشق والذي: (وكان بارعا عارفاً بالمذهب الشافعي حسن الفتاوي بصيرا بالعربية علامة في الأدب والشعر، كثير الاطلاع حلو المذاكرة له مجاميع أدبية وصنف كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان). والذي يعتبر من أهم كتب التراجم.^٤

ويقول ابن خلكان عن سبب تصنيف الكتاب أنه كان مولعا بالاطلاع على أخبار المتقدمين من أولي النباهة وتواريخ وفياتهم وموالدهم ومن جمع منهم مما دفعه كما يقول:

^١ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ٢٠٣.

^٢ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٣، ص ٨١، ٨٩.

^٣ فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة: د. كمال اليازجي، أشرف على مراجعته: د. جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م، ج ٢، ص .

^٤ شمس الدين أحمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج ١، مقدمة المحقق، ص ٥.

(فعمدت إلى مطالعة الكتب الموسومة بهذا الفن، وأخذت من أفواه الأئمة المتقنين له ما أجده في كتاب ولم أزل على ذلك حتى حصل عندي منه مسودات كثيرة في سنين عديدة).^١

ونعت كتابه بقوله: (هذا مختصر في التاريخ ولم يذكر فيه أحدا من الصحابة ولا من التابعين والخلفاء إلا جماعة يسيرة تدعو حاجة كثير من الناس إلى معرفة أحوالهم)، وبرر عمله هذا بالمصنفات الكثيرة التي وضعت في هذا المجال، وقد وضع الكتاب في القاهرة سنة ١٢٥٤هـ / ١٢٥٦م بعد أن سماه وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبته العيان، ليستدل على مضمون الكتاب بمجرد العنوان.^٢

ويقال إن ابن خلكان ألف مصنفًا تاريخيًا للظاهر بيبرس، ووصل نسبه إلى جنكيز خان فلما وقف عليه قال: "هذا يصلح أن يكون وزيراً"، لكن صاحب بهاء الدين بن حنا سعى لدى السلطان وأفسد عليه، وقد تعرض ابن خلكان للتشويش والاتهام، لكنه نجا من ذلك.^٣

ومن القضاة الذين برزوا في مجال التأليف، قاضي القضاة جمال الإسلام كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي بن عبد الكريم الزملكاني. والذي يصفه ابن تغري بردي بقوله: (كان إماماً علامة بصيراً بمذهب الشافعي وأصوله قوي العربية صحيح الذهن فصيحاً أديباً ناظماً ناثراً، صنف وكتب ومن مصنفاته رسالة في الرد على الشيخ تقي الدين في مسألة الطلاق ورسالة في الرد عليه في مسألة الزيارة وشرح قطعة من المنهاج المراد به: منهاج الطالبين وعمدة المفتين لمحي الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ).^٤

بالإضافة إلى قاضي قضاة دمشق الشافعي شهاب الدين محمد ابن المجد الأربلي، كلن بارعاً في الفقه والفروع والشروط وألف مؤلفات عديدة في شتى فروع العلوم الدينية كما يقول ابن تغري بردي في ترجمته.^٥

كذلك قاضي قضاة دمشق الشافعي، جلال الدين القزويني الذي كان عالماً بارعاً في علوم كثيرة وله مصنفات في عدة فنون.^٦

^١ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٦.

^٢ ابن خلكان، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧.

^٣ ابن خلكان، المصدر نفسه، ج ١، ص ٨. عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٢٠٣.

^٤ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٩٥.

^٥ ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٣٠.

^٦ ابن تغري بردي، المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٦٣.

ومن أشهر القضاة في مجال التأليف قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري (ت ٥٧٤٩هـ / ١٣٤٨م) مؤلف "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" و"التعريف بالمصطلح الشريف"، ولقد كان أبوه وجده من قبل موظفين في الدولة المملوكية وكانا متصلين بتنظيم البريد خاصة، وقد ولد العمري في دمشق حيث سمع العربية والفقه والحديث وتولى منصب القضاء فيها وتولى ديوان الإنشاء، وهذا ما حفزه على وضع مؤلفه الضخم (المسالك) والذي يعتبر من أهم المؤلفات الإسلامية الجغرافية السياسية ويزودنا بالأخبار التاريخية المعاصرة والمعلومات المتعلقة بالإدارة والعلاقة بين السلطان ونوابه وأمرائه ويسهب في تبیین الأمور المتعلقة بالضرائب ولا سبيل إلى فهم الإدارة المملوكية دون الاطلاع على الكتاب.^١

وتعد هذه الموسوعة التي كتبها بن فضل الله العمري في النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، من أهم ما أنتجه عصر سلاطين المماليك رغم أنها لم تلق ما يناسبها من الشهرة، ووصفها الصفدي المعاصر للعمري بأنها: (كتاب حافل ما يعلم أن لأحد مثله).^٢

ويبين العمري الغرض من تأليف كتاب "مسالك الأبصار" قائلاً: (إني أردت من ذلك إثبات نبذة دالة على المقصود في ذكر الأرض ومن فيها وحالة كل مملكة وما هي عليه وأهلها في وقتنا هذا نطاق هذه المملكة واجتمع عليه طرفا تلك الدائرة).^٣ وأما كتابه: "التعريف بالمصطلح الشريف" فقد وضع فيه العمري ثمار خبرته كواحد من كبار المسؤولين في الجهاز الإداري التابع للدولة لا سيما وأن العمري تولى القضاء ورئاسة ديوان الإنشاء، وقصد به أن يكون مرجعاً في كل ما يحتاج إليه من يعمل في الدواوين وسلك الدولة.^٤

فمصنفا العمري "المسالك" و"التعريف" يعدا من أهم آثار عهده بالنسبة لنظم دولة سلاطين المماليك ورسومها واعتمد عليهما كثيراً مؤرخو عصر سلاطين المماليك في القرن التاسع كما يبدو واضحاً في مؤلفات القلقشندي والمقريزي وابن شاهين والسيوطي وغيرهم.^٥

^١ نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ٢٠٦.

^٢ العمري، مسالك الأبصار، مقدمة المحقق، ص ١١م.

^٣ العمري، المصدر نفسه، ص ١٢م.

^٤ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٤. المقدمة.

^٥ العمري، المصدر نفسه، ص ١٥م.

ومن خلال ما سلف نجد أن أصحاب الوظائف في الدولة المملوكية كان لهم القدرة على التأليف لإطلاعهم على أكبر عدد من المعلومات الواردة في سلك الدولة هنا وهناك خاصة ديوان الإنشاء وما يصدر عنه وما يأتي إليه، فالعمري تولى سر ديوان إنشاء دمشق ولهذا كانت عنده معلومات قيمة حول إدارة الدولة المملوكية والتنقلات التي كانت تحدث في جهاز الدولة.

ومن القضاة الذين أسهموا بقدر كبير في مجال التأليف، قاضي قضاة دمشق تقي الدين السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م. وتولى السبكي القضاء زمن الناصر محمد بن قلاوون بعد جلال الدين القزويني، وظل في القضاء حتى وفاته، ولتقي الدين السبكي مؤلفات كثيرة العدد وفتاوى في مسائل شرعية وغير شرعية، وقد أثبت ابنه تاج الدين في طبقاته كثيراً من مقالاته وفتاويه حيث كان من بين فتاويه الشرعية ما يوافق مذهب الشافعية ومنها ما صدر عنه باجتهاده.^١

ومن مؤلفاته الضخمة ورسائله في التفسير والحديث والفقه والنحو والأصول وغير ذلك وكثيراً منها لم يكمله كما أن منها رسائل صغيرة في ورفات، وقد عني كناية علماء عصره ومنطق اتجاههم بشرح الكتب المتقدمة واختصارها.^٢

ومن مؤلفاته :

- (١) الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم - لم يكمل.
- (٢) تكملة المجموع في شرح المذهب، وهو تكملة لشرح الكتاب المذكور مبيناً على ما شرحه منه النووي وصل فيه السبكي - من باب الربا إلى أثناء التقليل في خمسة مجلدات.
- (٣) التحرير المذهب في تحرير المذهب وهو شرح مبسوط على المنهاج - كتب بعضه.
- (٤) الابتهاج في شرح منهاج النووي - وصل فيه إلى أوائل الطلاق.^٣
- (٥) الإبهاج في شرح المنهاج في أصول الفقه - كتب بعضه وأكمله ابنه - تاج الدين.
- (٦) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب كتب بعضه - ولم يعثر ابنه له على أثر.
- (٧) كتاب التحقيق في مسألة التعليق.
- (٨) شفاء السقام في زيارة خير الأنام.

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٥٢. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٠١.

^٢ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٨٠.

^٣ محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٣، ص ٢٨٢.

- (٩) السيف المسلول على من سب الرسول صلى الله عليه وسلم.
- (١٠) التعظيم والمنة في "لتؤمنن به ولتنصرنه".^١
- (١١) نور الربيع من كتاب الربيع - كتب بعضه على كتاب الأم للشافعي.
- (١٢) الإقناع في الكلام على أن لو للامتناع.
- (١٣) وشي الحلي في تأكيد النفي بلا.
- (١٤) الاعتبار ببقاء الجنة والنار.
- (١٥) ضرورة التقدير في تقويم الخمر والخنزير.
- (١٦) السهم الصائب في قبض دين الغائب.
- (١٧) فصل المقال في هوايا العمال.
- (١٨) إبراز الحكم من حديث رفع القلم.
- (١٩) القول الصحيح في تعيين الذبيح.
- (٢٠) الإقناع في تفسير قوله تعالى: "وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع".
- (٢١) الإغريض في الحقيقة والمجاز والكتابة والتعريض.^٢
- (٢٢) المواهب الضرورية في المواريث الصنفية.
- (٢٣) الطريقة النافعة في المساقاة والمخابرة والمزارعة.
- (٢٤) الغيث المفدق في ميراث ابن المعتق.
- (٢٥) نور المصاييح في صلاة التراويح.
- (٢٦) الكلام على حديث "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث.
- (٢٧) القول المحمود في تنزيه داود.
- (٢٨) عقود الجمان في عقود الرهان والضمان.
- (٢٩) تفسير قوله تعالى "يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا".
- (٣٠) كشف الدسائس في هدم الكنائس.
- (٣١) معنى قول الإمام المطلب "إذا صح الحديث فهو مذهبي".^٣

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٥٢. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٨٠. محمود

رزق سليم، عصر سلاطين المماليك، ج ٣، ص ٢٨٣.

^٢ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٨٣.

^٣ محمود رزق سليم، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٢٨٣.

وكثير من هذه المصنفات مفقود والموجود منها أكثره مخطوط ، ويقول ابن العماد الحنبلي عن السبكي: (كان محققاً مدققاً نظاراً في الفقه وغيره في الاستنباطات الجليلة والدقائق والقواعد المحررة التي لم يسبق إليها وكان منصفاً في البحث على قدم من الصلاح والعفاف وصنف نحو مائة وخمسين كتاباً مطولاً).^١

ويقول عنه ابن كثير : (بعد ذهابه إلى دمشق (ويعني تقي الدين السبكي) كتب وخرج وله تصانيف كثيرة منتشرة كثيرة الفائدة وما زال في مدة القضاء يصنف ويكتب إلى حين وفاته).^٢

ومن القضاة الذين اشتهروا بالتأليف قاضي القضاة شرف الدين ابن قاضي الجبل، كان من أهل البراعة والفهم متقناً عالماً بالحديث وعلمه والنحو واللغة والأصول والمنطق، قرأ على الشيخ تقي الدين عدة مصنفات في علوم شتى وقد درس بعدة مدارس وله مصنفات منها: كتاب في أصول الفقه، وشرح المنتقى، ولم يكمله، وتوفي سنة ٧٧١هـ / ١٣٦٩م في الصالحية بمصر.^٣

واشتهر أيضاً قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي، وهو العلامة قاضي قضاة الحنفية، وبرع في الأصول والفقه ودرس وأفتى وأفاد مع الديانة والصيانة والتعفف والمهابة، هذا، وقد صنف عدة مجلدات وله نظم حسن ومذكرات مفيدة وفهم وسياسة وتودد وملتقى حسن.^٤

كذلك قاضي قضاة دمشق الحنفي جمال الدين السراج درس بالريحانية سنة ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م.

وله العديد من المؤلفات منها: (١) المنتهى في شرح المغني. (٢) القلائد شرح العقائد. (٣) التفريد مختصر تجريد القدوري. (٤) الزبدة شرح العمد. (٥) تهذيب أحكام القرآن. (٦) مختصر مسند أبي حنيفة وغيرهما.^٥

^١ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص ١٨٠.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص ٢٥٢. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٠١-١٠٢.

^٣ ابن طولون، المصدر السابق، ص ٢٨٦. ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، ج٦، ص ٢١٩.

^٤ ابن طولون، المصدر نفسه ص ١٩٨.

^٥ ابن طولون، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

ومن القضاة الذين أسهموا في مجال التأليف قاضي قضاة دمشق شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن جماعة الكناني الحموي كان له تصانيف ولكن لم نتعرف على هذه الكتب.^١ كذلك قاضي القضاة شمس الدين بن مسلم حيث خرج له المحدثون تخاريج عدة.^٢ بالإضافة إلى قاضي قضاة دمشق جلال الدين أبو عبد الله عمر القزويني، وإليه ينسب كتاب: الإيضاح والتلخيص في علمي المعاني والبيان.^٣

كذلك قاضي قضاة دمشق علاء الدين القونوي الذي وصفه ابن كثير بقوله: (وله تصانيف في الفقه وغيره وكان يحوز علوما كثيرة منها النحو والتصريف والأصليين والفقه وله معرفة جيدة "بكشاف" الزمخشري وفهم في الحديث وفيه إنصاف كثير وأوصاف حسنة).^٤ ولهذا فقد ترك علماء عصر المماليك أثراً لا في معاصريهم فحسب، بل تعداهم إلى الأجيال التي تلت، كما وأن بعض المفتين الذين كانوا موجودين ولم يتولوا منصب القضاء كانت لهم تأليف مميزة مثل ابن تيمية حيث كان في طليعة المصلحين في ذلك العصر وذلك بسبب نشاطه ودقة تفكيره وصفاء أسلوبه (بالنسبة إلى الفقهاء وأهل الشرع) وصراحته، وقد كان أتباع ابن تيمية كثيرين ومن أبرزهم ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ / ١٣٥٠م)، ومن تأثر بأراء ابن تيمية من غير الحنابلة مثل: الذهبي وابن كثير وابن حجر وهم ثلاثة من كبار المؤرخين العلماء.^٥

• وقد كان يرد مرسوم من قبل السلطان إلى قاضي القضاة لتولي التدريس وقد أورد القلقشندي نسخة لقاضي القضاة عماد الدين الطرسوس الحنفي لتدريس المدرسة الريحانية عوضاً عن جلال الدين الرازي كتب بسؤال بعض كتاب الإنشاء وهي:

"الحمد لله الذي جعل عماد الدين علياً... نحمده على ما وهب به من أوقات الذكر بكرة وعشياً ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له... ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله... وكانت المدرسة الريحانية بمحروسة دمشق هي ريحانة المجالس وروضة العلم الزاكية المغارس وبحر الفوائد الذي يخرج الفرائد ومسرح العلماء الذي قد أن أن يظفر به منهم... وقد

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦٣. ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٠٥-١٠٦.

^٢ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٥٤. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٧٩.

^٣ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٨٠. ابن طولون، المصدر السابق، ص ٨٩.

^٤ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ١٤٧. ابن طولون، المصدر السابق، ص ٩٢.

^٥ نقولاً زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص ٢١٩.

أكنت جبلاً من العلم وقوراً... وما نكره بها إلا على سبيل التبرك بذكرها والتمسك بأمرها... .
إلخ، وهذا دليل على التعليم والتدريس في المدارس.^١

دور القضاة الاجتماعي (الإشراف على الممارسات والأوقاف):

برزت للقضاة في دمشق أدوار متعددة في الحياة الاجتماعية تمثلت في محاربة الفساد والمجون والانحلال، إضافة إلى محاربة البدع، لكن أدوارهم الرئيسية في الجانب الاجتماعي تتجلى في الإشراف على الممارسات وإدارة الأوقاف وأحوال اليتامى، وهي مسؤوليات لم تكن سهلة خاصة في وقت كان السلاطين والنواب يلجأون في أوقات الشدة لمحاولة الاستيلاء على هذه الأوقاف أو تحويل أموالها للسلطة المملوكية.

ويمكن أن نرد أسباب تصدر رجال الدين للكتلة الاجتماعية في مدينة دمشق إلى الدور الديني الإسلامي وإلى التحالف الوطيد الذي قام بين النظام الحاكم وللعلماء ضد توطد شؤون الحكم للسلاجقة فلقد كان للعلماء وما زال نفوذاً واسعاً على فئات المجتمع وهذا النفوذ ظل دوماً أعظم من نفوذ التجار.^٢

ولهذا كانوا أصحاب دور مؤثر وفاعل في حياة السلطة المملوكية من جهة وعامة الشعب من جهة أخرى، وغالباً ما قام التجار ورجال الدين بدور الوسيط بين الجماهير والسلطة المملوكية.^٣

أدوار أخرى للقضاة:

مارس المماليك سلطانهم من خلال العلماء، فمن العلماء جاء القضاة والمحتسبون وأعوانهم الذين أشرفوا على نظام الإدارة المملوكية. وقد شهدت الساحات الشامية، غيرها نمو ظاهرة جديدة في تاريخ الإسلام هي ظاهر الأسر الدينية المحترفة، حيث بات العمل في المجالات الدينية مثله مثل العمل في أية حرفة من الحرف، رغم أن باب الهواية ظل مفتوحاً

^١ القلقشندي، صبح الاعشى، ج ١٢، ص ٧٦-٧٩.

^٢ إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ٥٦.

^٣ لابيدوس، مدن الشام في العصر المملوكي، ص ٨٩، ١٣٢.

وظلت الفرصة مهيأة لأن يحترف العمل الديني بعض الناس عن غير طريق الوراثة.^١ ويمثل هذا بداية ظهور وجهاء المجتمع في دمشق من خلال بروز العلماء القضاة (رجال الدين). هذا ويلاحظ أن سلاطين المماليك اعتادوا على مخاطبة الشعب عن طريق القضاة، وكمثال على ذلك الظاهر بيبرس عندما حرر صفد من الفرنجة كتب بالبشارة إلى قاضي قضاة الشام شمس الدين بن خلكان لينشر الخبر بين الناس في دمشق.^٢

فالنشاط والتنظيم الاجتماعي هو الذي ساعد على إنشاء وحدة أشمل وقد قامت هذه الوحدة حول الصفوة الدينية وكان العلماء الجزء المتقف من هذه الوحدة الاجتماعية في الأدب والفقه وتعاليم الإسلام، ولقد كان من واجب "القضاة وموظفي المساجد والأساتذة"، الأساسي المحافظة على معرفة الأوامر السماوية ودعم الجماعة كوحدة إسلامية وإعطائها الإرشاد الديني والأخلاقي، لقد واصلوا تعليم الإسلام ودعموا تعاليمه الأخلاقية وأيدوا قوانينه ونشروا تعاليمه وقمعوا الفساد والرذيلة.^٣

ومن ناحية أخرى فقد كان العلماء (القضاة) الصفوة الإدارية والاجتماعية والدينية وبسبب امتداد الفقه الإسلامي إلى الشؤون العائلية والتجارية والتعليمية والإدارية، واصل العلماء المهام الإدارية والروحية للحياة المشتركة وخضع الزواج والطلاق والرعاية والوصاية لسلطانهم القضائي لأنهم كانوا مؤسسين للفقه.^٤

وقد نظم القضاة الإرث والوصايا وإنشاء المؤسسات الخيرية والدينية وأوجبوا أن يشهد أعمال الزواج والصفقات التجارية ونقل الملكيات أناس يفوضهم القاضي لكونهم ثقة وأكفاء للمصادقة على معاملاتهم، ولهذا لم يكن القضاة عبارة عن طبقة بارزة في المجتمع، بل مجموعة متداخلة مع طبقات أخرى وتقسيمات اجتماعية منتشرة في المجتمع كله.^٥

^١ اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج ٢، ص ٣٣٨. طبعة حيدر أباد الدكن، ١٩٥٤م. وسوف يشار إليه لاحقاً

هكذا: اليونيني، ذيل مرآة الزمان. زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٠٤.

^٢ اليونيني، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٨-٣٤٣.

^٣ لابيدوس، مدن الشام، ص ١٧٤.

^٤ سهيل زكار، المدخل، ص ٢٧٩. لابيدوس، المرجع السابق، ص ١٧٤.

^٥ لابيدوس، المصدر نفسه، ص ١٧٤-١٧٥.

كما أن القضاة تمتعوا بمكانة اجتماعية كبيرة بين الناس، وكان على رأس كل فئة قاضي قضاة المذهب وظلت مكانة عظيمة في الدولة لا سيما وأنهم ظهرُوا في مجتمع المماليك الطبقي. وقد أظهر المماليك احترامهم لعلماء الدين، وقد اعتد علماء هذه الفئة بأنفسهم.^١

ومع أن قضاة المذهب الأربعة تمتعوا بمنزلة رفيعة في المجتمع وبين الأمراء في دار العدل، فإن مواقفهم ضد الظلم والغبن الذي عانت منه البلاد في تلك الفترة كان يجعلهم يلجأون أحياناً إلى معارضة السلطان والأمراء دفاعاً عن الحق ومطالبة رد بعض المظالم أو رفع المكوس وقد طالبوا بذلك في المجالس العامة ومن خلال الخطب من فوق منابر المساجد.^٢

ولهذا فقد تكون النكبات التي حلت بكبار موظفي السلطنة من حبس ومصادرة وتعذيب من الأسباب التي جعلت بعض القضاة يرفض تولي المناصب الكبيرة في البلاد ويطلب من السلطان الإغفاء من ذلك، وكمثال على ذلك ففي سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٦م عندما سأل قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة - السلطان محمد - أن يعفيه من القضاء وجلس في داره.^٣

ومن ناحية أخرى لعب القضاة خلال هذه الفترة دوراً بارزاً في التصدي لمظاهر الفساد، فمن ذلك أن قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة اجتهد في سبيل إصدار مرسوم سلطاني سنة ٧٥٩هـ / ١٣٥٧م يمنع الشهادة على المعاملات المالية إلا بحضور القضاة.^٤

وتظهر الأحداث المتفرقة تضامن العامة مع علمائهم وقضاتهم. وكانت المظاهرات الجماعية والقتال دفاعاً عن المشايخ والقضاة أكثر بروزاً، ومن الأمثلة على ذلك أنه وقعت مظاهرات في المسجد الأموي في سنة ٧٤٣هـ / ١٣٤٢م دفاعاً عن أحد الخطباء حيث أبعد عن منصبه فرفض العامة من الشعب الاستماع إلى الخطيب الجديد. وهكذا كان للعلماء بغياب الروابط القوية الأخرى موقع رئيسي في دعم الحياة الاجتماعية والاعتبارية للمدن، وخلق

^١ المقرري، السلوك، ج ٢، قسم ١، ص ١٥٠. طاهر سليمان حمودة، جلال الدين السيوطي (عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي)، ط ١، المكتب الإسلامي، ١٩٨٩م، ص ٣١، ٣٦، ٣٧.

^٢ حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك (فترة حكم المماليك البحرية)، ط ١، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ١٩٩٧م، ص ٧٨.

^٣ Sat Tugitaka, The Evolution of the Ina system under the mamluks Analysis of Al-Rawk AL- Husam and Al- Rawk. AlNasiri "Memoirs of the Research Department of the Toyobunko. 1979, p37.

^٤ حياة ناصر، المرجع السابق، ص ٩٧.

العلماء بوجود الأحياء الضعيفة جداً والمهن القليلة التنظيم والجمعيات الأخرى للتلاحم التي وجدت في مدن الشام لا سيما دمشق^١.

ولهذا نجد أن القضاة كانوا يعترضون على السلاطين خاصة عندما تكون هناك تغيرات في السلطة وحفظاً منهم على سلامة الشعب والرعية من الفساد فقد حدثت في دمشق ثورة ضد قلاوون إثر خلعه ابن السلطان الملك الظاهر بيبرس عن العرش وحلوله محله وكلن من أعضاء هذه الثورة البارزين قاضي القضاة ابن خلكان ولقد هزم قلاوون الثوار، ولكن ابن خلكان ظل ملاحقاً من قبل السلطان حتى أصدر السلطان مرسوماً يقضي بالعفو عنه وإعادته إلى وظيفته في القضاء^٢. كما هو واضح من مرسوم العفو:

"إنا قد عفونا عن الخاص والعام وما يليق أن نخص بالسخط أحداً على انفراده وغير خاف ما يتعلق بحقوق القاضي شمس الدين ابن خلكان وقديم صحبته وخدمته وأنه من بقايا الدولة الصالحية وقد رسمنا إعادته إلى ما كان عليه من القضاء"^٣. ولهذا كان المماليك يؤلفون الإطار الأساسي في إدارة الدولة المملوكية وفي المقابل كانت نخبة من أهل القلم العلم تمد حياة الدولة اليومية بخدمات لا غنى عنها مع أن هذه النخبة كانت في مكانة اجتماعية دون مكانة من هم من كبار الأمراء من المماليك^٤.

كما نجد أن القضاة أثروا في الاعتراف بالمماليك الحاكمين مهما كلف الأمر ودون تأخير بالرغم من أنهم أدركوا أن الغزاة البعيدين عن وطنهم لم يكن ممكناً لهم أن يؤسسوا نظاماً دائماً ولم تكن المخاطر بالنسبة لهم أكثر شدة من مخاطر فترة خلو العرش لأنها كانت ستحل بنية الوحدة الاجتماعية لتصبح فوضى واستبدادية مفروضة ذاتياً بسبب غياب القانون والنظام في دمشق^٥.

فقد طلب القضاة من المغول الأمان على دمشق لحفظ النظام لحظة دخول المغول إليها سنة ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م، وقد امتلأت دمشق باللجئين من الضواحي والقرى المجاورة وأغلق

^١ لابيدوس، مدن الشام، ص ١٨٢.

^٢ محي الدين ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦م، ص ٧٠.

^٣ محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية، ص ٥٢.

^٤ جواد بولس، التحولات الكبيرة في تاريخ الشرق الأدنى منذ الإسلام، دار عواد للطباعة والنشر، ص ٢٩٦.

^٥ لابيدوس، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

الناس حوانيتهم عندما أشيع أن المغول دخلوا هذا الجزء أو ذاك من المدينة وكثرت السرقات وارتفع سعر الطعام.^١

ولهذا نجد أن القضاة انضموا للاعتراف بالسلطين المماليك وألحوا على الناس بضرورة الطاعة بواسطة الخطب التي ألقوها عليهم من أجل الوقوف أمام الخطر المغولي والفرنجي على دمشق وغيرها، فمن ذلك أن العلماء اعتمدوا على نظام المماليك للدفاع عن الجماهير، وحيث أن القضاة كانت تنقصهم خبرات القتال والتدريب حيث احتاج هؤلاء القضاة لمساعدة المماليك لحماية الجماهير واعتمد القضاة على نظام عسكري لتحقيق الانضباط في المدن ومقاومة العنف الذي سببه المجرمون والمتمردون، فقد اعتمدوا على النظام للدفاع ضد خطر تخريب المجتمع أو تهديم عقيدته القويمة من قبل الغزاة الأجانب.^٢

وعليه فقد رأى القضاة أن من واجبهم عند حدوث غزو جديد لبلدهم التعاون معه خشية وقوع الخراب الذي قد تسببه الحرب والفوضى الداخلية الممكن حدوثها بسبب الهزيمة العاجلة حتى يتمكن أصحاب السلطة الفعلية من مقاومته واستتاب الأمن.^٣

فكان دور القضاة ينحصر في المحافظة على المجتمع والرعية وفي منع الضرائب الزائدة عن كاهل الشعب، ففي سنة ٧٧٥ هـ / ١٣٧٣ م نجح قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة والشيخ سراج الدين عمر البلقيني في إقناع السلطان شعبان ابن حسين بن محمد بن قلاوون في إلغاء ضريبتى "ضمان المغاني" و"مكس القراريط"^٤، وكان الناس يعانون كثيرا من المظالم نتيجة هذين المكسين.^٥

وقد حاول بعض الأمراء إعادتهما مرة أخرى طمعا في فوائدهما المالية إلا أن الموقف الحازم الذي اتخذته القضاة في هذا الموضوع من أجل استمرار سريان المرسوم

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٣-٦. لابيدوس، مدن الشام، ص ٢٠٩.

^٢ ابن زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٠٩. لابيدوس، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

^٣ حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع، ص ٩٩. لابيدوس، المرجع السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

^٤ مكس القراريط: هي ضريبة يدفعها كل من يشتري داراً حيث يؤخذ منه عن كل ألف درهم ومن ثمنها عشرون درهماً وكان هناك ديوان يقوم على تحصيل هذه الضريبة ولا يمكن أن تتم أية عملية بيع أو شراء إلا بعد دفع هذه الضريبة للديوان لا يمكن أن يشهد شخص ما على عقد بيع إلا بعد التأكد من وجود ختم الديوان بوفاء الضريبة. محمد البقلي، التعريف، ص ٣٢٥. المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٣٦٧. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٧. ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك، ج ١، ص ٧٣-٧٤.

^٥ حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع، ص ٩٨.

السلطاني الهادف إلى إبطال هذين المكسين بصفة نهائية لا رجعة فيها، وهكذا حاول القضاة مراراً وتكراراً العمل على رفع الظلم عن الرعية من خلال التصدي لمن يمارس أعمال الظلم من أصحاب السلطة ويلاحظ أنه على الرغم من سيطرة هؤلاء المتنفذين، فإنهم لا يتعرضون على معاقبة القضاة على احتجاجاتهم هذه لأنهم يشعرون أن وراء هؤلاء عامة الشعب.^١

لقد كان القضاة دائماً يمثلون الرابطة الحية بين أصحاب السلطة والرعية واعتمدت قوة هذه الرابطة وضعفها على شخصيات القضاة، ولهذا توجب الحرص والأمانة في انتقاء الشخصية القضائية وإن رأى القضاة أن لا فائدة من الإصلاح كان الواحد منهم يقوم بعزل نفسه عن القضاء خوفاً من أن يزيغ قلبه عن الحق.^٢

كما كانت الروابط بين القضاة وطبقة التجار وثيقة جداً وكان العديد منهم، أي القضاة، تجار جزئيين أو مارسوا التجارة قبل توليهم منصب القضاء ولهذا كانت أعمالهم تمتين العلاقات الحميمة بين هيئة القضاة وطبقات المجتمع المتنوعة تشكل تياراً قوياً في الحركة الاجتماعية وتظهر سجلات التراجم من أبناء العلماء الذين أصبحوا موظفين وأبناء موظفين الذين غدوا علماء وقضاة كونهم من أهل وأصحاب البلد.^٣

ولهذا نجد أن القضاة خفضوا من خطورة التقسيمات المشتركة والطبقية بتداخلهم مع جميع مستويات المجتمع كما قدموا إطار النظام الاجتماعي والاعتباري المشترك وعليه كانت أسس مجتمع القضاة جماعات بحث ودراسة تكونت حول مشايخ وأساتذة بارزين ثم امتدت نحو المجتمع وأصبح الأساتذة المشهورون بعلمهم وتقواهم المتكلمين في هذه المسائل الدينية والاجتماعية والفقهية عن القضاة وتلامذتهم.^٤

كذلك عندما ينتشر الفساد في دمشق مثل: انتشار الحشيش وشرب الخمر جهارة في بعض البساتين وانتشار الانحلال الخلقي كان القضاة يقومون بمعالجة ذلك عن طريق نشر المواعظ والحث على ذلك في الخطب، ففي سنة ١٢٧٩هـ / ١٣٩٧م شحت المياه ولم تتساقط

^١ حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع، ص ٩٩.

^٢ المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٤٨. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٦٦. ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٢٨٩.

^٣ لايبديوس، مدن الشام، ص ١٧٧.

^٤ لايبديوس، المرجع نفسه، ص ١٧٨-١٧٩.

الأمطار طيلة الشتاء وتلفت المزروعات وغيرها، وقد حاول القضاة معالجة الموقف فطلبوا من الناس الصيام لمدة ثلاثة أيام والإقلاع عن اقتراف الموبقات.^١

وخرجت القضاة مشاة ومعهم المصاحف والناس في دعاء وذكر وابتغال إلى الله تعالى وطلع حاجب الحجاب كل أمير في دمشق ماشين والعلماء والمشايخ والفقهاء وكان غالبهم حفلة باكين وطلعت الناس في خلف بعضهم البعض في بكاء ودعاء واستغفار وعندما تجمعهم الناس في المزة نصبوا منبرا لقاضي القضاة الذي قام يعظ الناس ويذكرهم وتوجه بالدعاء إلى الله ليغيثهم.^٢

الإشراف على الممارسات:

ونتيجة لما سلف نجد أن القضاة كان لهم الدور الفعال في المجتمع ولما يلاقيه هؤلاء من احترام من الشعب ومن تقدير السلطة لمجهودهم والدور الذي يقومون به فهم بشكل واسطة بينهم وبين الرعية. ولهذا كان لهم مهمات أخرى هي الإشراف على الممارسات في دمشق وضواحيها، لم يكن من الضروري أن يكون ناظر الممارسات طبيباً لكنه كان من المهم أن يختار رجل متين الخلق وكان نائب السلطنة يفوض نظر الممارسات إلى من يختاره من أرباب الأقاليم ويكون الناظر مسؤولاً عن تصرفاته أمام نائب السلطنة وكان ينظر في أوقاف الممارسات وأشهر هذه الممارسات هو الممارسات النورية.^٣

والممارسات النورية أنشأها السلطان نور الدين محمود زنكي سنة (٥٤٩هـ / ١١٥٤م) وكان الذي أشرف على بنائه قاضي القضاة كمال الدين الشهرزوري وكان من القضاة المشهورين في الدولة النورية بدمشق وكان الممارسات يعالج الناس على اختلاف طبقاتهم وجنسياتهم في دمشق برعاية وإشراف قاضي القضاة الشافعي.^٤ ويقدم الرعاية للفقراء

^١ إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٥٥.

^٢ إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٥٥-١٥٦.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٩٨. نقولا زيادة، دمشق، ص ١٦٠. إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، ص ٥٠.

^٤ أحمد غسان سبانو، دمشق (مقالات مجموعة) دار قتيبة، ١٩٨٥م، ص ٦٣-٦٤. أحمد عيسى بك، تاريخ الممارسات في الإسلام، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨١م، ص ٤٠٦.

والمساكين وإذا وجد به من الأدوية التي يعز وجودها إلا فيه فلا يمنع منه الأغنياء.^١
 وكانت الأدوية تعطى فيه من غير مقابل وقد عولج فيه ابن الأثير المؤرخ واحتج على
 عدم دفع ثمن الدواء لأنه كان موسر الحال إلا أن وصية نور الدين أن لا يؤخذ من أحد ثمن
 الدواء وعلاجه وقد رمم عدة مرات وتم توسيعه سنة ٦٧٥هـ/١٢٧٦م، وكان به جناح للرجال
 وقسم آخر للنساء ويعطى به الطعام المناسب للمرضى.^٢

وهناك من أعظم النيابات التي قامت في غوطة دمشق في الصالحية البيمارستان
 القيمري نسبة لمنشئه أبي الحسن بن أبي الفوارس القيمري سنة ٦٥٣هـ/١٢٥٥م، ومهمته إدارة
 الأوقاف وكان هذا أيضاً تحت إشراف قاضي القضاة.^٣

وهنا يجب أن ننبه إلى أن الإشراف كان يخص قاضي قضاة الشافعية، فعندما جدد
 الظاهر بيبرس القضاة على المذاهب الأربعة جعل قاضي الشافعية من الأرفعين وجعل له
 النظر والإشراف على المارستانات في دمشق مع وظيفة القضاء والأعمال الأخرى دون
 القضاة الثلاثة الآخرين.^٤

ومن القضاة الذين تولوا الإشراف على المارستانات في دمشق قاضي القضاة نجم
 الدين بن سني الدولة حيث أضيفت له مع مهمة القضاء الإشراف على المارستان النوري،^٥
 كذلك قاضي قضاة الشافعية ابن خلكان حيث كان يشرف على المارستان مع التدريس
 والقضاء.^٦

وهكذا نجد عن علاقة القضاة مع عامة الشعب مرتبطة بينهم في أوجه كثيرة من
 النشاط الحياتي داخل دمشق وأعمالها لما كان للقضاة من خيرات وأعمال يقومون بها ولهذا
 كانوا قريبين الصلة مع الناس في سائر الأيام لما يقدمون من خدمات جليلة لا سيما الإشراف
 على المارستان وقد حظي اهتمام المارستانات من قبل السلاطين المماليك وعنايتهم بها وتعيين

^١ فريال بدوي يوسف الزربا، الحياة الاجتماعية في دمشق في العهد المملوكي، رسالة ماجستير، كلية
 الآداب، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، ١٩٨٠م، ص ٢٦٤.

^٢ الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص ص ٤٤-٤٥. فريال، الحياة الاجتماعية، ص ٢٦٤.

^٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٥.

^٤ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩٩.

^٥ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٣، ص ٢٩٧. ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٧٤.

^٦ عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٢٠١.

الأطباء فيه وحرصهم الشديد على مزاولة أعمالهم اليومية داخله ورعايته.^١
 وحول الأطباء العاملين فيه انظر ابن أبي أصيبعة في كتابه عيون الأنباء وهو يورد
 أشهر الأطباء وأن من بين هؤلاء الأطباء أبناء القضاة الذين مارسوا مهنة الطب فيه.^٢
 وبالإجمال كانت هذه الممارسات تقوم بأعمال جليلة لما تقدمه من خدمات للناس ولهذا عين
 للإشراف عليها قاضي القضاة.

الأشراف على الأوقاف:

تعريف الوقف: لم ترد كلمة وقف في القرآن الكريم ولا في أحاديث الرسول صلى الله
 عليه وسلم ولكن يفهم من تفسيرات الفقهاء أن الوقف هو : صدقة جارية من أموال الواقف في
 حياته ويستمر بقاؤها بعد مماته والهدف منها : إما تحقيق مورد ثابت للرزق لورثة الواقف أو
 الصرف على وجوه البر والخير. فكانت وجوه البر والخير متعددة وكثيرة مثل: إعانة الفقراء
 أو بناء مسجد أو قيام مدرسة وما شابه ذلك شريطة بقاء واستمرار هذه الصدقة. وعلى ذلك
 يكون تحقيق الخير هو الغرض الأساسي من عمل الوقف وإن شملت الأوقاف في كثير من
 الأحيان الصرف على أسرة الواقف.^٣

وتؤكد المصادر المملوكية المختلفة أن العصر المملوكي شهد توسعاً زائداً في عمل
 الأوقاف التي كانت في حد ذاتها قوة وطاقة محركة لزيادة النشاط التعليمي الديني والدنيوي
 ونمو فعالياته وتنوع مجالاته وتشعب حقوله كما شمل نشاط الوقف مجال الخدمة الاجتماعية
 ومجال الرعاية الصحية وشملت هذه الرعاية الصحية الخاصة والعامة من الشعب دون
 تفرقة.^٤

^١ عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٢٠١.

^٢ موفق الدين أحمد بن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ضبطه: محمد
 باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٧١٢.

^٣ حياة ناصر الحجي، السلطان محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت،
 ١٩٨٣م، ص ٤٥.

^٤ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٥١-٢٥٢. حياة ناصر، السلطان محمد، ص ٥٢، ٥٥.

وقد اهتم سلاطين المماليك بالمحافظة على الأوقاف لتؤدي الغرض الذي أنشئت من أجله كما عملوا على رد الأوقاف التي حرم من منفعتها ومستحقيها دون وجه حق، كما حدث حين رد السلطان حسام الدين لاجين قرية ضمير، من عمل دمشق، وكانت وقفاً للملك الظاهر بيبرس على أولاده، كما ورد وقف قراقوش على الفقراء وكان قد انقطع منذ سنين فتسلمه القاضي الشافعي وعوض مقطعيه عنه، وكانت عدة من الإقطاعات بيد الأمراء فردها السلطان لاجين إلى أربابها.^١

وقد زاد الاهتمام بإقامة الأوقاف زيادة كبيرة في عصر المماليك كما أقبل السلاطين والخاصة على العمارة والتعمير في شتى المرافق العامة وأمعنوا في إنشاء المؤسسات الدينية والتعليمية من جوامع ومساجد ومدارس وخانقاوات وزوايا وأربطة وغير ذلك وشهد هذا العصر ثلاثة أنواع من الأوقاف، النوع الأول: الأحباس ويشرف عليها الدواidar وناظر الأحباس وعدد من المباشرين والكتاب، ويتولى صاحب الأحباس توزيع الصدقات من ريع الأراضي الموقوفة على المؤسسات الدينية.^٢

والنوع الثاني: الأوقاف الحكيمة وتشمل الرباع الموقوفة على المساجد والأسرى ويشرف عليها قاضي قضاة الشافعية ويعرف باسم ناظر الأوقاف، ويصرف منها لطلبة العلم وللفقراء والمعوزين.^٣ والنوع الثالث: الأوقاف الأهلية ولها ديوانها وناظر خاص بها، فإما أن يكون من أولاد الواقف أو من ولاية السلطان أو من قبل قاضي القضاة.^٤ وإن كان الإشراف من قبل القاضي يتم تعيينه من قبل النائب لمراقبة الأوقاف وحساباتها.^٥

ومن النواب الذين أوضحت المصادر عنايتهم بالأوقاف النائب - تنكز - الذي أزال المظالم وأقام منار الشرع وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأزال ما كان بدمشق وأعمالها من الفواحش والخانات والخمارات وبالغ في العقوبات وأنصف العامة وتتبع المدارس والمساجد والأوقاف فعمرها جميعها ومنع مستحقيها من تناول ريعها حتى كملت عمارتها كما

^١ المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٦٤. حياة ناصر، السلطان محمد، ص ٥٦.

^٢ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٥. حياة ناصر، المرجع السابق، ص ٥٧.

^٣ إسماعيل البيومي الشربيني، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٥.

^٤ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٦٩. المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٦.

^٥ المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ١٠٥.

عمر أوقاف المسجد الأموي لأن النائب تنكز استعان في جهوده تلك بقضاة دمشق الذين عاصروه من القضاة.^١

ومن جهة أخرى نجد حرص السلاطين في الاهتمام بالأوقاف في مسألة معاقبة بعض القضاة والمشرفين على الأوقاف ممن أساءوا استخدام هذه الأوقاف بالاستيلاء عليها أو حولوها لمصالح غير التي كانت مخصصة لها، ومن الأمثلة ما حدث سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م عندما جاء البريد إلى دمشق بالكشف على ناصر الدين المقدسي وكيل بيت المال وناظر الخاص فانتضح أنه استولى على كثير من أموال الأوقاف فرسم عليه بالعدراوية وطولب بتلك الأموال، كذلك عند أمر السلطان بيبرس بالحوطة وعدم الإفراج لأحد عن أملاكه بدمشق إلا بعد أن يثبت كتابه بدمشق عند وكيل بيت المال ودفع مبلغ عن كل كتاب (١٥ درهما) ولهذا قام أبو بكر بن أحمد بن عمر البعلبكي الشهير بابن الحبال بوقف أملاكه على نفسه ثم من بعده على أولاده.^٢

وقد كانت الأوقاف في دمشق كثيرة كما يصفها لنا ابن بطوطة الرحالة: (والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها، فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج يعطي لمن يحج عن الرجل منهم كفايته ومنها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن وهن اللواتي لا قدرة لأهلهن على تجهيزهن ومنها أوقاف لفكاك الأسارى ومنها أوقاف لأبناء السبيل يعطون منها ما يأكلون ويلبسون ويتزودون لبلادهم، ومنها أوقاف على تعديل الطريق ورصفها (لأن أزقة دمشق لكل واحد منها رصيفان في جنبه يمر عليهما المترجلون ويمر الركبان بين ذلك) ، ومنها أوقاف على المساجد والمدارس والمارستان والجامع الأموي وغيرها).^٣

وكان على قاضي القضاة أن يعمل على تنمية الأوقاف ويتسلم ريعها ويصرفه حسب وجوهه الشرعية وبالتالي فقد كان قاضي القضاة الشافعي المشرف على ريع هذه الأوقاف

^١ المقرئزي، السلوك، ج ٢، قسم ٢، ص ٥٠٩، ٥١٠.

^٢ الشربيني، مصادرة الأملاك، ص ١٢، ١٥.

^٣ ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج ١، ص ١١٨. أحمد الأييش وقتيبة الشهابي، دمشق الشام، ج ٢، ص ٥٤١.

(ناظر الأوقاف) ^١ يتقاضى معلوماً لذلك من خلال الأوقاف وقد يتعفف عن ذلك. ^٢ وكان البعض من الناس يوقف أملاكه قبل وفاته كما حدث سنة ١٣٥٩هـ / ١٣٥٩م حيث قام الطواشي ظهير الدين مختار المنصوري الخازندار بدمشق بوقف أملاكه على تربيته ووزع أمواله على عتقائه وذلك خوفاً من الدولة. ^٣

ورغم اهتمام سلاطين المماليك بالأوقاف والمحافظة عليها فإن كثيراً منهم اتخذ خطوات مناقضة لذلك وتعدى على الأوقاف في أشكال عدة اتخذت معنى المصادرة وقد امتدت هذه التعدييات إما إلى أصل الوقف ذاته أو إلى ريعه، ومن هذه الأشكال:

(١) حل الوقف، فقد صودرت أوقاف يلبيغا الناصري نائب دمشق في عهد السلطان المظفر حاجي بن محمد سنة ١٣٤٦هـ / ١٣٤٦م وتعرضت للحل ^٤. وهذا يعطينا نتيجة أن الذي يتعوض للأوقاف هم السلاطين أو نوابهم بأمر من السلطان لأسباب يوضعها هؤلاء السلاطين.

ويذكر ابن كثير أنه في عام ١٣٥٢هـ / ١٣٥١م أجمع القضاة الثلاثة على هدم إحدى الدور الموقوفة بسبب قدمها والرغبة في إضافتها كتوسعة إلى دار القرآن بجانبها وأرجئ تنفيذ القرار حتى يوقع عليه القاضي الحنبلي، إلا أن السلطان الناصر حسن أصدر مرسوماً بالموافقة على حل الوقف دون النظر لموافقة القضاة. ^٥

(٢) استبدال الوقف، ويعتبر إبدال الوقف واستبداله شكلاً من أشكال المصادرة لأنه في الغالب تجري هذه الإبدالات للأوقاف العامرة والمربحة اقتصادياً حيث تنزع من أصحابها غصباً ويعوضون عنها بنواح أخرى أقل جودة وربما خربة. وأدى هذا على المدى الطويل إلى خراب الأوقاف وتدهور المؤسسات الدينية والتعليمية التي تمول من عائد هذه الأوقاف وزاد اعتماد هذه الهيئات على الدولة في مصروفاتها مما أحدث نوعاً من زيادة النفقات والضغط على جهاز الدولة المالي. ^٦

^١ المقرئزي، الخطط، ج٢، ص ٩٢. عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص ١١٢-١١٨. طه الطراونة، مملكة صفد، ص ٢٥٤.

^٢ السخاوي، الضوء اللامع، ج٤، ص ١١١، ١١٢. حياة ناصر، السلطان محمد، ص ٦١.

^٣ الشربيني، مصادرة الأملاك، ص ١٦.

^٤ الشربيني، المصدر السابق، ص ١٨.

^٥ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٣٩. الشربيني، المصدر نفسه، ص ١٨.

^٦ الشربيني، المصدر نفسه، ص ٢١.

ومثال على ذلك ما فعله الأمير سيف الدين قتلوق بغا الفخري عام ٧٤٢هـ / ١٣٤١م حينما جاء إلى دمشق لأخذ البيعة للسلطان الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون ورسم على القضاة واستولى على خمسمائة ألف دينار أو درهم من مودع الأيتام وأعطاهم مقابل ذلك قرابة من بيت المال وكتب بذلك سجلات.^١

(٣) بيع الوقف، فقد كان بعض النواب يلجأون إلى بيع الأوقاف وتحويل الأموال إلى مصلحتهم الشخصية، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث سنة ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م عندما قام نائب دمشق يلغيا ببيع بعض الأوقاف والاملاك ولما سمع السلطان الملك المظفر زين الدين حاجي بذلك أرسل من قبض على النائب وصادر أملاكه.^٢

(٤) فرض مغارم على الوقف: فإنه كثيرا ما وقعت المغارم على الأوقاف وذلك إذا ما تعذر حلها، وقد قام السلطان لاجين في عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م بإبطال الضمان على الأوقاف بغير رضا أهلها.^٣

(٥) الاقتراض ، وهو شكل من أشكال مصادرة مال الأوقاف لأنه في الغالب أخذت هذه الأموال بحجة القرض ولم تسدد.^٤

والواقع فقد احتاج سلاطين المماليك إلى المال في ساعات الضيق، ولهذا ظهرت أهمية القضاة أيضاً وغالبا ما تطلبت ضغوط النزاعات المتكررة وجود ضرائب إضافية وتعاون القضاة في الموافقة على متطلبات الضريبة، ومن الجانب الشرعي لم يستطيعوا سوى السماح بتحويل العائدات الموجهة لدفع الصدقات أو لدعم الوحدة الدينية لتلبية المتطلبات الملحة للدفاع العسكري وبالتالي فقد طلب من مجالس القضاة وكبار العلماء إجازة القروض أو المنح الاستثنائية للسلطان من مخصصات العوائد في موارد الأيتام المالية والأوقاف الأخرى واستشير القضاة حول فرض ضرائب استثنائية على طبقة التجار وقد أزال القضاة ذرائع مقاومة هذه الضرائب عندما أجازوا فرضها.^٥

^١ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٩٥. الشربيني، مصادرة الأملاك، ص ٢٣.

^٢ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٢٢٣. الشربيني، المصدر نفسه، ص ٢٩.

^٣ ابن كثير، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

^٤ الشربيني، المصدر السابق، ص ٣١.

^٥ لابيدوس، مدن الشام، ص ٢١١.

وقد ناقشت لايبديوس دور القضاة في مسألة فرض ضرائب جديدة لصالح الدولة المملوكية لسد بعض النفقات الطارئة، فقالت بأن التعاون بين المماليك والقضاة استلزم وجود دمج ظاهري للعلماء في جهاز الدولة وكان أهم هؤلاء المعنيين هم قضاة القضاة، فقد حققوا اعتباراً شخصياً واسعاً بين العلماء ووسط المجتمع المدني حيث خولهم اختيارهم بإجراء خاص من النفوذ بين مجتمع العلماء وتحت إشراف السلطان ومنحوا درجة أخرى من الاعتبار والاحترام لا سيما من قبل عامة الناس.^١

فقد استخدم القضاة نفوذهم بدرجة متساوية من الأهمية أثناء التفاوض حول الضرائب التي فرضت لمصلحة المدن والأحياء لتقليل المتطلبات الرسمية وحصل أحد القضاة على وعد لم ينفذ من السلطان بيبرس لإزالة بعض الضرائب من مدينة دمشق وتغلب أحدهم على رغبات الحاكم في النهاية وضمن إلغاء رسوم الأسواق في الصالحية، وحدث النجاح الأهم من هذا في عام ٧١١هـ/١٣١١م، فقد فرضت ضريبة على الأوقاف والممتلكات الخاصة في دمشق ليتم دفعها إلى (١٥٠٠ فارس) حيث وصلت قيمتها إلى (٥٠٠ درهم لكل فارس) وأنذر الجميع أنهم إذا لم يدفعوا فسيتعرضون لحسم أجور أربعة أشهر.^٢ واجتمع الوجهاء ونظموا موكب احتجاج عام بقيادة القضاة والوعظة والعلماء الآخرين وأدى هذا إلى سخط النائب سيف الدين كراي المنصوري حيث قبض على الزعماء وضربهم، لكن السلطان عزله وخففت الضريبة في النهاية لتقتصر على أربعمئة فارس تمشياً مع العرف السابق.^٣

وفي سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م ألزم بعض أمراء الدولة قاضي القضاة شرف الدين بن منصور الحنفي أن يحكم لهم باستبدال بعض الدور الموقوفة بملك آخر على مقتضى مذهب أبي حنيفة فرفض قاضي القضاة ابن منصور أن يقر الاستبدال فلما زاد عليه الإلحاح للإفتاء بذلك عزل نفسه من المنصب.^٤ وتدل هذه الحادثة على طمع الأمراء في الأوقاف في الوقت الذين حرص فيه القضاة على الدفاع عنها لأن أصحابها الأموات منهم والأحياء أرادوها باقية خدمة للمحتاجين وكسباً للأجر والثواب. ولاشك أن القضاة في موقف الاعتزال هذا يعبرون

^١ لايبديوس، مدن الشام، ص ٢١٢.

^٢ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٦٢. لايبديوس، المرجع السابق، ص ٢١٩.

^٣ ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٤، ص ٦٢. لايبديوس، المرجع السابق، ص ٢١٩.

^٤ حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع، ص ٩٩.

عن احتجاجهم على تنفيذ ذلك العمل غير الشرعي على الرغم من قلة حيلتهم إزاء جبروت كبار الأمراء وتسلطهم.^١

وفي الواقع فقد كان تحت تصرف القضاة إمكانيات وموارد مالية واقتصادية كبيرة لكن استغلال هذه الموارد والحفاظ عليها اعتمد على التعاون بينهم وبين سلاطين الممالك. فالسلاطين ملكوا القوة العسكرية الحاسمة مع الاعتراف بشرعية وجودهم وحكمهم وقد حالت أنظمة التوريث الإسلامية مع أنظمة الوقف دون تكديس الثروات بشكل مستمر في أيدي الأسر الدينية، فصاحب الوظيفة عندما تتوفر الشكاوى ضد نزاهته كان يعزل ويستبدل بآخر. وكانت السلطة هي التي تتولى أعمال العزل والتعيين الجديد، وإذا كان العكس، كان القضاة يعترضون على ذلك بشكل مظاهرات مع الناس وكانت الأعمال المعارضة الناقدة تصدر من علماء غير موظفين مثل ابن تيمية.^٢

وخلال السنوات الأخيرة من حكم السلاطين المماليك البحرية تزايد طمع أصحاب الوظائف العليا في أموال الأوقاف ولكن القضاة كانت لهم وقفة واضحة ضد الطمع الأميري في أموال الوقف ويبدو أنه نتيجة لهذا الموقف القضائي المتصلب ضد رغبات الأمراء وأطماعهم المادية بدأ تطاول أصحاب القرار على القضاة، ولكن القضاة كانوا بحكم وظائفهم الشرعية أكثر قدرة على مواجهة الأمراء خلال هذه الفترة وكان بعضهم لا يتردد في قول الحق عند وقوع الخطأ، كما أتاح لهم وجودهم الأسبوعي المنتظم في دار العدل فرصة التعرف على مجريات الأمور عن كثب إلا أنهم افنقذوا أحياناً قوة التنفيذ لتعديل هذه الأمور وتلك الأوضاع.^٣

ومن القضاة الذين تولوا الإشراف على الأوقاف نذكر منهم قاضي القضاة: ابن خلكان^٤، كذلك قاضي قضاة الشافعية نجم الدين بن سني الدولة^٥، بالإضافة إلى قاضي قضاة الشافعية عز الدين أبو المفاخر محمد^٦، وكذلك قاضي قضاة الشافعية القاضي جمال الدين ابن

^١ المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٤٨. حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع، ص ٩٩.

^٢ اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج ٢، ص ١٦٢، ١٨٦، ١٩١. إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٠٦.

^٣ حياة ناصر الحجي، المرجع السابق، ص ٩٧، ١٠٤، ١٢٢.

^٤ عصام شبارو، قاضي القضاة، ص ٢٠١.

^٥ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٧٤.

^٦ ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٨٣.

جملة حيث كان يباشر الأوقاف المتعلقة به وفيه نزاهة وتمييز الأوقاف بين الفقهاء والفقراء وفيه صراحة وشهامة.^١

وفي نهاية هذا الفصل يمكننا القول بأن القضاة كان لهم الأثر الفعال في المجتمع داخل دمشق وما يشرفون من موارد مالية وممتلكات وأوقاف جعلتهم في قمة المسؤولية أمام الله أولاً والحكام ثانياً ويكفي أن ندلل على عظم دور الأوقاف في حل مشاكل الناس ما ذكره ابن بطوطة من أنه رأى مملوكاً صغيراً سقطت من يده صفحة من الفخار الصيني فتكسرت ولما أخذ الغلام يبكي ويخشى اللوم والضرب من سيده، نصحه بعض الدمشقيين بحمل القطع المكسورة والذهاب إلى صاحب أوقاف الأواني، ففعل فأعطاه ذلك الرجل مبلغاً من المال اشترى به بديلاً.^٢

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٩٧.

^٢ ابن بطوطة، الرحلة، ج ١، ص ١١٨. إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية، ص ١٤١.

الخاتمة :

أظهر سلاطين عصر المماليك الأولى اهتماماً خاصاً بمؤسسة القضاء وقد ظهر هذا الاهتمام جلياً في نيابة دمشق التي كانت تعتبر من أهم وأكبر النيابات المملوكية، وكانت العناية بالقضاء فيها تأتي في مستوى ما كان يحدث في مركز الدولة المملوكية في القاهرة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

أولاً : تعتبر جهود سلاطين الدولة المملوكية الأولى في الاهتمام بمؤسسة القضاء في نيابة دمشق في البداية امتداداً لجهود الزنكيين ثم الأيوبيين من حيث تولية قضاة من المذهب الشافعي، وقد ظهر الاهتمام بتأكيد أهمية وظيفة قاضي القضاة حيث حرص السلاطين على إصدار مناشير توليتهم بأنفسهم كما أعطوا قاضي القضاة حق تعيين القضاة على أعمال دمشق، ويلاحظ أيضاً أن نواب السلطنة في دمشق لم يكن لهم سلطة على القضاة.

ثانياً: تعتبر الإصلاحات التي أدخلها السلطان الظاهر الدين بيبرس بتعيين أربعة قضاة للمذاهب السنية الأربعة (الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية) في دمشق سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م امتداداً لما حدث في مصر سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م، ولم يحدث هذا التغيير في النيابات الشامية الأخرى إلا في فترات لاحقة.

وقد كان لتعدد القضاة على المذاهب السنية الأربعة في دمشق نتائج إيجابية إذ مكن من سيادة هذه المذاهب السنية على الحياة الدينية وقضى على رواسب الفكر الشيعي الإسماعيلي والفرق الباطنية من ناحية، كما يسر للناس الحصول على حقوقهم في أسرع وقت لأن أتباع كل مذهب كانوا يتحاكمون إلى القاضي الذي يمثل مذهبهم.

ثالثاً : ظل قاضي قضاة الشافعية وقضاة أكثر أهمية في دمشق وجمع القضاة إلى جانب ممارسة القضاء مهام أخرى مثل: الخطابة في المسجد الأموي، والإشراف على ضرب السكة، والإشراف على وكالة بيت المال، والإشراف على الأوقاف، إضافة إلى إمارة ركب الحج الشامي.

وخلصت الدراسة إلى أن قضاة الحنفية كانوا يأتون في المرتبة الثانية من حيث الأهمية استناداً إلى الأخبار الواردة في المصادر وكتب التراجم، أما قضاة الحنابلة والمالكية

فمعلوماتنا الموثوقة عنهم أقل مما يفهم من أن أدوارهما كانت أقل درجة بنسبة لقلّة أتباع هذين المذهبين.

رابعاً: استمر قاضي القضاة والقضاة في دمشق عموماً يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع كما ظلوا يمارسون أدوار مختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية ، ويلاحظ أن منصب قاضي القضاة الشافعية ظل ينتقله قضاة من الدمشقيين ومن عائلات كان لها دورها الواضح في تقلد المنصب منذ أيام الزنكيين والأيوبيين.

كذلك خلصت الدراسة إلى أن معظم قضاة المالكية في دمشق كانوا من أصول مصرية أو مغاربية ممن نزحوا إلى القاهرة أو دمشق، وقد تولوا القضاء، كذلك يلاحظ استمرار توارث منصب قاضي المالكية في بعض الأسرات، ومن النقاط المهمة التي يجب ذكرها أيضاً ظاهرة تكرار إنتقال القضاة بين القاهرة ودمشق.

خامساً : كان لتلون الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في دمشق أثره أن يلي القضاة أدواراً متعددة، ففي الجانب السياسي مثلاً، ظل القضاة يشاركون في الأحداث السياسية الهامة مثل تحريض الناس على الجهاد ضد الفرنجة ثم المغول بل واشترك بعض القضاة في الحملات العسكرية المملوكية ضدهما.

وفي الجانب الاجتماعي كان لقضاة دمشق أدوار لم يسجلها تاريخ النيابات الشامية المملوكية الأخرى ذلك أن المدينة ظلت مسرحاً لفعاليات ونشاطات بعض التنظيمات الاجتماعية التي كثرت نتيجة الهجرة الواسعة من الأرياف إليها، إضافة إلى أن القضاة كان لهم دور بارز في التدريس في مختلف العلوم إلى جانب مساهمات بعضهم في حركة التأليف خاصة في العلوم الدينية. هذا وكانت مساهمات القضاة في مجالات التأليف في إطار النهضة الشاملة التي انتظمت في شتى فنون العلوم خاصة العلوم الدينية وعلوم أخرى كالتراجم وكتابة التاريخ وغيرها.

وفي الختام ينوه الباحث إلى أن المكانة المرموقة التي تمتعت بها مؤسسة القضاء في دمشق في العصر المملوكي الأول تغيرت في عصر الدولة المملوكية الثانية (٧٨٤-٩٢٣ هـ / ١٣٨٢-١٥١٧م) حيث أوضحت المصادر أن القضاة أصبحوا يتولون ويتقلدون مناصبهم ليس عن طريق الوراثة أو الكفاءة بل عن طريق الرشوة والبرطلة وشراء المنصب بالمال.

ملحق رقم (١)

أولاً: قضاة الشافعية^١

ت	اسم القاضي	سنة التولية	سنة الوفاة
١	صدر الدين بن سني الدولة دمشقي الشافعي	١٢٥٧/٥٦٥٧م	١٢٥٨/٥٦٥٨م
٢	كمال الدين التغلبي - أبو الفتح عمر بن بندار الشافعي	١٢٥٨/٥٦٥٨م	-
٣	محي الدين بن الزكي - منتخب الدين أبو المعالي القرشي الشافعي	١٢٥٨/٥٦٥٩م	١٢٨٢/٥٦٨١م
٤	نجم الدين بن سني الدولة	١٢٦٨/٥٦٦٩م	-
٥	شمس الدين ابن حلكان	١٢٧٠/٥٦٦٩م	١٢٨٢/٥٦٨١م
٦	عز الدين أبو المفاخر	١٢٧٠/٥٦٦٩م	١٢٨٣/٥٦٨٢م
٧	بهاء الدين بن الزكي	١٢٨٣/٥٦٨٢م	١٢٨٦/٥٦٨٥م
٨	شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن الخورلي	١٢٨٦/٥٦٨٥م	١٢٩٣/٥٦٩٣م
٩	بدر الدين محمد بن إبراهيم الكناني الحموي	١٢٩٣/٥٦٩٣م	-
١٠	القاضي نجم بن صصري	١٣٠٢/٥٧٠٢م	١٣٢٣/٥٧٢٣م
١١	جلال الدين القزويني	١٣٢٣/٥٧٢٤م	١٣٣٨/٥٧٣٩م
١٢	علاء الدين القونوي	١٣٢٦/٥٧٢٧م	١٣٢٨/٥٧٢٩م
١٣	علم الدين الأحنائي	١٣٢٩/٥٧٣٠م	١٣٣١/٥٧٣٢م
١٤	جمال الدين بن جملة	١٣٣٢/٥٧٣٣م	-
١٥	شهاب الدين بن المجد	١٣٣٣/٥٧٣٤م	١٣٣٧/٥٧٣٨م
١٦	تقي الدين السبكي	١٣٣٨/٥٧٣٩م	١٣٥٥/٥٧٥٦م
١٧	تاج الدين السبكي	١٣٥٥/٥٧٥٦م	١٣٦٩/٥٧٧١م
١٨	بهاء الدين السبكي أحمد	١٣٦١/٥٧٦٣م	١٣٧١/٥٧٧٣م
١٩	سراج الدين البلقيني	١٣٦٧/٥٧٦٩م	١٤٠٢/٥٨٠٥م
٢٠	كمال الدين المعري	١٣٧٠/٥٧٧٢م	١٣٨١/٥٧٨٣م
٢١	ولي الدين السبكي	١٣٧٥/٥٧٧٧م	١٣٨٣/٥٧٨٥م

^١ عن هؤلاء القضاة انظر: ابن طولون، قضاة دمشق، ص ص ٧-١١٠. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ص ١٩٧-٢٢٤. ج ١٤، ص ص ١٧-٣١٦. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ص ٣٣٧-٣٧١. ج ٦، ص ص ٥٩-٢٨٨. النعمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ص ١٥٨-٣٦٥. ج ٢، ص ص ٦٦٢. المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ص ٣٨٢-٣٩١. الذهبي، دول الإسلام، ج ٢، ص ص ٢٣٨-٢٤٠. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٥.

ملحق رقم (٣)

ثانيا: قضاة الحنفية^١

ت	اسم القاضي	سنة التولية	سنة الوفاة
١	شمس الدين بن عطاء الأذري	١٢٦٤هـ / ١٢٦٥م	١٢٧٣هـ / ١٢٧٤م
٢	مجد الدين بن العديم	١٢٧٣هـ / ١٢٧٤م	١٢٧٧هـ / ١٢٧٨م
٣	صدر الدين سليمان الحنفي	—	—
٤	حسام الدين الرازي	١٢٩٦هـ / ١٢٩٦م	١٣٤٤هـ / ١٣٤٥م
٥	جلال الدين الرازي	١٢٩٧هـ / ١٢٩٨م	١٣٤٤هـ / ١٣٤٥م
٦	شمس الدين الأذري	١٣٥٠هـ / ١٣٥٠م	١٣١٢هـ / ١٣١٢م
٧	صدر الدين البصري	١٣٠٦هـ / ١٣٠٦م	١٣٢٧هـ / ١٣٢٧م
٨	عماد الدين الطرسوسي	١٣٢٧هـ / ١٣٢٧م	١٣٤٧هـ / ١٣٤٨م
٩	نجم الدين الطرسوسي	—	١٣٥٦هـ / ١٣٥٦م
١٠	شرف الدين الكفري	١٣٥٦هـ / ١٣٥٦م	١٣٧٤هـ / ١٣٧٤م
١١	جمال الدين السراج	—	١٣٦٩هـ / ١٣٦٩م
١٢	جمال الدين الكفري	—	—
١٣	ابن أبي العز	١٣٦٩هـ / ١٣٦٩م	١٣٨٩هـ / ١٣٨٩م
١٤	أحمد بن أبي العز	١٣٧٧هـ / ١٣٧٥م	١٣٨٨هـ / ١٣٨٨م

^١ انظر: ابن طولون، قضاة دمشق، ص ١٨٨-٢٠١. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٦٨. ج ١٤، ص ٦٨. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٥٧-٣٥٨. ج ٦، ص ٢٣٩. النعمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ٥٣٤. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٣٢٢.

ملحق رقم (٣)

ثالثاً: القضاة المالكية^١

ت	اسم القاضي	سنة التولية	سنة الوفاة
١	عبد السلام الزواوي	١٢٦٤هـ / ١٢٦٦م	-
٢	زين الدين الزواوي	١٢٨١هـ / ١٢٨٢م	-
٣	جمال الدين الزواوي	١٢٨٣هـ / ١٢٨٤م	-
٤	جمال الدين الزواوي الثاني	١٢٨٧هـ / ١٢٨٨م	١٣١٨م / ٧١٧هـ
٥	فخر الدين ابن سلامة	٧١٧هـ / ١٣١٨م	-
٦	شرف الدين المالكي	٧١٩هـ / ١٣١٩م	١٣٤٧م / ٧٤٨هـ
٧	شرف الدين العراقي	٧٥٩هـ / ١٣٥٧م	١٣٦٩م / ٧٧١هـ
٨	علم الدين المالكي	٧٧٩هـ / ١٣٧٧م	١٤٠٢م / ٨٠٥هـ
٩	إبراهيم بن محمد بن يحيى التادلي	٧٧٨هـ / ١٣٧٦م	١٣٨١م / ٧٨٣هـ
١٠	إبراهيم بن عبد الله بن عمر ابن الصنهاجي	٧٨٣هـ / ١٣٨١م	١٣٩٣م / ٧٩٦هـ

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ص ٢٤٣-٢٥١. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ص ٢٤٦-٣٠٠. ج ١٤، ص ص ٨٤-٩٣. إبراهيم زعرور، القضاة الأندلسيون والمغاربة، مجلد ١٦، عدد ٥١-٥٤. ص ٦٢. فضل الله الصقاعي، تالي كتاب وفيات الأعيان، ص ١٠٦. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٣٩. ج ١٠، ص ١٨٢. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٤٥. ج ٧، ص ١٨٢. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٣٠. ج ٣، ص ٤٠٤.

ملحق رقم (٤)

رابعاً: القضاة الحنابلة^١

ت	اسم القاضي	سنة التولية	سنة الوفاة
١	شمس الدين بن أبي بكر محمد بن أحمد بن قدامة	١٢٦٤هـ / ١٢٦٥م	١٢٨٢هـ / ١٢٨٣م
٢	نجم الدين أحمد بن شمس الدين بن قدامة	١٢٨٢هـ / ١٢٨٣م	١٢٨٩هـ / ١٢٩٠م
٣	شرف الدين المقدسي	١٢٨٩هـ / ١٢٩٠م	١٢٩٥هـ / ١٢٩٥م
٤	تقي الدين المقدسي	١٢٩٥هـ / ١٢٩٥م	١٣١٥هـ / ١٣١٥م
٥	شهاب الدين المقدسي	١٢٩٩هـ / ١٢٩٩م	١٣٢٥هـ / ١٣٢٥م
٦	شمس الدين بن مسلم	١٣١٥هـ / ١٣١٥م	١٣٢٥هـ / ١٣٢٥م
٧	عز الدين بن تقي الدين المقدسي	١٣١٧هـ / ١٣١٧م	١٣٣٠هـ / ١٣٣٠م
٨	شرف الدين عبد الله المقدسي	١٣٣٠هـ / ١٣٣٠م	١٣٣١هـ / ١٣٣١م
٩	علاء الدين ابن المنجا	١٣٣١هـ / ١٣٣١م	١٣٤٩هـ / ١٣٤٩م
١٠	جمال الدين المرادي	١٣٤٩هـ / ١٣٤٩م	١٣٦٧هـ / ١٣٦٧م
١١	شرف الدين ابن قاضي الجبل	١٣٦٥هـ / ١٣٦٥م	-
١٢	علاء الدين ابن المنجا الثاني	-	١٣٩٧هـ / ١٣٩٧م
١٣	شمس الدين النابلسي	-	١٤٠٥هـ / ١٤٠٥م

^١ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٢٧٤-٢٨٦. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٠٣-٣١٧.
 ج ١٤، ص ٥٠-١٥٤. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٧٧. ج ٦، ص ١٦٧. ابن حجر
 العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤٧٠.

ملحق رقم (٥)

التقاليد السلطانية الصادرة بتعيين القضاة الثلاثة

أولاً: تقليد قاضي قضاة المالكية

هي من إنشاء الشيخ شهاب الدين محمود الحلبي تغمده الله برحمته وهي:

" الحمد لله جاعل المذاهب الشرعية في أيماننا الشريفة زاهية بأركانها الأربعة ^١ ، مستقرة على النظام الذي غدت به قواعد الحجة محكمة ومواقع الرحمة متسعة، فإذا خلا ركن من مباشرة أقمنا من تكون القلوب على أولويته مجتمعه وانتقينا له من الأتقياء من تغدو به الأمة حيث كانت مرتفعة، الذي خص مذهب "إمام دار الهجرة" ^٢.

بكل إمام هجر في التبحر فيه دواعي السكون وبواعث الدعة وجمل منصب حكمه بمن كمل بعلوم الدين فخره فإذا حكم غدت الأقضية لحكمه منفذة، وإذا قضى أضحت الأحكام لأقضيته متبعة. ^٣

نحمده على نعمه التي جعلت فهم الشرع الشريف لدينا كالاستفهام الذي له صدر الكلام وبمناوبة النية المقدمة حتى على تكبيرة الإحرام، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أثبت الإخلاص حكمها، وأحكم الإيمان علمها، وأبقى اليقين على صفحات الوجوه والوجود وسمها المشرق واسمها، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أخذ الله ميثاق النبيين في الإقرار بفضله وأرسله " بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله" ^٤.

وخصه بالكتاب الذي أخرج الأمام عن مجاراته، "قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله" ^٥، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين تمسكوا

^١ المراد المذاهب الأربعة: المالكي، والشافعي، والحنفي، والحنبلي.

^٢ هو الإمام مالك بن أنس المتوفي سنة ١٧٩هـ / ٧٩٥م.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٢.

^٤ سورة الفتح، الآية ٢٨.

^٥ سورة الإسراء، الآية ٨٨.

بسنته وسنته، وأوضحوا شرعه الشريف لمن تلقاه بعدهم من أئمة أمته صلاة لا تزال بقاع الإيمان لأحكامها منبئة، وأنواء الإيقان لأوامها مقتلة^١، وسلم تسليمًا كثيرًا وبعد ، فإنه لما كانت الأحكام الشرعية تتوقف على ملاحظة قضاء قضائياتها في غالب الأمور، وتستند إلى مراجعة أصول حكامها في أكثر مصالح الجمهور، لم يكن بد من مراعاة أصولها التي إنما تتوب الفروع عنها، وتدبر أحوال أحكام حكامها التي تنشأ أقضية النواب منها، ولذلك لما أصبح منصب قضاء القضاة على مذهب الإمام "مالك بن أنس" رضي الله عنه بالشام المحروس لضعف مباشرة الممتد ، في حكم الخالي، وتعطل بعجزه المشتد، مما ألف به قديما حال حكمه الحالي، وتمادى ذلك إلى أن ترقى الناس منه إلى درجة اليقين.

وتناهى الحكم فيه إلى أن يعين أن يرتاد من يتعين لمثله في الأئمة المتقين، لئلا يخلو هذا المذهب من قاضي قضاة يقيم منارة ويديم أنواره، ويرفع شعاره ويحيي مآثر إمامه وآثاره ويؤمن كمال أفقه أن يعاود سراره^٢، وكان المجلس السامي القاضوي، الفخري، هو الذي لا يعدوه الارتياح، ولا يقف دونه الانتقاء والانقياد ولا تتجاوز الإصابة في الاجتهاد: لما عليه من علم جعله مخطوبا للمناصب، وعمل تركه مطلوبًا للمراتب التي لا تدعن لكل طالب، وتقى أعاده مرتقبا لكل أفق لا يصلح له كل شارق^٣.

وورع فتح له أبواب التلقي بالاستدعاء وإن لم تفتح لكل طارق وهو هجر الكرا في تحصيل مذهب "إمام دار الهجرة" إلى أن وصل إلى ما وصل، وأنفق مدة عمره في اقتناء فوائده إلى أن حصل من الثروة بها على ما حصل، فسارت فتاويه في الآفاق، ونمت بركات فوائده التي أنفقها على الطلبة فزكت على الإنفاق - اقتضت آراؤنا الشريفة أن نبقي فخر هذا المنصب الجليل بفخره، وأن نخص هذا المذهب النبيل بذخره وأن نحلي جيده بمن نقلنا إلى وشام^٤ الوسام ما كان من حسن شنب العلم مختصا بثغره.

فرسم بالأمر الشريف - لا زال لأحكام الشرع مقيما، وللنظر الشريف في عموم مصالح الإسلام وخصوصها مديما، أن يفوض إليه "اسم قاضي القضاة" لما تقدم من تعيينه لذلك، وتبين من أنه لحكم الأولوية بهذه الرتبة من مذهب الإمام مالك.

^١ أي مذهب لعطشها، الأوام: العطش، ومقتلة: مهلكة.

^٢ سرار الشهر: آخر ليلة منه.

^٣ الشارق: الشمس والجانب الشرقي، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٢-٥٣.

^٤ جمع وشم.

فليل هذه الوظيفة حاكما بما أراه الله من مذهبه، مراعيًا في مباشرتها حق الله في الحكم بين عباده وحق منصبه، مجتهدًا فيما تبرأ به الذمة من الوقوف مع حكم الله في حالتي رضاه وغضبه، واقفا في صفة القضاء على ما نص فيه من شروطه وأوضح من قواعده وشرح من أدبه، ممضيا حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يقتضيه رأي إمامه، متوجا الحكم بنصوصه المجمع عليها من أئمة مذهبه في نقض كل أمر وإبرامه، جاريا في ذلك على قواعد أحكام هذا المذهب الذي كان مشرقا في ذلك الأفق بجماله وزينه، واقفا في ذلك جميعه مع رضا الله تعالى فإنه في كل ما يأتي ويذر بعينه، والله تعالى يسدده في قوله وعمله ويبلغه من رضاه نهاية سولة وغاية أمله، بمنه وكرمه إن شاء الله تعالى".^١

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٣-٥٤.

ملحق رقم (٦)

ثانياً: تقليد قضاة الحنفية:

وهي من إنشاء القاضي ناصر الدين ابن النشائي وهي:

"الحمد لله الذي جعل منار الشرع الشريف مستمرا على الدوام، وشمل منصب الحكم العزيز للعالم بعد العالم على ممر الأيام وأجمل انتخاب من يقوم بأعباء القضايا، ومن تدوم به مزايا السجايا فيتخير لذلك الإمام بعد الإمام، وأقبل بوجه احتبائه على ولي نتأكد بإنصاته وإنصافه إحكام الأحكام وعدل باعتنائه إلى تعيين من ترتفع به في العلوم أعلام الإعلام، ومن يتأيد به الحق في كل نقض وإبرام.

نحمده على نعمه الوافرة الأقسام، السافرة اللثام عن وجوه الزيادة الوسام، ونشكره على مننه الجسام، ومواهبه التي لا تبحر تغور إحسانها لذوي الاستحقاق واضحة الابتسام. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة كفيلة بالمرام، منيلة للإكرام، جميلة التلفظ والالتزام، جزيلة الكنف والاعتصام، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أقام الله به شعائر الإسلام، وأظهر شرائع الدين الحنيف بحسام نصره الحسام، وأورث من أهله من أمته كنوز العلوم التي لا تنفد فوائدها مع كثرة الإنفاق مدى السنين والأعوام، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين هدوا المؤمنين بإلهام الكلام، وعدوا على المشركين بسهام الكلام، وأبدوا من إرشادهم إلى خفايا القضايا ما يظهر بتهذيبهم ظهور بدر التمام، صلاة دائمة باقية تجزل لقائلها الأجر التام، وترسل إليه سحائب المواهب هاطلة الغمام وسلم تسليما كثيرا^١.

وبعد، فإن أولى من تذهب به مذهبه، وتحلى به محل الشرع الشريف ومنصبه، وأنار بنور إرشاده ليل الشك وغيهية وسهل بتقريبه على فهم الطالب مطلبه، وهمى به وإبل العلم وصيبه^٢.

وأتيح به للمستفيد كنز الفوائد التي يدنو بها أربه، وشيم من برق شيمه بالشام ما وحد في الجود صادقته وفقد خليه من علا في العلوم نسبه، وتأكد في الدين سببه، وشيد مبنى المعالي معربه، وصقل مرايا الأفهام مهذبه، وزاحم منكب الجوزاء في ارتفاع القدر منكبه، وجمل مواكب المباحث في الأصول والفروع موكبه، وسحت بدقائق الحقائق سحبه واشتاق

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٨٦-١٨٧.

^٢ الصيب: السحاب ذو المطر. انظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٨٧.

إلى قربه موطن الحكيم العزيز فما زال يرتقبه، وارتاح الزمان إلى عفاه وإنصافه فأرشد حيث نختاره لذلك وننتخبه.

ولما كان المجلس العالي "اسم القاضي" أيد الله أحكامه هو الذي أرشد الطالبين في البداية^١، وأفاد المنتهين درجات النهاية، وأفهم المستفيدين صواب الهداية، وغدا سابقا في حلبة العلماء إلى أقصى غاية، كم قرب إلى الأذهان غامض المشكل وأوضح مفهومه، وكم أشاع فرائد فوائده التي طبق الأرض بها علومه، وكم أباح لقط ألفاظه المشحونة بالحكم فتحلى الناس بدررها المنثورة والمنظومة، مع ماله من دين متين، واستحقاق للتقدم مبين، وصلاح بلغ به درجات المتقين المرتقين، وأتباع لسنن الحق في الحكم بين الخلق عن يقين - اقتضى حسن الرأي الشريف أن يقرن منصب القضاء بجماله وأن يعوض عن إمامه المفقود بإمامه الموجود ليستمر الأمر على حاله.

فلذلك رسم لا زالت أئمة العلم الشريف في أيامه يخلف بعضهم بعضاً وأقدارهم تدوم رفعتها مدى المدد فلا تجد نقصاً ولا نقضاً - أن يفوض^٢

فليباشر ذلك بعلمه المأثور وحكمه المشهور وإنصافه الذي يعدل فيه واتصافه بالحق الذي ما برح يوفيه، قاضياً بين الخصوم بما أمر الله عز وجل مراقباً لخشية الله على عاداته، مديعاً للملة الحنفية أنواع إفادته، قاطعاً بنصل نصه مشكل الإلباس، جامعاً في أحكامه المسددة بمقتضى مذهبه بين الكتاب والسنة والقياس والوصايا الكثيرة وملاكها التقوى وهي مادته وطريقه المستقيم وجادته، وما زالت عمدته التي يعتمد عليها، وعدته التي يستند في إسناد أمره إليها، والله تعالى يجمع الأيام بأحكامه، ويبلغه من خير الدنيا والآخرة غاية مراده ومرامه، إن شاء الله تعالى".^٣

^١ أشار في هامش الطبعة الأميرية عن المصباح أن البداية بالياء مكان الهمزة والصواب: البداية.

^٢ بياض بالأصل، والمراد: أن يفوض إليه قضاء القضاة الحنفية ... إلخ.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٨٨.

ملحق رقم (٧)

ثالثاً: تقليد قضاة الحنابلة:

كتب بها للقاضي علاء الدين منجي التنوخي، وهي:

"الحمد لله الذي رفع بعلاء الدين قضاء قضائه وأوضح الهدى في القيام في توليتهم بمفترضاته، وأعلى منار الشرع بما أوقفهم عليه من أحكامه ووقفهم له من مرضاته. نحمده حمدا نستعيد من بركاته، ونستعيز به أن نضل في ضوء مشكاته، ونستعين عليه برب كل حكم يمدنا قلبه بسكونه وقلمه بحركاته، ويثبت من جميل محضره لدينا ما يرفع حسن مشكاته، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يستودع إخلاصها في قلوب ثقاته، وتفوض أحكامها إلى ثقاته، ويحمي سرحها من أبطال الجلال والجدال بكل مشتاق إلى ملاقاته، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أفضل من حكم بما أنزل الله من آياته وجاهد في الله برأيه وراياته، وشرع من الدين ما ينجي المتمسك به من غواياته، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين أقام شرعه منهم بكلماته وجعل حكمهم دائم النفوذ أبدا بأقلام علمائه وسيوف حماته، وسلم تسليمًا كثيرا.

وبعد، فمنصب الحكم الذي به تفصل الأمور وتنفرج له الصدور وتتسدد أقلام حكامه سهامًا وتفيض غمامًا وتتعلم منه الأسود زئيرا، ويطول السيف صليلا والرمح صريرا وتتصب بين يدي حكامه الأقدام، وتتصف على أحكامه الخصام.^١

وتنكس الرؤوس لهيبته أطرافًا وتغض المقل فما تدير جفونا ولا تقلب أحداقا، ويجري بتصرفه قلم القضاء، ويجاري مرهفه البروق فنقر له بالمضاء، وقد شيد الله مبانيه في ممالكنا الشريفة مصرا وشاما على أربعة أركان، وجمع في قضائه الأئمة الأربعة لتكمل بهم فصول الزمان، ومذهب الإمام أبي عبد الله "أحمد بن حنبل" رضي الله عنه وهو بالسنة النبوية، الطراز المذهب، وطريقة السلف الصالح في كل مذهب، وقد تجنب من سلف من علمائه التأويل في كثير، ووقف مع الكتاب والسنة وكل منهما هو المصباح المنير.^٢

وكانت دمشق المحروسة هي مدار قطبهم ومطلع شمسهم ونجومهم وشهبهم، وأهلها كثيرا ما يحتاجون إلى حاكم هذا المذهب في غالب عقد كل بيع وإيجار، ومزارعة في غلال

^١ الخصام: جمع خصم، كبحر وبحار. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٤-٥٥.

^٢ القلقشندي، المصدر السابق، ج ١٢، ص ٥٥.

ومساقاة في ثمار ومصالحة في حوائج^١ سماوية لا ضرر فيها ولا ضرار.^٢ وتزويج كل مملوك أذن له سيده بحرة كريمة، واشتراط في عقد بأن تكون المرأة في بلدها مقيمة، وفسخ إن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة ولا أطلق سراحها، وبيع أوقاف دائرة لا يجد أرباب الوقف نفعاً بها ولا يستطيعون إصلاحها.

فلما استأثر الله بمن كان قد تكمل هذا المنصب الشريف بشرفه وتجل من ببقية سلفه، حصل الفكر الشريف فيمن تقلده هذه الأمانة في عنقه ونهئ هذا المنصب بطلوع هلاله في أفاقه إلى أن ترجح في آرائنا العالية المرجح المرجي وتعين واحداً لما ابتلى الناس بالقضاء كان المنجي ابن المنجي، طالما تطرزت له الفتاوى بالأقلام والتفت به حلقة إمام، وخاف في طلب العلم من مضايقة الليالي فما نام - اقتضى حسن الرأي الشريف أن يفوض عليه قضاء القضاة بالشام المحروسة على مذهب الإمام الرباني "أحمد بن حنبل" الشيباني رضي الله عنه. فليحكم في ذلك بما أراه الله من علمه، وآتاه الله من حكمه وبينه له من سبل الهدى، وعينه لبصيرته من سنن نبيه صلى الله عليه وسلم التي من حاد عنها فقد جار واعتدى، ولينظر في أمور مذهبه ويعمل بكل ما صح نقله عن إمامه، وأصحابه من كان منهم في زمانه ومن تخلف عن أيامه، وقد كان رحمه الله إمام حق نهض وقد قعد الناس تلك المدة وقام نوبة المحنة وقام "سيد تيم"^٣ رضي الله عنه نوبة الردة، ولم تهب به زعازع "المريسي"^٤، وقد هبت مرياً.^٥

ولـ "ابن أبي دواد"^٦، وقد جمع كل ذود وساق له من كل قطر عيا، ولا نكت عهداً ما قدم إليه "المأمون" في وصية أخيه من الموائق، ولا روعه صوت "المعتصم"، وقد صب

^١ الجائحة: المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٥.

^٢ روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا ضرر ولا ضرار في الإسلام".

^٣ هو أبو بكر الصديق.

^٤ هو بشر بن غياث بن أبي كريمة، فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، وهو رأس الطائفة المرسية القائلة بالإرجاء، وقد رمي بالزندقة، توفي سنة ٢١٨هـ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٧٧.

^٥ أي هبت شديدة قوية.

^٦ ابن أبي دواد: أحد القضاة المشهورين من المعتزلة، ورأس فتنة القول بخلق القرآن، كان مقدماً لدى الخلفاء العباسيين أيام المأمون والمعتصم والموائق، وتوفي في خلافة المتوكل سنة ٢٤٠هـ، وبعد ذلك بسنة توفي أحمد بن حنبل الذي تعرض للسجن والضرب بسبب عدم استجابته للقول بخلق القرآن أيام المعتصم. ثم جاء الموائق فممنعه من الخروج من داره إلى أن أخرجه المتوكل وخلع عليه وأكرمه ورفع المحنة في خلق القرآن. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٦٣.

عليه عذابه ولا سيف "الواثق"، فليقف على أثره وليقف بمسنده على مذهبه كله أو أكثره، وليقض بمفرداته وما اختاره أصحابه الأخيار، وليقلدهم إذا لم تختلف عليه الأخبار، وليحترز لدينه في بيع ما دثر من الأوقاف وصرف ثمنه في مثله.

والاستبدال بما فيه المصلحة لأهله، والفسخ على من غاب حده يسوغ في مثلها الفسخ وترك زوجة لم يترك لها نفقة، وخلاها وهي في بقائها في زوجيته كالمعلقة، وإطلاق سراحها لتتزوج بعد ثبوت الفسخ بشروطه التي يبقى حكمها به حكم المطلقة، وفيما يمنع مضارة الجار، وما تفرع على قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار". وأمر وقف الإنسان على نفسه وإن رآه سوى أهل مذهبه وطلعت به أهلة علماء لولا هم لما جلا الزمان جناح غيبه. وكذلك الجوائح التي يخفف بها عن الضعفاء وإن كان لا يرى بها الإلزام ولا تجري إلا مجرى المصالحة دليل الالتزام. وكذلك المعاملة التي لو لا الرخصة عندهم فيها لما أكل أكثر الناس إلا الحرام المحض.

ولا أخذ قسم الغلال والمعامل هو الذي يزرع البذور ويحرث الأرض، وغير ذلك مما هو محيط بمفرداته التي هي للرفق جامعة وللرعايا في أكثر معاشهم وأسبابهم نافعة، وإذا استقرت الأصول كانت الفروع لها تابعة، والخط الشريف أعلاه، إن شاء الله تعالى".^١

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥٧.

ملحق رقم (٨)

المصطلحات الواردة ذكرها في الرسالة

الصفحة	المصطلح	تعريفها
٧	الظاهرية	مدرسة خارج باب النصر بمحلة المنيع، بناها الملك الظاهر غازي ابن الملك الناصر صلاح الدين بن أيوب سنة ٦١٣هـ / ١٢١٦م. ^١
٧	النفيسية	بالرصيف قبلي المارستان الدقاقي، بناها النفيس إسماعيل بن محمد ابن صدقة الحراني سنة ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م. ^٢
٧	أهل العمامة	تميز بلباسها علماء الدين والقضاة، ونظرا لأنها الجزء الأكثر أهمية في ملابسهم فقد أطلق عليهم المتعممون. ^٣
١٥	القيمرية	بناها الأمير ناصر الدين الحسين بن علي، وقفها على القاضي شمس الدين علي الشهرزوري سنة ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م والقيمري الإمام مقدم الجيوش ناصر الدين حسين بن عبد العزيز وهو الذي ملك دمشق للناصر. ^٤
١٨	القلندرية	بناها محمد بن يونس الشيخ جمال الدين الساجي، الزاهد شيخ الطائفة القلندرية، قدم دمشق وقرأ القرآن والعلم وسكن قاسيون سنة ٦١٦هـ / ١٢١٩م. ^٥
١٨	اليونسية	بالشرف الشمالي بدمشق غربي الوراق والمدرسة العزية البرانية، بناها الشيخ يونس بن يوسف بن مساعد الشيباني المخانقي القني وهو شيخ الطائفة اليونسية، سنة ٦١٩هـ / ١٢٢٢م. ^٦

^١ انظر: النعيمي، الدارس، ج ١، ص ص ٣٤٠-٣٤٨.^٢ النعيمي، المصدر السابق، ج ١، ص ١١٤.^٣ ماير ليواري، الملابس المملوكية، ص ٨٩.^٤ النعيمي، المصدر السابق، ج ١، ص ٤٤١.^٥ النعيمي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ص ٢٠٩-٢١٢.^٦ النعيمي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٣.

الصفحة	المصطلح	تعريفها
٢٥	المدرسة الإقبالية	أنشأها جمال الدين إقبال (ت ٦٠٤هـ / ١٢٠٧م) وكانت تقع شمال الجامع الأموي زمن نور الدين وصلاح الدين، وتتفق المصادر على أن جمال الدين إقبال كانت له دار، فجعلها مدرستين إحداهما للشافعية والأخرى للحنفية. ^١
٢٠	المواريث الحشرية	لم تكن المواريث الحشرية في الدولة الفاطمية كما هي اليوم من أجل أن مذهبهم يورث ذوي الأرحام وأن البنات إذا انفردت استحققت المال بأجمعه، فلما انقضت أيامهم واستولت الدولة الأيوبية ثم الدولة التركية (المماليك) صار من جملة أموال السلطان، مال المواريث الحشرية وهي التي يستحقها بيت المال عند عدم الوارث فتعدل فيه الوزارة مرة وتظلم أخرى. ^٢ ويعرفها القلقشندي فيقول: "وهي مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو أولاد، أو الباقي عند الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصب له". ^٣
-	الجامكية	الجمع جوامك، وهي الرواتب عامة، ونص القلقشندي: "أن نفقة ممالك السلطان كانت عبارة عن جامكيات وعليف وكسوة وغير ذلك". ^٤
-	الإقطاع	الإقطاع في العصر المملوكي، وفي عرف الدولة الإسلامية جميعا - كان أمرا شخصيا بحتا لا دخل لحقوق الملكية أو لأحكام الوراثة فيه، فكان المقطع يحل في الإقطاع محل السلطان ليتمتع بغلاته وإيراداته فحسب، ثم يؤول جميعه إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها. ^٥

^١ انظر: النعيمي، الدارس، ج ١، ص ١٥٨.

^٢ المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١١١. البقلي، التعريف، ص ٣٣٤.

^٣ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٠.

^٤ القلقشندي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٥٧. البقلي، التعريف، ص ٨٢.

^٥ القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٠٤، ١١٧. البقلي، التعريف، ص ٣٧.

الصفحة	المصطلح	تعريفها
—	أتابك الجيوش	من الألقاب المركبة على لقب "أتابك" وكان في مصطلح ديوان الإنشاء في عصر المماليك أعلى الألقاب الفخرية المضافة إلى لفظ "الجيوش" ويتألف هذا اللقب من لفظين تركيين وهما: أطا بمعنى أب، وبك بمعنى أمير. ^١
—	الياسة	كلمة مغولية تعني السياسة، وهي قوانين وضعها جنكيز خان وقررها من ذهنه، رتب فيها أحكاماً وحدد فيها حدوداً، اتفق قليل منها مع الشريعة الإسلامية، وخالفها في الكثير وسميت "الياسة الكبرى" وقد كتبها جنكيز خان وأمر بوضعها في خزائنه ليتعلمها صغار أهل بيته ويعمل بها أعقابها من بعده، ومن مبادئ هذه الشريعة : قتل الزاني وقتل من عاون أحد الخصمين على الآخر ومن أعطى بضاعة فخر فيهان والياسة تسمى أيضاً "اليزق". ^٢
—	المدرسة الصمصامية	توجد بمحلة حجر الذهب شرقي دار القرآن الوجيهية وقبلي المسرورية الشافعية وهي مدرسة للمالكية جددت سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٧م، وقد وقف عليها صاحب شمس الدين غبريال الأسمرى. وهو عبد الله بن صنيعة القبطي الوزير. ^٣
—	الخانقاه السميّسّاطية	نسبة للسميساطي أبي القاسم علي بن محمد بن يحيى السلمي الحبشي من أكابر الرؤساء بدمشق سنة ٤٠٢هـ/ ١٠١١م. وقد وقفها على فقراء الصوفية وعلى وجوه البر. وسميساط قلعة على الفرات. ^٤

^١ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٨. ج٦، ص ١٣٣.

^٢ القلقشندي، المصدر السابق، ج٤، ص ٣١٠. البقلي، التعريف، ص ٣٦٤.

^٣ النعيمي، الدارس، ج٢، ص ٨.

^٤ النعيمي، المصدر السابق، ج٢، ص ١٥١.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر الأولية

أولاً : المصادر المخطوطة

- ١- شهاب الدين الدنيسيري أحمد بن محمد علي ابن العطار (ت ١٣٩٣هـ / ١٧٩٤م)، المقصد الرفيع والمنشأ الهادي إلى صناعة الإنشاء، باريس، رقم ٤٤٣٩، ورقة ١٠، (مخطوط)، شريط رقم ١٠٧٠، الجامعة الأردنية.
- ٢- عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله الدوي الشيزري (ت ١٧٧٤هـ / ١٣٧٢م)، النهج المسلك في سياسة الملوك، صور من مكتبة بودليان، أكسفورد، رقم ٣٨٣، مجموعة بودلي (مخطوط)، شريط رقم ٥٢٧، الجامعة الأردنية.
- ٣- محب الدين بن تقي الدين بن داود الحموي (ت ١٠١٤هـ / ١٦٠٦م)، عمدة الحكام ومرجع القضاة في الأحكام، صور من جامعة برنستون، رقم ١٢٠٧، مجموعة جاريت (مخطوط)، شريط رقم ٢٠٩، الجامعة الأردنية.
- ٤- محمد بن موسى بن محمد البروسوي (ت ٩٨٢هـ / ١٥٧٤م)، بضاعة القاضي لاحتياجه إليها في المستقبل والماضي، مكتبة الكونجرس، رقم ٣٧٠٠٤، مجموعة منصوري، (مخطوط)، شريط رقم ٦٤٦، الجامعة الأردنية.

ثانياً: المصادر المطبوعة

- ٥- أحمد بن قاسم بن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م.
- ٦- أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ / ١٤٢٢م)، الذيل على العبر في خبر من غبر، تحقيق: صالح مهدي عباس، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٧- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٢م)، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، مكتبة الخانجي، بيروت، وكذلك طبعة القاهرة، ١٩٣١م.
- ٨- أحمد بن علي المقرئزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية، (١-٤ أجزاء)، مطبعة النيل، القاهرة، ١٩٠٦م.

- ٩-----، السلوك لمعرفة دول الملوك، (١-٢ جزء)، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، (٣-٤ جزء) سعيد عبد الفتاح عاشور، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ١٠- أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ٤١٨م)، *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*، (١-٤ أجزاء)، تعليق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- ١١- أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ / ٢٨٢م)، *وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان* (١-٨ أجزاء)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.
- ١٢- أحمد بن تقي الدين بن تيمية (ت ٧٢٨هـ / ٣٢٧م)، *الحسبة في الإسلام*، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ١٣- أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين النويري (ت ٧٣٢هـ / ٣٣١م)، *نهاية الأرب في فنون الأدب* (١-٢٨ جزء)، المؤسسة المصرية، القاهرة، (بدون تاريخ).
- ١٤- أحمد بن يوسف القرمانى (ت ١٠١٩هـ / ١٦١٠م)، *أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ*، ط١، (١-٣ أجزاء)، تحقيق: فهمي سعد وأحمد حطيظ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٥- إسماعيل بن عمر عماد الدين ابن كثير (ت ٧٧٤هـ / ٣٧٢م)، *البداية والنهاية*، (١-١٤ جزء)، ط١، سنة ١٩٦٦م، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧م.
- ١٦- بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ / ٤٥١م)، *عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان*، تحقيق: عبد الرزاق الطنطاوي القرموط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ١٧- برهان الدين إبراهيم بن علي فرحون (ت ٧٩٩هـ / ٣٩٦م)، *تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومنهاج الأحكام*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ١٨- بيبرس المنصوري ركن الدين الخطائي (ت ٧٢٥هـ / ٣٣٤م)، *التحفة الملوكية في الدولة الزكية (تاريخ دولة المماليك البحرية من سنة ٦٤٨هـ / ٧١١م)*، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ١٩- -----، *مختار الأخبار، تاريخ الدولة الأيوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة ٧٠٢هـ*، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٣م.

- ٢٠- -----، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالدس ريتشارد، الشركة المتحدة، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٢١- تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ١٧٧١هـ / ١٣٦٩م)، طبقات الشافعية الكبرى، (١-٦ جزء)، دار الكتب المصرية، بيروت، ١٩٩٩م.
- ٢٢- -----، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي النجار وأبو زيد شلبي ومحمد أبو العيون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٨م.
- ٢٣- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م)، نظم العقيان في أعيان الأعيان، حرره فيليب حتي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، ١٩٢٧م.
- ٢٤- -----، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، (١-٢ جزء)، تحقيق: مصطفى فهمي الكتبي، القاهرة، ١٩٠٣م.
- ٢٥- جلال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ / ١٣١١م)، لسان العرب (١-١٥ جزء)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٦- جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ / ١٣٦٩م)، طبقات الشافعية، ط١، (١-٢ جزء)، تحقيق: عبد الله الجبور، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.
- ٢٧- جمال الدين يوسف ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (١-٦ جزء)، ط١، قدمه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٢٨- -----، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، حققه: نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ٢٩- -----، مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٣٠- -----، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق: محمد كمال الدين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٣١- حسن بن عمر بن حسن بن عمر بن حبيب (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٧م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، ومراجعة: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م.

- ٣٢- حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت ٩٦٦هـ / ١٥٥٨م)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، (١-٢ جزء)، مؤسسة شعبان، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٣٣- زين الدين عمر بن مظفر بن الوردى (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، تنمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردى) (١-٢ جزء)، ط١، تحقيق: أحمد رفعت البدرأوي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٠م.
- ٣٤- زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ / ١٤٧٤م)، تاج التراجم في من صنف من الحنفية، ط١، تحقيق: إبراهيم صالح، دار المأمون، دمشق، ١٩٩٢م.
- ٣٥- شافع بن علي (ت ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م)، حسن المناقب السرية المنتزعة في السيرة الظاهرية، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦م.
- ٣٦- شمس الدين أحمد بن إبراهيم السروجي (ت ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م)، كتاب أدب القضاء، ط١، تحقيق: شمس العارفين صديقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٣٧- شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣هـ / ١٥٤٦م)، قضاة دمشق (الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٦م.
- ٣٨- -----، أعلام الورى بمن ولي نائبا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى، تحقيق: محمد أحمد دهمان، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٤م.
- ٣٩- شمس محمد عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٣هـ / ١٤٩٦م)، الضوء اللامع لأهل القون التاسع، (١-١٢ أجزاء)، في ٦ مجلدات، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٤٠- شهاب الدين حمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٨م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (١-٥ أجزاء)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ٤١- -----، أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ط٢، (١-٤ جزء)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٦٧م.
- ٤٢- شهاب الدين أحمد بن يحيى العمري (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، القاهرة، ١٨٩٤م.
- ٤٣- شهاب الدين بن أبي الدم (ت ٦٤٢هـ / ١٢٤٤م)، أدب القضاء، تحقيق: محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

- ٤٤- شهاب الدين عبد الرحمن أبو شامة (ت ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م)، تراجم رجال القرنين السادس والسابع الهجريين (المعروف بالذيل على الروضتين)، ط٢، تحقيق: محمد زاهر بن الحسن وعزت العطار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م.
- ٤٥- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م)، الوافي بالوفيات، (١-٨ أجزاء)، ط٢، فرانز شتايز، فيسبادن، ١٩٦٢م.
- ٤٦- -----، أمراء دمشق في الإسلام، ط٢، تحقيق: صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٥م.
- ٤٧- عبد المؤمن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م)، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، (١-٣ أجزاء)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٤٨- عبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطي (ت ٩٢٠هـ / ١٥١٤م)، نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٤٩- عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مكتبة ندوة المعارف، الهند، ١٩٤٧م.
- ٥٠- عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (١-٩ جزء)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٥١- عبد الله بن أيبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: هانس روبرت رويمر، مطبعة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٠م.
- ٥٢- علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م)، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، تحقيق: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- ٥٣- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م)، تاريخ ابن خلدون المسمى بديوان العبر وديوان المبتدأ والخبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- ٥٤- عبد القادر بن محمد النعيمي (ت ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م)، الدارس في تاريخ المدارس، (١-٢ جزء)، تحقيق: جعفر الحسني، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٤٨م.

- ٥٥- عثمان بن إبراهيم النابلسي، لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٥٦- عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط٢، تحقيق: عبد الله الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٥٧- علي بن محمد بن أحمد السمناني (ت ٤٩٩ هـ / ١١٠٥م)، روضة القضاة وطريق النجاة، (١-٤ أجزاء)، ط٢، تحقيق: صلاح الدين الناهي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٨٤م.
- ٥٨- عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١م)، المختصر في أخبار البشر، (١-٤ أجزاء)، في مجلدين، المطبعة الحسينية، القاهرة، ١٩٠٧م.
- ٥٩- عماد الدين الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠١م)، سنا البرق الشامي، اختصار الفتح البنداري، تحقيق: فتحية النبراوي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٩م.
- ٦٠- غريغوريوس أبي الفرج الملطي المعروف بابن العبري (ت ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦م)، تاريخ مختصر الدول، صححه الأب انطوان صالحاني اليسوعي، دار الرائد اللبناني، لبنان، ١٩٨٣م.
- ٦١- غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ط٢، اعتنى به: بولس راويس، دار العرب البستاني، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٦٢- فضل الله بن أبي الفخر الصقاعي، تالي كتاب وفيات الأعيان، تحقيق: جاكين سوبلة، دمشق، ١٩٧٤م.
- ٦٣- قطب الدين موسى اليونيني (ت ٧٢٦ هـ / ١٣٢٥م)، ذيل مرآة الزمان (١-٤ أجزاء)، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٩٥٤م.
- ٦٤- كمال الدين عبد الرزاق بن الفوطي (ت ٧٢٣ هـ / ١٣٢٣م)، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، تحقيق: محمد رضا الشيببي ومصطفى جواد، المكتبة العربية، بغداد، (بدون تاريخ).
- ٦٥- محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري المعروف بابن الأكفاني (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨م)، نخب الذخائر في أحوال الجواهر، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

- ٦٦- محمد بن إبراهيم بن بطوطة اللواتي (ت ٧٧٩هـ / ١٣٧٩م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، (رحلة ابن بطوطة)، (١-٢ جزء)، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٦٧- موسى بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت ١٠٠٠هـ / ١٧٨٥م)، نزهة خاطر وبهجة الناظر، (١-٢ جزء)، تحقيق: عدنان محمد إبراهيم، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩١م.
- ٦٨- محمد بن أحمد الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: صلاح الدين المنجد وإبراهيم الأبياري ومحمد سعد أطلس، (١-٣ أجزاء)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ٦٩- -----، العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين منجد وفؤاد سيد (١-٥ جزء)، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٦م.
- ٧٠- -----، دول الإسلام، ط ٢، (١-٢ جزء)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٩٤٤م.
- ٧١- -----، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ٢، (١-١٨ جزء)، تحقيق: بشار عواد، جامعة بغداد، ١٩٧٧م.
- ٧٢- محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت ٩٣٠هـ / ١٥٢٠م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط ١، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب، القاهرة، (بدون تاريخ).
- ٧٣- محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م) فوات الوفيات، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (بدون تاريخ).
- ٧٤- محمد بن عبد المعطي الإسحاق (ت ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م)، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٨٩٢م.
- ٧٥- محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨م.
- ٧٦- محمد بن إبراهيم بن شداد (ت ٦٨٤هـ / ١٥٢٠م)، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة (تاريخ مدينة دمشق)، تحقيق: سامي الدهان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٥٦م.
- ٧٧- -----، تاريخ الملك الظاهر، تحقيق: أحمد حطيط، فرانز شتايز فيسبادن، ١٩٨٣م.

- ٧٨- محمد بن قاسم بن محمد النويري (ت ٧٧٥هـ / ١٣٧٢م)، كتاب الإمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط١، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٣م.
- ٧٩- محمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة (ت ٧٢٩هـ / ١٣٢٨م)، معالم القربي في أحكام الحسبة، عني بنقله: روبن ليوي، مطبعة دار الفنون، كمبردج، ١٩٣٧م.
- ٨٠- محمد بن أحمد بن بسام المحتسب، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٨١- محمد بن محمد خليل الأسدي (ت ٨٥٤هـ / ١٤٥٠م)، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٨٢- مرعي بن يوسف الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م)، غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، ط١، دمشق، ١٩٥٨م.

ثانياً: المراجع العربية

- ٨٣- إبراهيم زعرور، الحياة الاجتماعية في بلاد الشام (في العصرين الأيوبي والمملوكي)، تقديم: د. سهيل زكار، دمشق، ١٩٩٣م.
- ٨٤- إبراهيم محمد إبراهيم الجمل، فقه المسلم على المذاهب الأربعة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٨٥- إحسان سعيد خلوصي، أعلام الفكر في دمشق بين القرنين الأول والثاني عشر للهجرة، ط١، دار يعرب، دمشق، ١٩٩٤م.
- ٨٦- إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام، (في عصر المماليك ٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م.
- ٨٧- أحمد الأبيش وقتيبة الشهابي، دمشق الشام في نصوص الرحالين والجغرافيين والبلدانيين العرب والمسلمين من القرن الثالث إلى القرن الثالث عشر للهجرة، دمشق، ١٩٩٨م.

- ٨٨- أحمد بن زيني دحلان، تاريخ الدولة الإسلامية بالجدول المرضية، ١٩٩٢م.
- ٨٩- أحمد سعيد المومني، قضاء المظالم (القضاء الإداري الإسلامي)، ط١، عمان، ١٩٩١م.
- ٩٠- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ٩١- أحمد عبد السلام ناصف، الشرطة في مصر الإسلامية، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٩٢- أحمد عيسى بك، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
- ٩٣- أحمد غسان سبانو، دمشق (مقالات مجموعة)، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م.
- ٩٤- أحمد مختار العبادي، التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- ٩٥- -----، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٩٦- آدم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: عبد الهادي أبو ريده، القاهرة، ١٩٥٧م، وكذلك طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- ٩٧- إسماعيل الشريبي البيومي، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٩٨- أكرم حسن العلبي، دمشق (عصر المماليك والعثمانيين)، ط١، الشركة المتحدة، دمشق، سوريا، ١٩٨٢م.
- ٩٩- الباز العريني، المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م.
- ١٠٠- -----، الشرق الأدنى في العصور الوسطى (الأيوبيون)، دار الناظر العربية، بيروت، (بدون تاريخ).
- ١٠١- المطران يوسف الدبس، تاريخ سورية الديني والديني، راجعه: مارون رعد، إشراف: نظير عبود، دار نظير عبود، ١٩٩٠م.
- ١٠٢- أنور الرفاعي، الإسلام في حضارته ونظمه (الإدارية والسياسية والأدبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية)، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٣م.

- ١٠٣- -----، النظم الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٣م.
- ١٠٤- أنور زقلمة، الممالك في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ١٠٥- إيرامارفين لا بيدوس، مدن الشام في العصر المملوكي، نقله إلى العربية: سهيل زكار، ط١، دار حسان للنشر، دمشق، ١٩٨٥م.
- ١٠٦- أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٠٧- برنارد لويس، العرب في التاريخ، تعريب: نبيه أمين فارس ومحمود يوسف زايد، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٤م.
- ١٠٨- بسام العسلي، الظاهر بيبرس ونهاية الحروب الصليبية القديمة، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١م.
- ١٠٩- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٦م.
- ١١٠- جمال هاشم النويب ومحمد حسين الزبيدي، الموجز في التاريخ العربي، دار الكتب الوطنية، ابني غازي، ١٩٩٧م.
- ١١١- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد الممالك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب: علي أحمد شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ١١٢- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ط٤، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨١م.
- ١١٣- حسن شمساني، مدارس دمشق في العصر الأيوبي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.
- ١١٤- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م.
- ١١٥- حسن القزويني، العملة الإسلامية، ط١، شركة الربيعان، الكويت، ١٩٩٥م.
- ١١٦- حمدي عبد المنعم محمد حسين، دراسات في تاريخ الأيوبيين والممالك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- ١١٧- حمود بن محمد بن علي النجدي، النظام النقدي المملوكي (٦٤٨-٩٢٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)، دراسة تاريخية حضارية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م.

- ١١٨- حياة ناصر الحجي، السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك (فترة حكم السلاطين المماليك البحرية)، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٧م.
- ١١٩- -----، أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٥م.
- ١٢٠- -----، السلطان محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٣م.
- ١٢١- -----، أحوال العامة في حكم المماليك (٦٧٨-٥٧٨٤هـ / ١٢٧٩-١٣٨٢م)، ط١، شركة كاظمة، الكويت، ١٩٨٤م.
- ١٢٢- رأفت محمد النبراوي، النقود الإسلامية في مصر، ط٢، مركز الحضارة العربية للإعلام، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٢٣- رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، ط١، دار الكتاب العربي، ١٩٩٧م.
- ١٢٤- -----، الأمة والجماعة والسلطة، ط١، دار اقرأ، ١٩٨٤م.
- ١٢٥- سامح عبد الرحمن فهمي محمد، النقود العربية (ماضيها وحاضرها)، دار القلم، مصر، ١٩٦٤م.
- ١٢٦- سعيد عبد الفتاح عاشور، نصوص تاريخية (عصر الأيوبيين والمماليك)، بيروت، ١٩٧٢م.
- ١٢٧- -----، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢م.
- ١٢٨- -----، العصر المماليكي في مصر والشام، د.ت.
- ١٢٩- سعيد عبد الفتاح وآخرون، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، ط٢، دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٦م.
- ١٣٠- سليمان الخرابشة، نيابة طرابلس في العصر المملوكي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨٥م.
- ١٣١- سهام مصطفى أبو زيد، الحسبة في مصر (من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦م.
- ١٣٢- شحادة الناطور وآخرون، النظم الإسلامية، ط٢، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد- عمان، ١٩٨٨م.

- ١٣٣- صبحي الصالح، النظم الإسلامية (نشأتها وتطورها)، ط٦، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
- ١٣٤- صبحي عبد المنعم، الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين، العربي، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ١٣٥- طاهر سليمان حمودة، جلال الدين السيوطي (عصره وحياته وآثاره وجهوده)، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩م.
- ١٣٦- طه ثلجي الطراونة، مملكة صفد في عهد المماليك، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢م.
- ١٣٧- ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٧م.
- ١٣٨- عادل زيتون، تاريخ المماليك، ط٦، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٩م.
- ١٣٩- عالية سمير، نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة/ بيروت، ١٩٩٧م.
- ١٤٠- عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، ط٣، مؤسسة الرسالة، دار البشير، ١٩٩٥م.
- ١٤١- عبد الرزاق علي الأنباري، النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٧م.
- ١٤٢- عبد الحميد ميهوب عويس، أحكام ولاية القضاء في الشريعة الغراء، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ١٤٣- عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، الإسكندرية، ١٩٧٩م.
- ١٤٤- عبد الرحمن فهمي محمد، النقود العربية (ماضيها وحاضرها)، دار القلم، مصر، ١٩٦٤م.
- ١٤٥- عبد المجيد أبو الفتوح بدوي، التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني للمشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، ط٢، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٨٨م.

- ١٤٦- عبد العزيز سالم، وسحر عبد العزيز سالم، دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- ١٤٧- عبد العزيز محمود عبد الدايم، مصر في عصري المماليك والعثمانيين، نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٤٨- عزمي عبد محمد أبو عليان، مسيرة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين في عهد المماليك، دار النفائس، عمان، ١٩٩٥م.
- ١٤٩- عصام شبارو، السلاطين في المشرق العربي، معالم دورهم السياسي والحضاري (المماليك)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.
- ١٥٠- -----، قاضي القضاة في الإسلام، دار مصباح الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١٥١- عطية مصطفى مشرفة، القضاء في الإسلام، ط٢، شركة الشرق الأوسط، ١٩٦٦م.
- ١٥٢- علي إبراهيم حسن، دراسات في تاريخ المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٤م.
- ١٥٣- علي سالم النباهين، نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١م.
- ١٥٤- علي بن محمد العمران، العلماء الذين لم يتجاوزوا سن الرشد، ط١، دار العاصمة، السعودية، ١٩٩٨م.
- ١٥٥- علي بن حسن بن علي القرني، الحسبة في الماضي والحاضر بين ثبات الأهداف وتطور الأسلوب، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٤م.
- ١٥٦- فيليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: كمال اليازجي، إشراف: جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م.
- ١٥٧- فيليب حتي آخرون، تاريخ العرب (مطول)، ط٢، دار الكشاف، ١٩٥٣م.
- ١٥٨- ماير ليو اري، الملابس المملوكية، ترجمة: صالح الشيتي، مراجعة وتقديم: عبد الرحمن فهمي محمد، الهيئة العامة المصرية، ١٩٧٤م.
- ١٥٩- محمد عبد القادر أبو فارس، القضاء في الإسلام، ط٤، دار الفرقان، عمان، ١٩٩٥م.
- ١٦٠- محمد عبد الرحمن البكر، السلطة القضائية وشخصية القاضي، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨م.

- ١٦١- محمد طلعت أبو صير، معالم في النظم والثقافة الإسلامية، ط١، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ١٦٢- محمد عوض الهزيمة وآخرون، النظم الإسلامية، ط١، دار عمار، الأردن، ١٩٩١م.
- ١٦٣- محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي (٦٥٦-٩٢٢هـ)، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
- ١٦٤- محمد سهيل طقوش، تاريخ الممالك في مصر وبلاد الشام، ط٢، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- ١٦٥- -----، تاريخ الزنكيين في الموصل وبلاد الشام، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٩م.
- ١٦٦- محمد جمال الدين سرور، دولة الظاهر بيبرس في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ١٦٧- -----، الدولة الفاطمية في مصر، ط٦، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٦٨- محمد كرد علي، غوطة دمشق، ط٢، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٢م.
- ١٦٩- -----، الإسلام والحضارة العربية، ط٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ١٧٠- -----، خطط الشام، ط٢، بيروت، ١٩٦٩م.
- ١٧١- محمد قنديل البقلي، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
- ١٧٢- محمد أحمد دهمان، ولاية دمشق في عهد المماليك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.
- ١٧٣- محمد عبد الله عودة وآخرون، مختصر التاريخ الإسلامي، دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، ١٩٩١م.
- ١٧٤- محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، ط٢، دار البيان، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ١٧٥- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.
- ١٧٦- محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي (١-٦ جزء)، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٧م.

- ١٧٧- محمود السيد، تاريخ عرب الشام في العصر المملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
- ١٧٨- محمود شلبي، حياة الملك الظاهر بيبرس، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- ١٧٩- محمود علي خليل عطا الله، نيابة غزة في العهد المملوكي، ط١، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٦م.
- ١٨٠- مديحة محمد الشرقاوي، نزهة النظر في قضاة الأمصار (لابن الملقن)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٨١- مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في بلاد فلسطين، دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٨١م.
- ١٨٢- مصطفى الرافعي، الإسلامي نظام إنساني، راجعه: حسن تميم، ط٢، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ١٨٣- نادية محمود مصطفى، العصر المملوكي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ١٨٤- نصر فريد محمد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، المكتبة التوفيقية، ١٩٩٩م.
- ١٨٥- نقولا زيادة، دمشق في عصر المماليك، مكتبة لبنان، لبنان، ١٩٦٦م.
- ١٨٦- وليم صوير، تاريخ المماليك في مصر، ترجمة: محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.

المراجع الأجنبية :

- 187- Addisson, J., *The Christian Approach to the Muslims*, Colombia University Press, New York, 1942.
- 188- Atiya, Aziz, *The Crusade in the Latter Middle Ages*, London, 1938.
- 189- Carm, G., *The Shaping of the Arabs*, George Allan and Unwin Ltd. London, 1967.

- 190- Daniel, N., **Islam, Europe and Empire**, the University of Edinburgh Press, 1966.
- 191- Dunlop, D., **Arab Civilization to A.D. 1500**, London, 1975.
- 192- Nicola, Ziadeh., **Urban Life in Syria Under the Early Mamluks**, Beirut, 1953.
- 193- Tarawneh, Nayef, **Coinage of the Ancient and Islam in world**, Arab Bank Jordan, 1991.
- 194- Tritton, A., **Materials on Muslim Education in the Middle Ages**, London, 1957.
- 195- Humphreys, S., **From Saladin to the Mongols, (A History, the Ayyubids of Damascus, 1190-1260 A.D.)**, stote umilosity, New York Press, 1977, p. 90.

المقالات والمجلات والرسائل الجامعية:

- ١٩٦- إبراهيم بيضون، المماليك ومازق الشرعية، مجلة الاجتهاد، العدد الثاني والعشرون، السنة السادسة، بيروت، ١٩٩٤م.
- ١٩٧- شاكر مصطفى، الحركات الشعبية وزعماؤها في دمشق في العهد الفاطمي، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد الثالث، ١٩٧٣م.
- ١٩٨- صالح الحجاج، التعليم في مدينة دمشق في العصر المملوكي الأول، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة مؤتة، ١٩٩٧م.
- ١٩٩- عليان الجالودي، تطور السلطنة وعلاقتها بالخلافة خلال العصر السلجوقي، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م.
- ٢٠٠- كلود كاهن، الحركات الشعبية والاستقلال الذاتي في المدن الإسلامية خلال القرون الوسطى (مترجم)، مجلة الاجتهاد، العدد السادس، ١٩٩٠م.
- ٢٠١- محمد أحمد دهمان، هيئة مجلس الدولة عند المماليك، مجلة التمدن الإسلامي، العدد الخامس، المجلد السادس عشر، ١٩٥٠م.
- ٢٠٢- محمد ضيف الله البطاينة، القضاة في الإسلام، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني والثلاثون، بغداد، ١٩٨٧م.

٢٠٣- معاذ محمد سلامة الوخيان، النظم الداخلية في مملكة نور الدين محمود زنكي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م.

٢٠٤- ناصر الرباط، دار العدل، مجلة الاجتهاد، العدد الثاني والعشرون، بيروت، لبنان ١٩٩٤م.

٢٠٥- ناظم رشيد، التعليم في ظل الدولتين الزنكية والأيوبية في بلاد الشام، مجلة آداب الرافدين، العدد العاشر، جامعة الموصل، ١٩٧٩م.

Abstract

AL-Qada' in Damascus During the first Mumluk Period (648-784 A.H/ 1250-1382 A.D)

Prepared by : **Aid Musa al-Haliqah**

Supervised by: **Dr. M. al- Hafiz al- Nager**

The aim of this thesis is to study the institution of Qada' in Damascus during the first Mamluk period. AL-Qada' continued, during the first Mamluk period, on the same basis which prevailed during the time of the Ayyubids, especially in the following aspects: the administrative organization of aL-Qada', the dominance of the Sha'fi doctrine and the continuity of certain families to hold the office of Qadi. This fact was in accordance with what al-Maqrizi rightly said about the Mamluk institutions in general, The only major difference which occurred during the first Mumluk period was the appointment of three more Qadis to represent: the Hanafi, Hanabli, and Maliki doctrines.

The thesis comprises four chapters preceded by an introduction, and finishes with a conclusion. Highlighting the main results of the study.

The introduction explains the main problem tackled in the thesis, as well as the primary sources and the methodology of research. Then comes a general survey of the origins and the use of Mamlukes in the Islamic world and the gradual increase in their political and military roles which led at the end to the foundation of their state, (sultanate), in 648 A.H/ 1250 A.D) in Egypt and later in some parts of Bilad-al-Sham.

The first chapter deals with the procedures of the appointment of the qadis in Damascus, starting with the Shafi qadi in the first section, then moving to explain the procedures related to the other three qadis, the Hanafi, the Maliki and the Hanabli.

The second chapter looks into the various responsibilities of the chief qadi (Qadi-al qudah) ranging from general qada' to khatabah in the Ummayyad mosque, supervision of Bit-al-mal (treasury) and other responsibilities.

In the third chapter, the relation between the qudah and the Sultan and other key figures in the Mamluk administration in Damascus is tackled.

The fourth chapter is devoted to the study of the political, social and cultural roles of the qudah in Damascus.

The thesis finishes with a conclusion showing the main results of the study. A comprehensive bibliography is attached with some useful appendix.